مكتب
الغد
للدراسات
والأبحاث

هجرة اليهود السوفيات والاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة

* ترجمة : عبد الحليم حزين
* مراجعة : صلاح حزين

هجرة اليهود السوفيات

والاستيطان الاسرائيلي

في الضفة الغربية وقطاع غزة

٣٢٥,٢١٧٤٩٢٤
هجر هجرة اليهود السوفيات والاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة/ ترجمة عبد الحليم محمود حزين، مراجعة صلاح حزين - عمان: مكتب الغد للدراسات والأبحاث، ١٩٩١م.
(١٥٥ ص).
ر. أ (٥٢٢/ ٩/ ١٩٩١م).
١ - الهجرات الخارجية. ٢ - اليهود - هجرات.
أ. عبد الحليم محمود حزين، مترجم
(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

هجرة اليهود السوفيات

والاستيطان الاسرائيلي

في الضفة الغربية وقطاع غزة

مركز القدس للاعلام والاتصالات
كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٠م

منشورات مكتب الغد للدراسات والأبحاث
عمان

عنوان الكتاب باللغة الإنجليزية

Soviet Jewish Immigration and Israeli Settlement in the West Bank and Gaza Strip

إصدار
مركز القدس للإعلام والاتصالات
القدس الشرقية

«لو كان الشرق الأوسط ينعم بالسلام، ويمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، لما كان لهجرة اليهود السوفيات هذه الأهمية الكبيرة. ولكن لأن الوضع بعيد عن أن يكون كذلك، فإن هذه الهجرة تعتبر بحق واحدة من أكثر التطورات خطورة على الوضع السياسي هنا منذ بدأ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.. إنّ الحقوق الإنسانية للشعوب تمثل كلًّا واحداً، وهي تكمل بعضها بعضاً، أو يجب أن تكون كذلك. لذا، فإن حق شعب ما بالهجرة يجب ألّا يشكل تهديداً لحق شعب آخر بالوجود».

الصحفي الفلسطيني / خليل توما

الفجر، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م

١ ـ المقدمة

خلال عام ١٩٩٠م، أصبحت قضية هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل من أهم العناوين الرئيسة على المستوى الدولي، وقد أصبح التدفق الهائل للمهاجرين اليهود السوفيات إلى إسرائيل ممكناً بسبب تخفيض قيود الهجـرة من الاتحاد السوفياتي، ووضع قانون حصص الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو البلد الذي كان معظم اليهود السوفيات الذين سمح لهم بالهجرة خلال الثمانينات يفضلون البقاء فيه، وقد عبّر الفلسطينيون والعرب عموماً عن قلقهم من أنّ حجم الهجرة الكبير إلى إسرائيل والتي سهلتها القوى العظمى، سيؤدي إلى تقـليص احتمـالات الـوصـول إلى تسـوية سلمية بين إسـرائيل والفلسطينيين والدول العربية. وألقي الضوء تحديداً على إعادة توطين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧م.

وحتى كتابة هذا التقرير (أكتوبر ١٩٩٠)، فإن الموضوع ما زال يثير الجـدل، ومـا زال موضـوع نزاع خاصـةً بين حكـومتي إسرائيل والـولايات المتحـدة الأمـريكية. وقـد طلبت الحكـومـة الإسرائيلية مساعدات مادية إضافية من الولايات المتحدة نتيجة لما ترتب على موجة الهجرة من أزمة سكن خانقة في إسرائيل، وذلك للمساعدة في

توطين المهاجرين الجدد. وقد ضغطت الإدارة الأمريكية للحصول على تأكيدات بأن توطين المهاجرين سينحصر في مناطق داخل حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧م وليس في الأراضي المحتلة. ودعا مسؤولون أميركيون إلى تجميد سياسة الاستيطان الإسرائيلية بشكل عام.

وفي بداية أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٠، صادقت الولايات المتحدة الأميركية على قرض الإسكان بعد أن حصلت على التأكيدات المطلوبة من وزير الخارجية الإسرائيلي «ديفيد ليفي». وقد أبرز الغضب الذي أثارته رسالة ليفي إلى وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر مدى الاختلاف بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية حول مسألة توطين المهاجرين من اليهود السوفيات. ففي رسالته لبيكر تعهد ليفي بعدم قيام إسرائيل بتوطين المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة، إلّا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير وأعضاء حكومته تنصلوا من هذا التعهد، مما وسع شقة الخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

إن هدف التقرير هو بحث مسألة هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل في ضوء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وان حجم الهجرة الكبير لم يكن الحافز لإثارة الجدل، بل إن التدفق الهائل للمهاجرين إلى إسرائيل كان السبب في تفاقم الوضع الذي كان مثار جدل منذ أن بدأت إسرائيل سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة.

تنص معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م بأنه لا يسمح لسلطات الاحتلال بتوطين المدنيين في الأراضي التي تحتلها. إلّا أن إسرائيل، ومن أجل تعزيز استيطانها في الأراضي المحتلة، اختارت قراءة هذا الشرط على أنه ينطبق فقط على عملية التهجير «القسري» للمواطنين المدنيين. ومنذ أن بدأت عملية إسكان المهاجرين اليهود السوفيات في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تركز الانتباه الدولي مجدداً على عدم شرعية هذه المستوطنات، وحاولت إسرائيل بدأبٍ تحويل الانتباه عن هذه القضية المركزية، وبالمقابل أعطت لليهود السوفيات حق العيش في المكان الذي يريدونه.

الفصل الثاني من هذا التقرير سيقدم معلومات إيضاحية للجدل الحالي حول الهجرة لإسرائيل والاستيطان في الأراضي المحتلة. وسوف تسلط النظرة التاريخية الموجزة (٢ : ٢) الضوء على السياسة الحكومية الرسمية في دعم الاستيطان الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. أمّا موضوع السيطرة الإسرائيلية على القدس العربية (القطاع الشرقي) فسوف يعالج بشكل منفصل في (٢ : ٢ : ٢) حيث إن حالة القدس الشرقية تمثل نموذجاً صارخاً لكيفية تنفيذ إسرائيل للسياسة الديمغرافية (السكانية) على حساب المواطنين الفلسطينيين.

وسيناقش الفصل الثالث توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة، وبتركيز خاص على طريقة الحكومة الإسرائيلية في تقليص دورها في عملية التوطين هذه.

وفي قسم مستقل حول إعادة لمّ شمل العائلات الفلسطينية (٣ : ٥)، سنركز الانتباه على المعايير المزدوجة التي تطبقها السلطات الإسرائيلية على المهاجرين اليهود وأهل البلاد الفلسطينيين على التوالي. فلمصلحة اليهود السوفيات غالباً ما تستشهد إسرائيل بالمبدأ (١٣ :٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقول: «لكل إنسان الحق بمغادرة أي بلد، بما فيها وطنه، وكذلك العودة إلى وطنه»، فبينما تؤيد إسرائيل حق اليهود السوفيات بالهجرة، فإن حق العودة للوطن تنكره منذ عام ١٩٦٧م على عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الأراضي المحتلة. أمّا الرد الدولي على توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة، فهو موضوع الفصل الرابع.

٢ ـ الخلفية :

٢ : ١ التغيرات في أنماط هجرة اليهود السوفيات :

في مجرى التغيرات الدراماتيكية في الاتحاد السوفياتي بزعامة الرئيس غورباتشوف وما نتج عنها من انتهاء الحرب الباردة، غيّر الاتحاد السوفياتي جوهرياً سياسته حول هجرة المواطنين السوفيات.

فمع نهاية الثمانينات، بدأت القيود التي كانت تكبل السفر الخارجي والهجرة في العقود السابقة[٢] بالتقلص فعلياً بالنسبة لليهود السوفيات تحديداً. ومع ان مبدأ حرية الهجرة لم يكن ممنوحاً لكل المواطنين بالتساوي[٢]، فإن الاتحاد السوفياتي فتح حدوده عام

١٩٨٩م أمام أي يهودي سوفياتي يرغب بالهجرة إلى الخارج، ونفى وجود أي علاقة بين تخفيف قيود الهجرة لفئة معينة والضغط الأميركي.

وقد كان لتغير السياسة السوفياتية تأثير واضح على سياسة الهجرة للولايات المتحدة الأميركية. فخلال الحرب الباردة، انتقدت الولايات المتحدة مراراً سجل حقوق الإنسان في الاتحاد السوفياتي، مشيرة بشكل خاص إلى القيود على الهجرة. وفي بداية السبعينات، وافق الكونغرس الأميركي على عدد من القوانين تربط التجارة الأميركية بحقوق الإنسان في الدول الشيوعية، وخاصة في الاتحاد السوفياتي. إن تعديل جاكسون ـ فانيك ١٩٧٤م الذي ربط منح صفة الدول ذات الأفضلية في التعامل التجاري بحرية الهجرة[٣] أظهر على انه يهدف بشكل خاص للضغط على الاتحاد السوفياتي ليفتح حدوده أمام اليهود السوفيات للمغادرة[٤].

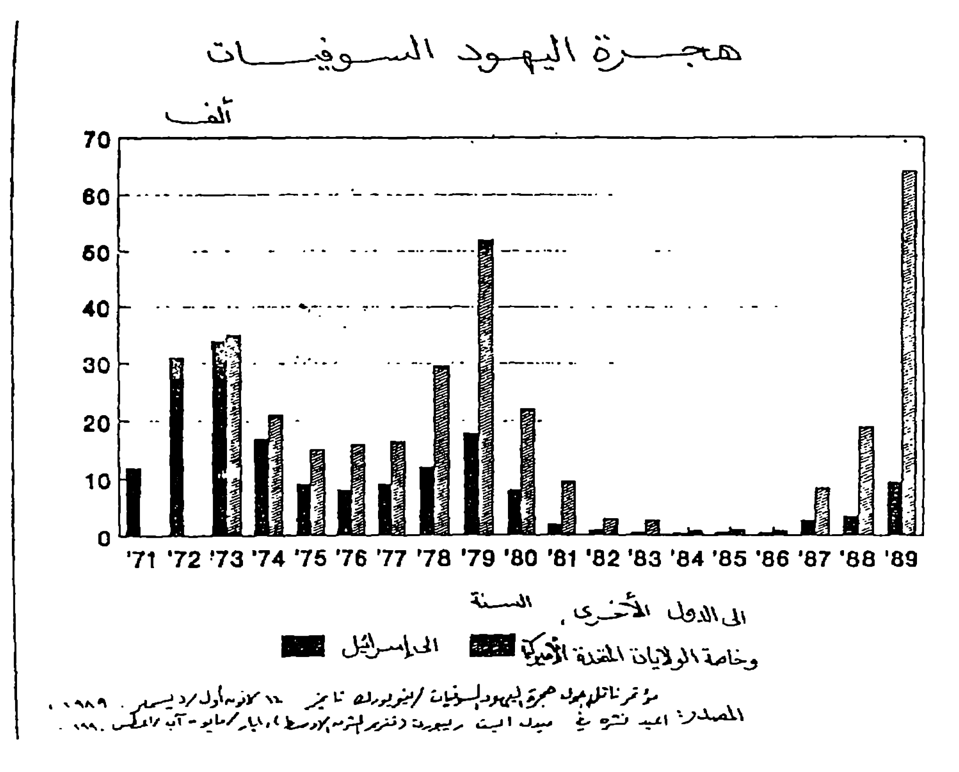
في الولايات المتحدة يتمتع المهاجرون من اليهود السوفيات بالامتياز الذي يمنحهم حق اللجوء بشكل أوتوماتيكي، ولا يحق لأي جماعة أخرى بمن فيها المهاجرون السوفيات من غير اليهود الحصول على حق اللجوء السياسي تلقائياً أو على المساعدات المادية لإعادة التوطين والتي تمنح مع حالة اللجوء[٥]. وبعد أن أقرّ الاتحاد السوفياتي تسهيلات الهجرة لمواطنيه اليهود، ألغت الولايات المتحدة من جانبها هذه السياسة بحجة التكاليف قائلة ان نقل وتوطين اليهودي السوفياتي الواحد يكلف الحكومة الأميركية حوالي ٥٠٠٠ دولار[٦].

وقد أثبتت التجربة أن المكان المفضل لمعظم اليهود السوفيات

الذين منحوا حق الاختيار هو الولايات المتحدة أو البلدان الغربية الأخرى وليس إسرائيل، فخلال الثمانينات ارتفعت نسبة اليهود السوفيات الذين اختاروا دولاً أخرى غير إسرائيل وبخاصة الولايات المتحدة إلى ٩٠٪[٧]. وطبقاً لبعض الباحثين، فإن العديد من اليهود السوفيات الذين هاجروا إلى إسرائيل خلال الستينات والسبعينات هاجروا واستقروا في الولايات المتحدة[٨]. (انظر اللائحة ـ ١).

خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٨٨م، سمح الاتحاد السوفياتي بمغادرة ٤٦٧٢ يهودياً سوفيتياً هاجر منهم ٦١٣ فقط إلى إسرائيل. وفي الشهر التالي (حزيران/يونيو ١٩٨٨م) أعلنت الحكومة الإسرائيلية سياسة جديدة ينقل بموجبها اليهود السوفيات الذين حصلوا على تأشيرات إسرائيلية مباشرة من موسكو إلى إسرائيل عبر بوخارست. وقد اعترضت بعض المنظمات اليهودية الأميركية على السياسة الإسرائيلية الجديدة على أرضية عدم منح الحرية لليهود لاختيار غايتهم النهائية[٩]. وفي عام ١٩٨٩م، أعلنت الولايات المتحدة قبول ٤٠ ألف مهاجر يهودي سوفياتي سنوياً، وهذا العدد يشكل جزءاً من الحصة المخصصة لمواطني الاتحاد السوفياتي البالغة ٥٠ ألف مهاجر سوفياتي سنوياً ممن يرغبون في الهجرة إلى الولايات المتحدة[١٠]. وتقبل الولايات المتحدة حالياً حوالي ١٢٥ ألف لاجىء سنوياً، وقامت بمنح مبالغ عن كل فرد كمساعدة منها للمنظمات الأميركية التي تشرف على توطين المهاجرين[١١].

وفي الأول من تشرين أول/أكتوبر ١٩٨٩م، ألغت الحكومة


هجـــرة اليهـود السـوفيـــات
ألف
70
60
50
40
30
20
10
0
'71 '72 '73 '74 '75 '76 '77 '78 '79 '80 '81 '82 '83 '84 '85 '86 '87 '88 '89
السنة
الى اسرائيل
الى الدول الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية

الأميركية النظام الذي يستطيع من خلاله اليهود السوفيات مغادرة الاتحاد السوفياتي بتأشيرة إسرائيلية إلى فيينا أو روما، حيث يمكنهم هناك التقدم بطلب اللجوء إلى البلدان الأخرى بما فيها الولايات المتحدة الأميركية[١٢]. وبعد هذا التاريخ، لم يعد بإمكان اليهود السوفيات الهجرة إلى الولايات المتحدة بتأشيرة إسرائيلية، وبالمقابل، انتقلت الخطوات العملية إلى موسكو، فاليهودي السوفياتي الذي يرغب بالهجرة إلى الولايات المتحدة أصبح عليه التقدم بطلب الحصول على تأشيرة أميركية كباقي المواطنين السوفيات[١٣]. وبالإضافة إلى نفور الكونغرس من التساهل بشأن الأعداد المحدودة للمهاجرين السوفيات للولايات المتحدة خوفاً من خروج جماعي محتمل للمواطنين السوفيات، فإن الضغط الإسرائيلي المتواصل والمترافق مع حملات منظمة تقوم بها معظم المنظمات اليهودية الأميركية أكدت على أن الهجرة إلى إسرائيل هي الخيار الوحيد المتاح أمام الأعداد الكبيرة من اليهود السوفيات الذين يرغبون بمغادرة الاتحاد السوفياتي[١٤].

وفي ردها على النقد الموجه لها حول تقييدات الهجرة الجديدة إلى الولايات المتحدة، أنكرت إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش انها تتعمد إجبار اليهود السوفيات على التوجه إلى إسرائيل. فقد قال أحد المسؤولين الأميركيين لصحيفة «لوس انجليس تايمز»: «إذا تلقّى أي شخص عرضاً بالاستقرار النهائي في بلد آخر، فنحن نفضل توفير مصادرنا إلى أولئك الذين لم يتلقوا مثل هذه العروض». وقال مسؤول

آخر: «نحن لا نقوم بهذا من أجل إسرائيل، إننا نعترف أن إسرائيل هي إحدى خيارات اليهود السوفيات»[١٥].

> ***«طالما كان باستطاعة الأميركيين استغلال الهجرة السوفياتية كأداة في حربهم ضد السوفيات، فإنهم يريدوننا، أما الآن فإنهم لم يعودوا بحاجتنا».***
>
> يهودي سوفياتي شاب قدم طلب هجرة إلى إسرائيل
>
> الجروزليم بوست، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م

في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م، وصل المهاجر رقم ١٠٠ ألف إلى إسرائيل منذ بداية هذا العام، وقد هبط في مطار بن غوريون. والمهاجر الشاب ولد في مدينة لينينغراد، وقد وصل على متن طائرة تحمل أكثر من ١٤٠ يهودياً سوفياتياً[١٦]. وخلال شهر أيلول/سبتمبر فقط وصل حوالي ٢٠ ألف مهاجر إلى إسرائيل بينهم ١٨٧٢٥ مهاجراً من الاتحاد السوفياتي، وهذا العدد من المهاجرين هو الأكبر خلال شهر واحد منذ الهجرة الضخمة خلال السنوات الأربع الأولى التي أعقبت قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨[١٧]. وطبقاً لوزارة الاستيعاب الإسرائيلية، فقد وصل إلى إسرائيل في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير، ونهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م ١١٣٣٨٥ مهاجراً منهم ١٠١٧٣٦ مهاجراً من اليهود السوفيات[١٩].

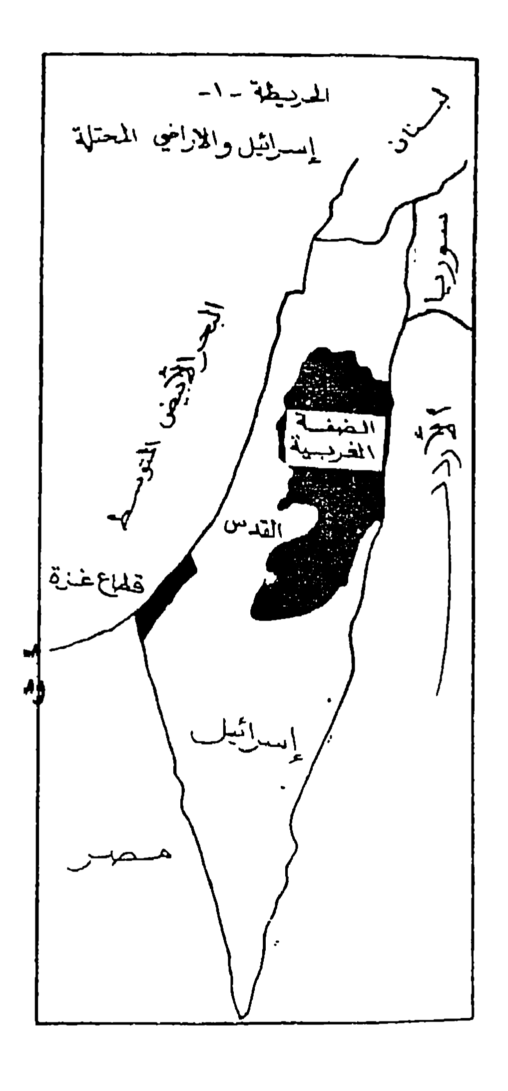
إن تخصيص مبلغ ١,٢٥ بليون شيكل جديد من ميزانية الحكومة الإسرائيلية لاستيعاب المهاجرين الجدد يقوم على أساس مشروع يهدف إلى جلب ١٠٠ ألف مهاجر خلال ٣ سنوات[٢٠]. وعموماً، فقد

ارتفعت تقديرات العدد الكلي لليهود السوفيات الذين يتوقع وصولهم إلى إسرائيل باكتمال هذا العام[٢١]. ففي أيلول/سبتمبر، أعلن وزير المالية الإسرائيلي إسحاق موداعي ان إسرائيل ستحتاج إلى ٨ بليون دولار أميركي من مصادر خارجية خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة للمساعدة في استيعاب مليون مهاجر يهودي سوفياتي يتوقع وصولهم إليها[٢٢].

وبمثل هذا الحجم من الهجرة بدأت إسرائيل تعاني في صيف ١٩٩٠ من أزمة سكنية حادة[٢٣]. إضافة إلى ذلك، توقع وزير الاستيعاب الإسرائيلي إسحاق بيريز ارتفاعاً حاداً في عدد العاطلين عن العمل في إسرائيل نتيجة لحجم الهجرة الكبيرة[٢٤]. وفي نهاية تموز/يوليو ١٩٩٠، أعلنت الحكومة الإسرائيلية انها ستعمد للاستقطاع من دعم المواد الأساسية بما فيها الخبز، وذلك لتمويل استيعاب المهاجرين الجدد. وتؤثر الاستقطاعات المقترحة ضمن الميزانية على مخصصات علاوات الأطفال والتعليم[٢٥]. وفي فصل الصيف الأخير، أعلن وزير المالية إسحاق موداعي افتتاح مدارس النظام الصباحي والمسائي (النظامين) بدءاً من العام الدراسي ١٩٩١/١٩٩٢، وذلك لإتاحة المجال أمام الطلبة الجدد[٢٦].

٢ : ٢ سياسة الاستيطان الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧م :

في البدء، أصبح التدفق الحالي لليهود السوفيات على إسرائيل موضوع جدل عالمي عندما تزايد الاحتجاج في العالم العربي على نيّة


الخريطة -١-
إسرائيل والأراضي المحتلة
لبنان
سوريا
البحر الأبيض المتوسط
الضفة الغربية
القدس
قطاع غزة
إسرائيل
مصر

الحكومة الإسرائيلية توطين المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة التي احتلتها إسرائيل خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧. وقد صورت الهجرة بناء على ذلك كوسيلة تحاول إسرائيل من خلالها إحكام سيطرتها على هذه الأراضي المحتلة. وبالتحديد، فقد صورت الهجرة على انها ستأتي على حساب حياة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧م (حرب الأيام الستة)، غزت إسرائيل عدداً من المناطق التي كانت تديرها سابقاً الدول العربية المحيطة بها واحتلتها بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان من ضمن هذه الأراضي «القدس الشرقية العربية» التي جرى دمجها مباشرة في بلدية القدس الغربية وأُعلنت جزءاً من «القدس الموحدة» العاصمة الجديدة لإسرائيل. وفي عام ١٩٨٠م أقرّ الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسي الذي ينص على أنّ: «القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل»[٢٧].

وتطلق البيانات الإسرائيلية الحكومية وبيانات المسؤولين الإسرائيليين على الضفة الغربية اسم «يهودا والسامرة»، وعلى قطاع غزة «منطقة غزة». وطبقاً للاصطلاح الإسرائيلي الرسمي، فإن هذه المناطق «مدارة» وليست «محتلة»، بينما يشار إلى القدس الشرقية كجزء لا يتجزأ من إسرائيل[٢٨]. وقد أُزيل الحد الفاصل السابق بين دولة إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، والذي كان يعرف باسم «الخط الأخضر» من خرائط إسرائيل الرسمية.

منذ عام ١٩٦٧م، أصبح الوضع النهائي لهذه المناطق واحداً من المواضيع الدبلوماسية الرئيسة التي تتعلق بحل الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد دعت قرارات الأمم المتحدة تكراراً، خاصة قراري ٢٤٢، ٣٣٨ إلى الانسحاب الإسرائيلي، ومع هذا، لم تسحب إسرائيل قواتها العسكرية من هذه الأراضي.

ومن خلال وجودها المسلح في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعملية توطين منظم للمدنيين في الأراضي المحتلة، وذلك رغم الإدانة الدولية المتكررة. والجميع مقتنعون بأن أي عملية سلام في الشرق الأوسط يجب أن تناقش سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

لا تعترف أي دولة أجنبية بالأراضي المحتلة كجزء من إسرائيل، ولا تعترف أي حكومة أجنبية عدا كوستاريكا - الدولة الوحيدة التي لها سفارة في القدس - بسلطة إسرائيل على القدس الشرقية.

٢ : ٢ : ١ الاستيطان في الأراضي المحتلة:

منذ عام ١٩٦٧، بدأت إسرائيل بتنفيذ برنامج واسع لمصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطبقاً للباحث الإسرائيلي ميرون بنفستي، فإن إسرائيل بحلول عام ١٩٨٥م كانت قد سيطرت على ٥٢٪ من أراضي الضفة الغربية، منها ٤١٪ تحت الاستيلاء الإسرائيلي المباشر، و ١١٪ وضعت تحت الاستخدام ضمن قيود

شديدة.[29] وفي قطاع غزة، فإن ٤٩٪ من مجمل الأراضي تخضع للسيطرة الإسرائيلية.[30]

كانت عملية مصادرة الأراضي في البداية تتم بحجة الاستملاك لاستغلالها لأغراض عسكرية، ولكنها بعد ذلك بدأت بمصادرة الأراضي لما يسمى «بالمصلحة العامة» وبإعلان الأراضي المصادرة «أراضي الدولة»، وهي الطرق الأكثر شيوعاً الآن[31]. واستخدمت السلطات الإسرائيلية جزءاً صغيراً من الأراضي المصادرة كمعسكرات للجيش ومعسكرات تدريب ووسائل اتصالات عسكرية. واستخدم قسم كبير مما تبقى من الأراضي في إقامة مشاريع إسكان للمدنيين الإسرائيليين «المستوطنات»، بل ان بعض معسكرات الجيش حولت مؤخراً إلى مستوطنات مدنية، وخاصة مراكز الناحال شبه العسكرية.

ويشير بنفستي إلى أن نظام السيطرة على الأرض في الأراضي المحتلة يفهمه كل من الفلسطينيين والإسرائيليين كنظام مستقل «يناسب راحة الإدارة وحاجات المستوطنين»[32]. ويستشهد بنفستي بمثال مستوطنة (شيلو) الواقعة في الضفة الغربية بين مدينتي رام الله ونابلس، والتي أُقيمت على «أراضٍ مصادرة» لاستخدامها للأغراض العسكرية، وأُعلن انها أراضٍ للدولة ومُصادَرَة «للمصلحة العامة»[33].

منذ عام ١٩٦٧م، شجع كل من الليكود والعمل، وهما الحزبان الإسرائيليان الرئيسيان بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. وركز حزب العمل الذي سيطر على السياسة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧م

وحتى عام ١٩٧٧م على الاستيطان في وادي الأردن بحجة انه (الوادي) منطقة حيوية لأمن إسرائيل، وشيّد جداراً من المستوطنات في القدس الشرقية وحولها لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة. واستخدم حزب العمل الخطة التي رسمها إيغال آلون (مشروع آلون) أساساً لمسيرة الاستيطان، وسمحت اللغة الواضحة للخطة مؤخراً ببناء المستوطنات خارج المنطقة التي تصورها آلون.[٣٤]

أمّا حزب الليكود الذي جاء إلى السلطة في إسرائيل لأول مرة عام ١٩٧٧م، فقد دعم بناء المستوطنات بين المراكز السكانية الفلسطينية كوسيلة لتطويق الفلسطينيين وتحقيق أقصى انتشار للمستوطنات في جميع الأراضي المحتلة. وأصبح من الواضح أن الهدف من المستوطنات هو خلق وجود إسرائيلي دائم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك تمنع أي عودة إلى حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧م (انظر الملحق ـ ١).[٣٥]

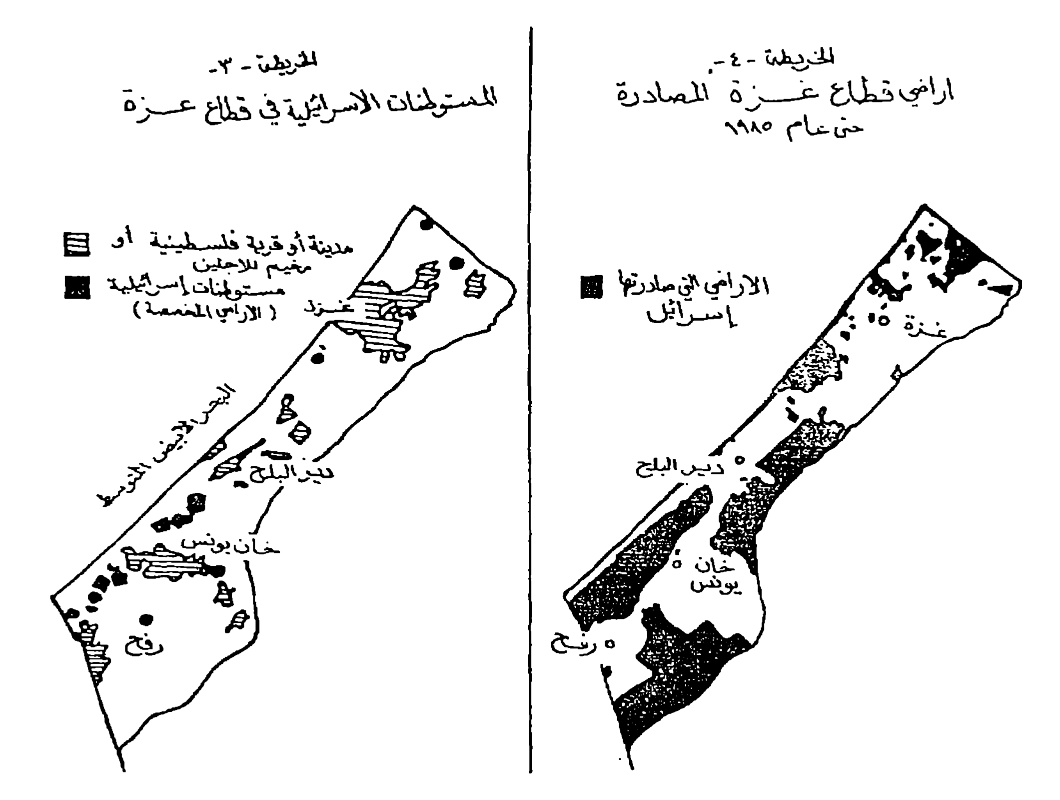
يسمح للفلسطينيين باستغلال ٢٠٪ من المياه الجوفية في الضفة الغربية يتم تنظيم توزيعها بواسطة حصص استغلال ثابتة، ويعاقب من يتجاوز حصته بغرامة باهظة، ويحظر عليه حفر الآبار الارتوازية أو تعميقها. ولا يسمح للمزارع الفلسطيني في قطاع غزة باستخدام أكثر من ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ متر مكعب من الماء في السنة. إن هذه القيود الموضوعة على استغلال المياه هي العامل الرئيسي الذي يحد من الإنتاج الزراعي حيث يستحيل زراعة الحمضيات والإنتاج الزراعي المكثف بدون تخصيص موارد مائية كافية.

أمّا نسبة المياه المتبقية (٨٠٪) من مياه الضفة الغربية، فتستغلها المستوطنات الإسرائيلية، أو تضخ عبر الخط الأخضر. وفي قطاع غزة، استهلك المستوطنون الإسرائيليون عام ١٩٨٤م ما معدله ١٤٥٠٠ ـ ٢٨٤٠٠ متر مكعب من المياه للمستوطن الواحد، مقارنة بمعدل استهلاك مقداره ٢٠٠ متر مكعب للفلسطيني في قطاع غزة. ويقدر عدد المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في قطاع غزة بحوالي ألفي مستوطن مقارنة بحوالي نصف مليون فلسطيني.

المصدر: سارا روي، دراسة قطاع غزة، مشروع معلومات الضفة الغربية، ١٩٨٦، صفحة ٥١/١٣٩.

وقد استثمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ملايين الدولارات في تأسيس وتطوير المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة. فبين عامي ١٩٦٨م و ١٩٨٥م أُنفق ما مجموعه ٢ بليون دولار على المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر الملحق ـ ٢). إضافة إلى الوزارات الإسرائيلية بما فيها وزارة الإسكان، ووزارة الزراعة التي تشارك بالتخطيط وبناء وتمويل المستوطنات، تشارك العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في برنامج المستوطنات بما فيها الهستدروت والوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية والمنظمات الاستيطانية وممولين مستقلين (انظر الملحق ـ٣).

لقد قسّمت المستوطنات الإسرائيلية إلى مجالس محلية تشرف عليها الوزارات الإسرائيلية مباشرة، وتتلقى المخصصات مباشرة من


الخريطة -٤-
اراضي قطاع غـــزة المصادرة
حتى عام ١٩٨٥
الاراضي التي صادرتها
إسرائيل
غزة
دير البلح
خان
يونس
رفح
الخريطة -٣-
المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غـــزة
مدينة أو قرية فلسطينية أو
مخيم للاجئين
مستوطنات إسرائيلية
(الاراضي المخصصة)
غـزة
البحر الابيض المتوسط
دير البلح
خان يونس
رفح

الميزانية الحكومية. والمستوطنون الإسرائيليون في الأراضي المحتلة يعيشون خارج حدود دولتهم مما يجعلهم من ناحية قانونية خاضعين للقوانين المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلّا انهم يتساوون في الحقوق الشخصية والمجتمعية مع المواطنين الإسرائيليين.(٣٦)

وهناك فروق واسعة بين المخصصات الحكومية الإسرائيلية لمجالس المستوطنات، ومخصصات الميزانية الحكومية العسكرية الإسرائيلية لخدمة السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وفي عام ١٩٨٣م تلقى مجلس محلي (شومرون) في شمال الضفة الغربية حوالي ٥٦٨ دولاراً للفرد الواحد كمنحة، بينما تلقت منطقة (جنين) العسكرية وهي منطقة فلسطينية يديرها حاكم عسكري حكومي حوالي ١٢ دولاراً للفرد الواحد لإنفاقه في مجال الخدمات البلدية، ومع أن المنطقتين (شومرون وجنين) تتداخلان مع بعضهما البعض إلّا أنهما تتبعان نظامين إداريين منفصلين(٣٧).

وترتبط المستوطنات ببعضها البعض وبالمراكز السكانية الرئيسة داخل الخط الأخضر من خلال شبكة للطرق تسهل ارتباط المستوطنات بالبنية التحتية لإسرائيل ما قبل ١٩٦٧م. وتتجنب هذه الطرق التجمعات الفلسطينية، وتعزلها وتقيّد إمكانية تطويرها، وتفرض خطط السيطرة الإسرائيلية المنظمة حدوداً محكمة ووثيقة حول بناء وتنمية المناطق الفلسطينية بحيث لا يسمح لها بالتطوير المحلي(٣٨).

يقول الباحث الإسرائيلي ميرون بنفستي: إن المناطق المحتلة ـ

على جميع الأصعدة العملية والفعلية ـ أصبحت مندمجة بإسرائيل إلى الحد الذي يجعل إسرائيل ليست بحاجة إلى ضمها بشكل رسمي.[٣٩]

دوافع الاستيطان:

في محاولتها لتشجيع عدد أكبر من الإسرائيليين على الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقدم الحكومة الإسرائيلية عدداً من الحوافز المالية من بينها معدلات رهون مدعومة بشكل كبير ومستويات أجور منخفضة وقروض تنمية سخية. ففي عام ١٩٨٣م، بلغت قيمة القروض للفرد الواحد في مجلس مستوطنة في شمال الضفة الغربية حوالي ٣٥٧ دولاراً مقارنة مع ٩٧ دولاراً للفرد الواحد في مجلس الجليل الأعلى داخل الخط الأخضر. إن معدل الحوافز والمساعدات للأسر الإسرائيلية في المستوطنات تزيد بنسبة ٥٠٪ عن مثيلاتها من الأسر التي تعيش في إسرائيل ما قبل حدود ١٩٦٧م.[٤٠]

إنّ عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة صغير نسبياً إذا ما قورن بمن يعيشون داخل الخط الأخضر (إسرائيل قبل عام ١٩٦٧م) ومع ذلك، فإن الأفضليات التي تعطى للاستيطان في الضفة وغزة أكبر بكثير مما يخصص للمواقع التي تحتاج للتنمية داخل الخط الأخضر.

ونظراً للفوائد المادية للعيش في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، استقر العديد من الإسرائيليين هناك، وذلك لأسباب اقتصادية

أساساً. ويشير تقرير موجز عن المستوطنين الذين يعيشون في مستوطنات في بعض أنحاء الضفة الغربية تتوفر فيها طرق موصلة لمنطقة (تل أبيب) خلال منتصف الثمانينات، إلى أن الاعتبارات المالية هي العامل المحفز لما نسبته ٦٥٪ من سكان هذه المستوطنات[٤١]، وأظهرت دراسة أجريت سابقاً (١٩٨٣) أن من بين ٢٠ ـ ٢٥ ألف عائلة تسكن في منطقة تل أبيب هناك ١٧٪ من هذه العائلات فقط ذكرت أسباباً أيديولوجية كعامل أساسي لتفكيرها بالانتقال إلى المستوطنات.[٤٢] ومن بين الإسرائيليين الذين استوطنوا في الأراضي المحتلة لاعتبارات ايديولوجية أولئك الذين اقتنعوا بأن استيطان الأراضي المحتلة ضروري لأمن إسرائيل، وأن الضفة الغربية وقطاع غزة يجب بقاؤهما مناطق عازلة بين إسرائيل قبل عام ١٩٦٧م، والدول العربية المحيطة بها. ويعتقد آخرون بأن لليهود الحق في العيش في الأراضي المحتلة مستندين إلى الحقيقة القائلة بأن اليهود عاشوا هناك قبل نحو ألفي عام. ومن أشهر الجماعات التي ترفع شعار «الحق التاريخي لليهود» ـ وهو شعار مثير للجدل ـ الحركة اليمينية المتطرفة «غوش إيمونيم» (جماعة الأمناء) التي تشكل المعتقدات الدينية الميسيانية حافزاً لأتباعها للاعتقاد بأن لليهود حقاً إلهياً في «أرض إسرائيل» كما حددتها التوراة (إسرائيل الكبرى).

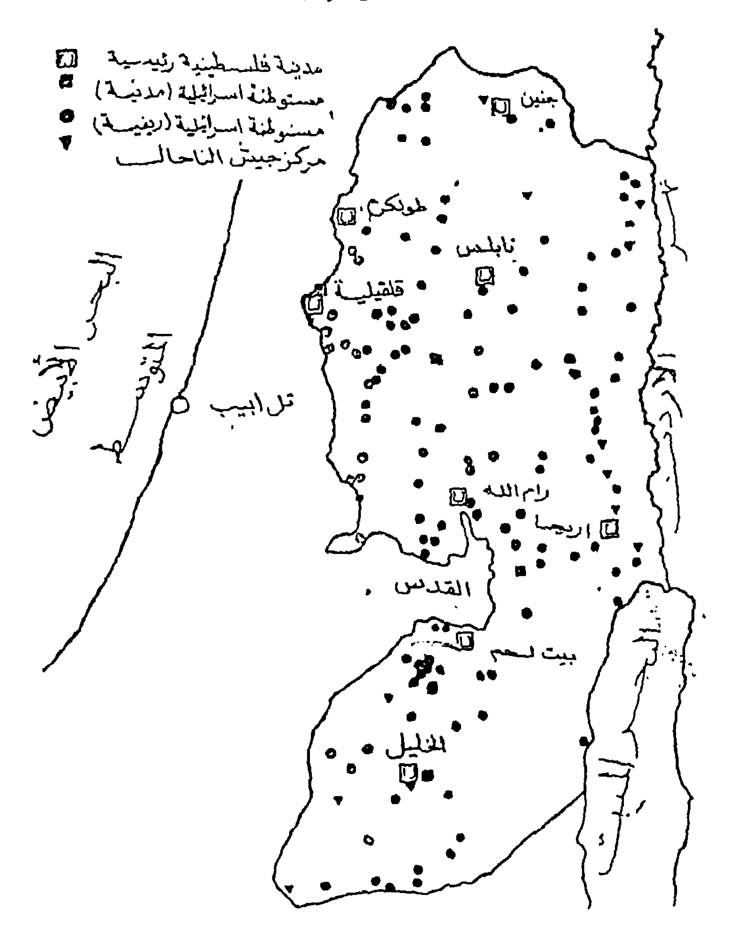
ورغم الجهود المبذولة لتشجيع الإسرائيليين على الاستيطان عبر الخط الأخضر، فإن العدد الفعلي للذين قدموا للعيش في المستوطنات ما زال أقل بكثير من التوقعات التي وضعتها المنظمات

الاستيطانية والقائلة بأنه سيقيم عدد كبير من الإسرائيليين في الضفة الغـربية وقـطاع غزة خلال التسعينات. ففي عام ١٩٨٦م قال رئيس الجمـاعة الاستيطانية «غوش قطيف» روبين روزنبلات: «اليوم يبلغ عددنا في قطاع غزة الألفين، وقريباً سنصبح ٣٠ ألفاً».[٤٣] وفي عام ١٩٨٨م بلغ عدد المستوطنين في قطاع غزة ٢٤٠٠ مستوطن، وذلك طبقاً لإحصاءات المكتب الإسرائيلي للإحصاءات.

وقد وضعت خطة الاستيطان الرسمية للحكومة الليكودية (خطة المائة ألف مستوطن) عام ١٩٨٣م بهدف الوصول إلى توطين ١٠٠ ألف إسـرائيلي في الأراضي المحتلة عدا القـدس الشـرقية، وذلك بحلول عام ١٩٨٦م. لكن عدد المستوطنين في ذلك العام لم يتجاوز ٦٠ ألف مستوطن، ويقل هذا العدد بنسبة ٤٠٪ عن الهدف المرسوم. وانخفض عدد المـطالبين بالإقـامـة في المستوطنات من قِبَل الذين جذبتهم الإغراءات الاقتصادية مقابل المستوطنين لعوامل ايديولوجية خلال أواخر عام ١٩٨٧م بسبب سوء الوضع الأمني في الضفة الغربية وقـطاع غزة[٤٤]. وأدّى انـدلاع الانتفـاضـة الفلسـطينية في كانـون الأول/ديسمبـر ١٩٨٧م إلى انخفـاض جديد في عدد الراغبين في الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة لأسباب اقتصادية، وذلك طبقاً لدراسـات نشـرتها الصحف العبرية.[٤٥] ومع الهجرة الضخمة لعام ١٩٩٠م التي أدت إلى أزمـة سكن حادة، وزيادة في حجم البطالة داخل الخط الأخضر، فإن الاحتمال الأكبر هو تحويل الاتجاه إلى النقيض.

الخريطة - ٢ -

المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية



إن التقديرات التي تعطى لعدد سكان المناطق المحتلة تقديرات متباينة نتيجة عدم إجراء إحصاء رسمي للسكان في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧م . ولما كانت القدس تعتبر «موحدة» ، فلا توجد أرقام إسرائيلية رسمية لعدد الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في القدس الشرقية.

الجدول - ١ -

	المستوطنون الإسرائيليون	*المستوطنات الإسرائيلية*	*الفلسطينيون*
الضفة الغربية	٥٧٠٠٠ [١]	١١٠ [٢]	٦٣١١١٧ [٢]
	٦٥٠٠٠ [٢]		٨٨٧٠٠٠ [٣]
قطاع غزة	٢٤٠٠ [١]	١٨ [٤]	٦٣٣٠٠٠ [٢]
	٢٧٠٠		
القدس الشرقية	١٢٤٠٠٠ [٢]	٧ [٥]	١٣٦٠٠٠ [٦]
			١٥٠٠٠٠ [٧]

المصادر:

١ - *المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاءات* ، ١٩٨٨م

٢ - ميرون بنفستي وشلومو خياط *«أطلس الضفة الغربية وقطاع غزة»* ، مشروع معلومات الضفة الغربية ، القدس، ١٩٨٨م .

٣ - إسرائيل، وزارة الصحة ، *الصحة في الضفة الغربية وغزة*، ١٩٨٨-١٩٨٩م .

٤ - سارا روي ، دراسة*قطاع غزة* «مشروع معلومات الضفة الغربية» ، القدس، ١٩٨٦م .

٥ - خريطة نشرت في صحيفة الجيروزليم بوست بتاريخ ٢

حزيران/يونيو ١٩٩٠م تظهر الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، ولا تظهر الخريطة مستوطنة بيسغات زئيف المشمولة بالأرقام المذكورة أعلاه.

٦ - تقديرات استخدمتها وكالة أنباء رويتر، ١٩٨٩م.

٧ - تقديرات استخدمتها الجيروزليم بوست، ١٩٩٠م.

* الأرقام الخاصة بالمستوطنين والمقتبس من قبل مشروع معلومات الضفة الغربية تم الوصول إليها من بين أرقام متناقضة قدمتها الوزارات المختلفة وسجلاتها الخاصة.
* تشمل إحصاءات المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاءات المستوطنين الذين غيروا أماكن إقامتهم إلى المستوطنات فقط.
* لا تتضمن الأرقام الخاصة بالمستوطنات تلك التي تم إنشاؤها بعد عام ١٩٨٨م.

المشكلة الديمغرافية:

لعبت ما تسمى «بالمشكلة الديمغرافية» دوراً حاسماً في الجدل الإسرائيلي الداخلي حول مستقبل الأراضي المحتلة. في عام ١٩٨٩م، بلغت نسبة اليهود حوالي ٨١٪ من مجمل السكان في إسرائيل دون تعداد الضفة الغربية وقطاع غزة. أمّا نسبة ١٩٪ المتبقية فتتألف من العرب، معظمهم فلسطينيين من مختلف الديانات والأعراق (انظر الجدول -٢). ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إلى ٢ مليون نسمة بحلول عام

٢٠٠٠. إن المعـدل السنوي للزيادة السكانية بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبينهم داخل الخط الأخضر تصل اليوم إلى نحو ضعف معدل الزيادة عند اليهود في إسرائيل.(٤٦)

وقد توصل الباحث الإسرائيلي ميرون بنفستي عام ١٩٨٧م إلى استنتاج صاغه على النحو التالي: «سيتساوون بكل شيء، وستتحقق المساواة بين السكان الفلسطينيين واليهود عام ٢٠١٠»(٤٧). أي أنّه دون أي تغيير مفاجىء في البنية الديمغرافية الحالية لن تصبح إسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية إذا ضمت الأراضي المحتلة ودمجت السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إليها.

الجدول - ٢ -

السكان في إسرائيل ١٩٨٩م

يهود	٣,٧١٧,٠٠٠	٨١,٥٪
مسلمون	٦٥٥,٠٠٠	١٤,١٪
مسيحيون	١٠٧,٠٠٠	١٢,١٪
دروز وآخرون	٨٠,٠٠٠	١,٨٪
المجموع	**٤,٥٥٩,٠٠٠**	

المصدر: المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاءات كما ورد في صحيفة الجيروزليم بوست، ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٠م.

لقد لعب العامل الديمغرافي دوراً جوهرياً في دعم حجج اليسار الإسرائيلي الداعية للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع

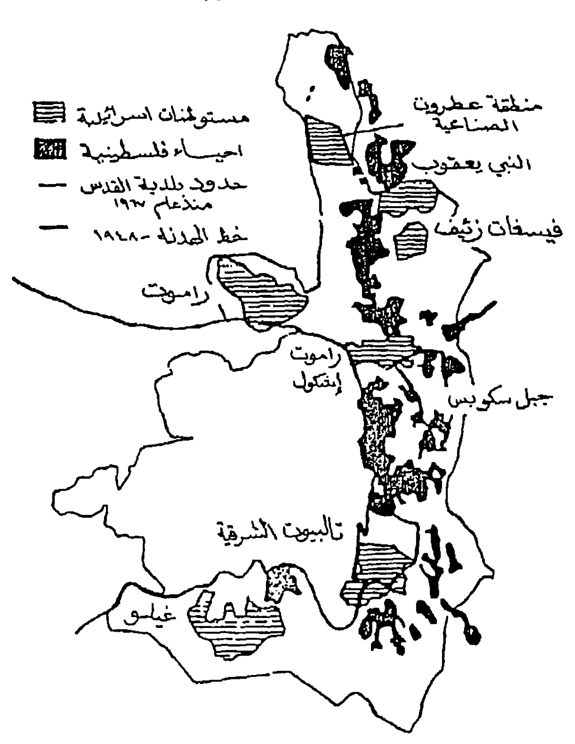
غزة. أمّا داخل أوساط اليمين، فقد اكتسبت في الوقت نفسه فكرة الترانسفير «الطرد الإجباري وبالقوة للفلسطينيين نحو الأردن» مزيداً من التأييد كحل للمعضلة.

٢ : ٢ : ٢ ضم القدس الشرقية :

بعد نهاية حرب الأيام الستة في الثاني والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٦٧، أعلنت الحكومة الإسرائيلية مباشرة «توحيد» القدس الشرقية مع القطاع الإسرائيلي للقدس (القدس الغربية)، وقد حلت بلدية القدس الشرقية وأُبعد عمدة القدس مع عدد آخر من زعماء الجالية العربية. وبعد ثلاثة أسابيع طبقت القوانين الإسرائيلية على القدس الشرقية، ووسعت حدودها بضم ٧٢ كم^{2}من أراضي الضفة الغربية إلى بلدية القدس الإسرائيلية، ودمج حوالي ٧٠ ألف فلسطيني كانوا يعيشون هناك.

وقد لاحظ صحفي إسرائيلي يكتب في صحيفة الجيروزليم بوست أن تعبير «تطبيق القانون» أخف من «الضم»، وأن هذه الكياسة إنما تهدف للتخفيف من الانتقادات الخارجية ولكن الضم هو الضم.[٤٨]. وفي عام ١٩٨٠م وافق الكنيست الإسرائيلي على قانون يضفي الصفة الرسمية على ضم القدس الشرقية القائم فعلاً. أمّا الأراضي التي ضمت إلى إسرائيل فتشمل الأراضي التابعة لثمان وعشرين قرية فلسطينية مختلفة تقع أصلاً خارج حدود بلدية القدس الشرقية سابقاً.

الخريطة -٥-
مدينة القدس- الشرقية والغربية



وقد وضعت الحدود البلدية الجديدة للقدس بحيث يمكن زيادة أرض البلدية مع استبعاد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه وضعت القيود على استغلال كثير من الأراضي الفلسطينية المتبقية، مما أدى في الواقع إلى وقف التوسع السكاني الفلسطيني.

في عام ١٩٦٨م، صودر ألف فدان من أرض خاصة يمتلكها أحد الفلسطينيين لإنشاء أول مستوطنتين إسرائيليتين في القدس الشرقية هما: التلة الفرنسية، وراموت أشكول. كما أُنشئت منطقة صناعية هي «عطروت». وفي عام ١٩٧٠م، صودرت أراض أخرى يملكها فلسطينيون في منطقة القدس الشرقية، وبنيت عليها أربع مراكز سكنية هي: راموت وتلبيوت الشرقية وغيلو والنبي يعقوب، وصودر مزيد من الأراضي قرب النبي يعقوب عام ١٩٨٠م، وقدم جزء منها لبناء مستوطنة بيسغات زئيف.

منذ عام ١٩٨٢م بدأت الحكومة الإسرائيلية بعملية تطبيق خطة «القدس العاصمة» التي وضعت بحيث يتم ضم المزيد من أراضي الضفة الغربية ووضعها تحت السيطرة الإسرائيلية، وذلك عن طريق ربط هذه الأراضي بالقدس الإسرائيلية. وقد استخدمت الكثير من الأراضي التي تضمنتها الخطة المتوقعة لمنطقة العاصمة لإنشاء المستوطنات المستخدمة كمدن استطلاعية مثل: معليه أدوميم، وإيفرات، وزئيف غيفون.[٤٩]

ويقدر وجود ما يقارب ١٢٠ ألف إسرائيلي يعيشون في حزام

المستوطنات عبر الخط الأخضر في القدس الشرقية، وذلك مقارنة مع ١٥٠ ألف فلسطيني.[٥٠]

إن النقاش الحاد الذي ثار في الأحياء الجديدة في القدس الشرقية قد توقف منذ زمن، ورغم أن بعض اليساريين رفضوا في السنوات المبكرة التوجه إليها، فإن من المشكوك فيه أن يفكر كثيرون في مثل هذه الحسابات هذه الأيام.

الصحفي الإسرائيلي ابراهام رابينوفيتش، الجيروزليم بوست
٩ آذار/ مارس ١٩٩٠م

في الوقت نفسه، لم تتخذ ترتيبات إسكانية لفلسطينيي القدس الشرقية، ويعود ذلك حسب المصادر الرسمية الإسرائيلية إلى النقص في الخطط الخاصة بمناطق القطاع العربي والتي لم يكن من الممكن بناء مناطق سكنية جديدة دونها.

في نهاية عام ١٩٨٩م، رفضت وزارتا الإسكان والداخلية الإسرائيليتان اقتراحاً لبناء حوالي ١٧ ألف وحدة سكنية في ضاحيتي شعفاط وبيت حنينا للفلسطينيين، واستبدل الاقتراح بخطة لبناء حوالي ٧٥٠٠ وحدة سكنية في القطاع العربي. والذي قدّم الاقتراح الأصلي هو مستشار عمدة القدس لشؤون القدس الشرقية أمير تشيشن. وقد وصف تشيشن هذا النقص «بأنه ليس كافياً نهائياً لمواجهة احتياجات السكان العرب داخل حدود المدينة»[٥٢]. وقد رفضت وزارة الداخلية فيما بعد الخطة المعدلة[٥٣].

ووفقاً لأحد أعضاء مجلس بلدية القدس، فقد أعاقت وزارة الإسكان ووزارة الداخلية عن عمد ١٣ خطة رئيسة لتقسيم القرى والضواحي الفلسطينية إلى مناطق لأكثر من عشرة أعوام. وصرح عضو المجلس موشيه عميراف: «بأن هذه السياسة وضعت لطرد عرب القدس ومنع عرب المناطق المدارة من التوجه نحو المنطقة»[٥٤].

وفي غضون ذلك، اتهمت مصادر مجهولة في بلدية القدس دائرة تخطيط منطقة القدس في وزارة الداخلية بتعمد تأجيل اتخاذ القرارات المتعلقة بخطط الإسكان للقرى الفلسطينية، جبل المكبر والعيسوية. فقد أُحيلت الخطة الخاصة بجبل المكبر في البداية إلى الدائرة قبل حوالي ستة سنوات ولم ترفض أو يوافق عليها حتى الآن.[٥٥]. ولا يستطيع الفلسطينيون في بيت حنينا وهي إحدى ضواحي القدس الشرقية الحصول على إذن بالبناء لعدم وجود خطة لعمل تقسيمات لهذه المنطقة منذ عام ١٩٦٧م. وعلى العكس من ذلك، فقد تمت الموافقة على خطة إسكان جديدة للمستوطنة الإسرائيلية بيسغات زئيف المبنية على أرض قرب بيت حنينا خلال أربعة أسابيع من تقديمها.[٥٦]

ويشرح عضو مجلس مدينة القدس عميراف المعاملة التمييزية لفلسطينيي القدس كما يلي:

«تم بناء ٧٠ ألف شقة لليهود منذ عام ١٩٦٧م، ولم يحصل العرب إلّا على ٥ آلاف شقة خلال نفس الفترة. وتم إنشاء عشر

ضواحي يهودية حديثة، ولم ينشأ للعرب أي ضاحية أو حي. تمت إعادة إصلاح ستة أحياء من خلال مشروع التحديث، لم يكن منها أي حي في القطاع العربي. تمت الموافقة على عشرات الخطط الرئيسة للقطاع اليهودي خلال السنوات الثلاث والشعرين الماضية، ولم يوافق على أية خطة للقطاع العربي في شمال وشرقي المدينة». (٥٧)

وقد أجبرت الأزمة السكنية الحادة التي يواجهها فلسطينيو القدس الشرقية السكان على الانتقال إلى خارج المدينة أو البناء دون الحصول على إذن من السلطات الإسرائيلية، وبالتالي يخاطرون بهدم البناء. وطبقاً لوزارة الداخلية الإسرائيلية، فقد تم خلال العامين السابقين لتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩م، هدم ما مجموعه ٨٠٠ منزل في القدس الشرقية، وصدرت الأوامر القضائية بهدم ٢٧٦ منزلاً آخر، وكل المنازل المتأثرة بالهدم وبالقرارات تعود للفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من الحصول على أذونات بناء إسرائيلية. (٥٨)

إن موقف المجتمع الدولي هو أن الوضع النهائي للقدس يمكن أن يتقرر فقط من خلال محادثات سلام.

ويأسف قرار الأمم المتحدة ٢٩٨ الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١م لرفض إسرائيل الامتثال لقرارات الأمم المتحدة السابقة التي تدعوها إلى التوقف عن تغيير وضع مدينة القدس، ويؤكد بأن «كافة القوانين والقرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لتغيير وضع مدينة القدس بما فيها مصادرة الأراضي

والممتلكات وتهجير السكان، والتشريعات التي تهدف إلى ضم القسم المحتل من المدينة لاغية كلياً ولن تغير الوضع».

٣: هجرة اليهود السوفيات الضخمة ١٩٩٠م. ردود الفعل الإسرائيلية:

٣: ١ توجيه المهاجرين إلى إسرائيل:

وصلت إلى إسرائيل أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد خلال السنوات التي أعقبت قيامها مباشرة عام ١٩٤٨م. وقد سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى تشجيع مثل هذه الهجرات الضخمة. ومع ذلك وحتى ما قبل التدفق الحالي الهائل لليهود السوفيات، كان هناك قلق متزايد بين المسؤولين الإسرائيليين حول معدل الهجرة إلى إسرائيل. ووفقاً لما ذكره البروفيسور أرنون صوفر من جامعة حيفا، فقد وصل إلى إسرائيل حوالي ٩٠ ألف مهاجر بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧م، في نفس الوقت الذي هاجر منها نفس العدد تقريباً إلى دول أخرى.[٥٩]

في الوقت نفسه، وكما لاحظنا سابقاً، يفضل معظم اليهود الهجرة إلى الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية الغربية، ووصل معدل «الانخفاض» في الهجرة إلى إسرائيل خلال الثمانينات إلى حوالي ٩٠٪، وقد أدت التغيرات في السياسة السوفياتية والأميركية من هجرة اليهود السوفيات التي أُشير إليها سابقاً إلى العكس تماماً.

وقد احتج المسؤولون الإسرائيليون من أن عدم وجود خط طيران مباشر بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي يؤخر إحضار الأعداد الكبيرة من اليهود السوفيات الذين ينتظرون مغادرة بلادهم بواسطة تأشيرات إسرائيلية إلى إسرائيل. وطبقاً لما ذكره نائب وزير الخارجية الإسرائيلي بنيامين نيتنياهو، فقد استكمل حوالي ٣٠٠ ألف يهودي في الاتحاد السوفياتي ترتيباتهم وحصلوا على وثائق المغادرة، وأن صعوبات في ترتيبات مغادرتهم إلى إسرائيل عبر أوروبا الشرقية فقط هي التي تعترض سبيل الهجرة. (٦٠) ويقدر مسؤولون إسرائيليون بأن الطيران المباشر يمكنه إحضار عدد من المهاجرين إلى إسرائيل كل شهر أكبر من ذلك العدد الذي يمكن إحضاره عبر نقاط العبور بثلاثة أضعاف. (٦١) ومع ذلك، وطبقاً لما ذكرته «إيدا نوديل» ـ المنشقة السوفياتية الشهيرة «سجينة صهيون» التي سمح لها بالهجرة إلى إسرائيل مباشرة، فإنه لن يتم الانتهاء من نقل كافة اليهود السوفيات قبل نهاية ١٩٩١م. (٦٢)

ـ اختيار نقاط عبور مؤيدة لإسرائيل:

مع استمرار امتناع وزارة الخارجية السوفياتية عن تطبيق الاتفاقية التجارية التي تم التوصل إليها في أواخر ١٩٨٩م حول إنشاء خط مباشر مع إسرائيل، فقد سعت الحكومة الإسرائيلية لإقناع دول أوروبية عديدة بفتح نقاط عبور أخرى ليتمكن اليهود السوفيات من خلالها التوجه نحو إسرائيل حال مغادرتهم الاتحاد السوفياتي. وكانت

بوخارست (رومانيا) تستخدم كنقطة عبور منذ البداية. وخلال عام ١٩٩٠م انضمت بودابست (هنغاريا) ووارسو (بولندا) إلى بوخارست لتصبحا نقاط عبور لليهود السوفيات المتوجهين إلى إسرائيل، وذلك عندما أعادت هذه الدول علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب.

ويعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع تشيكوسلوفاكيا في شباط فبراير ١٩٩٠م، أُدرجت براغ كمحطة عبور رابعة على أن تبدأ الرحلات الجوية إلى إسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٩٠م، وقد أخرت الحكومة التشيكوسلوفاكية ـ على أية حال ـ تطبيق بنود الاتفاقية على أساس عدم منح المهاجرين السوفيات حق اختيار وجهتهم النهائية عند مغادرتهم الاتحاد السوفياتي. وفي أيلول/سبتمبر، وردت تقارير تفيد بأن الحكومة التشيكوسلوفاكية قد أعادت النظر في قرارها.

بالإضافة إلى ذلك، بدا أن فنلندا في طريقها لتصبح نقطة عبور إلى أن أصرّت الحكومة الفنلندية على تأييد حق كل مهاجر بحرية الاختيار كما يشترط القانون الدول. وفي بداية شهر حزيران/يونيو صرح وزير الخارجية الفنلندي بيرتي باسيو بأنه يجب على اليهود السوفيات (الترانزيت) الحصول على تأشيرة سفر إلى أية دولة غير إسرائيل، أو البقاء والاستقرار في فنلندا. وصرح إثر ذلك رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست الإسرائيلي مايكل كلاينر «أن هذه سياسة معادية لإسرائيل لأنها تشجع على تسرب المهاجرين القادمين لإسرائيل، ويجب ألا نوافق على استخدام دول تشجع مثل هذا

التسرب»[٦٣]. وأعلن كلاينر بعد ثلاثة أسابيع أن فنلندا لن تصبح نقطة العبور الرابعة لليهود السوفيات، لأن إسرائيل احتجت على الشروط الفنلندية المتعلقة بالهجرة.[٦٤]

بعد أن اقتطفت صحيفة الجيروزليم بوست عن اسحاق شامير قوله: «إذا لم يتوجه المهاجرون السوفيات إلى إسرائيل، فلا فائدة من هجرتهم». نشرت نفس الصحيفة رسالة احتجاج أوضحت بأن الحكومة الإسرائيلية تساهم بالتراكم المتزايد لليهود الذين ينتظرون مغادرة الاتحاد السوفياتي باشتراطها ضرورة توجه المهاجرين إلى إسرائيل فقط «عملاً بهذه السياسة، لن يصدر المفوض الإسرائيلي في موسكو سوى التأشيرات الإسرائيلية اللازمة لمغادرة الاتحاد السوفياتي، خاصة لأولئك الذين يحملون تذاكر سفر باتجاه المدن الأوروبية حيث لا خيار أمامهم سوى الذهاب إلى إسرائيل، أمّا الذين لا يحملون تذاكر سفر لبلدان وسيطة فلن يحصلوا على تأشيرة، ولن يتمكنوا من مغادرة روسيا. هل يتوجب علينا أن نكون أنانيين وقصيري النظر بحيث لا نعطيهم فرصة النجاة، حتى إذا توجهوا إلى بلدان أخرى؟».

وقال الناطق باسم شامير: ان رئيس الوزراء قصد بأن «جهدنا مخصص لأجل اليهود القادمين إلى إسرائيل ولن نناضل من أجلهم ليذهبوا إلى الولايات المتحدة».

الجيروزليم بوست، ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٠م

ولم يعـارض سياسة توجه اليهود إلى إسرائيل فقط بشكل علني سوى وزير واحـد في شبـاط/فبـراير ١٩٩٠م أبلغ وزير الاستيعاب الكنيست بأن على إسرائيل ألّا تشترط على اليهود السوفيات الذهاب إلى إسـرائيل قائـلاً بأن الأولـوية يجب أن تكـون لمغـادرة الاتحـاد السوفياتي بالسرعة الممكنة، وان توجيههم نحو إسرائيل فقط سيؤدي إلى تأخير أكبر لمن يرغبون بالهجرة. وعلّق بيريز مشيراً إلى الأخطار المحدقة والتي تواجه اليهود في الاتحاد السوفياتي قائلاً: «يجب إلّا نفرض هذا الشرط الذي لا يغتفر والقاضي بعدم إخراج من لا يريدون القدوم إلى هنا. إنهم يجلسون على فوهة بركان». وأضاف: «أنه لم يسمع أي شخص آخر يدافع عن وجهة النظر هذه سواء بالوزارة أو الكنيست»[٦٥].

- شائعات حول الاضطهاد:

لقد تضاربت الآراء حول مدى ما يتعرض له اليهود السوفيات من خطر. وقـد أبلغ ناتان شارنسكي جمهوراً أميركياً بأن معاداة السامية الروسية التقليدية أصبحت أسوأ مما كانت عليه، وذلك خلال ٧٠ عاماً من حكم الشيوعيين، وأن المواطنين السوفيات الآن «يحاولون إلقاء اللوم في المعاناة التي أوصلتها الشيوعية إلى الاتحاد السوفياتي على اليهود». وطبقاً لشارنسكي، فإن «معاداة السامية الحديثة» هي العامل المحفز وراء الخروج الحالي لليهود من الاتحاد السوفياتي.[٦٦] في الوقت نفسه حذرت إيدا نوديل من التهديد الوشيك بالقتل المنظم ضد اليهود بشكل واسع، داعية الحكومة الإسرائيلية لاستخدام كافة السبل

لمساعدتهم على مغادرة الاتحاد السوفياتي، وبواسطة الحافلات المنتظمة والقطارات نحو فنلندا. وحذرت قائلة: «إن كل يوم مهم، لا تنقص سوى شرارة لبدء الحريق». (٦٧)

وقد شدد مصدر في وزارة الخارجية الإسرائيلية على أنه لا داعي للفزع، وقال: إن الأخطار التي تواجه اليهود السوفيات قد بولغ فيها، فقد قال: «الحقيقة هي أنه لم تحدث حتى الآن أي حالة اعتداء جسدي على أي شخص لأنه يهودي»، وأضاف نفس المصدر قائلاً: إن بعض اليهود السوفيات مهتمون بخلق جو من الهلع لإجبار الدول الغربية على فتح أبوابها أمام المهاجرين، فاليهود الذين يقصدون الاستقرار في الولايات المتحدة يولون اهتماماً «للهستيريا» التي ستنتقل فيما بعد ليلعبها المدافعون عن فكرة مساعدة اليهود على مغادرة الاتحاد السوفياتي بالسرعة الممكنة بغض النظر عن وجهتهم. (٦٨)

وبالإضافة إلى رفض استخدام نقاط العبور في البلدان التي تؤيد حق المهاجرين في الاختيار النهائي للبلد الذي يرغبون في التوجه إليه، فإن الإقدام على اتخاذ الإجراءات الجديدة زاد كثيراً من عدد اليهود السوفيات الذين «تسربوا» أثناء الذهاب إلى إسرائيل. من بين هذه الإجراءات قانون كان يطلب من كل الذين يتقدمون للحصول على تأشيرة إسرائيلية التوقيع على تعهد يخول دولة إسرائيل منحهم الجنسية الإسرائيلية عند مغادرتهم الاتحاد السوفياتي. إن اليهود

السوفيات المغادرين بناءاً على تأشيرة إسرائيلية أصبحوا الآن مواطنين إسرائيليين فور تركهم الأجواء السوفياتية.(٦٩)

وحقيقة أن اليهود السوفيات الذين يغادرون بتأشيرات إسرائيلية يصبحون إسرائيليين حال مغادرتهم الاتحاد السوفياتي عبر نقاط عبور في أوروبا الشرقية، تقلل من فرص منحهم حق اللجوء إلى أماكن أخرى.

وقد احتج بعض المسؤولين الإسرائيليين بشدة على أنباء القرار الأميركي بمنح اللجوء لحوالي ٨ آلاف يهودي سوفياتي آخر بناء على طلب منظمة يهودية أميركية هي: الجمعية العبرية لمساعدة المهاجرين. وقد وصف رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب مايكل كلاينر هذه المنظمة «بالورم الخبيث» الذي يجب استئصاله كلياً، لأنها تشجع هجرة اليهود السوفيات إلى الولايات المتحدة بدلاً من إسرائيل. وأظهر كلاينر قلقه من أن إعطاء أذونات إضافية لهذا العدد القليل منهم يشكل سابقة يمكنها أن تؤدي بالعديد من اليهود السوفيات للاستقرار في الولايات المتحدة أكثر مما كان يحدث في السابق.(٧٠) وفي الحقيقة، فإن الجمعية العبرية لمساعدة المهاجرين لم تطلب السماح للاجئين آخرين من اليهود السوفيات ممن يرغبون بدخول الولايات المتحدة، وأن الحد الأقصى الذي أقرته الحكومة الأميركية وهو ٤٠ ألف مهاجر يهودي سوفياتي لم يرتفع حتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م، وقد أبلغ كلاينر في وقت لاحق صحيفة الجروزليم بوست

بأن فورة غضبه كانت نتيجة بسوء فهم حيث إن هؤلاء المهاجرين اليهود الثمانية آلاف لم يكونوا سوى جزء من العدد الذي تم الاتفاق بشأنه في أواخر ١٩٨٩م وهو ٤٠ ألف مهاجر يهودي سوفياتي.[٧١]

- **إعاقة الهجرة من إسرائيل:**

تم وضع قوانين جديدة تهدف إلى إعاقة المهاجرين الذين وصلوا إسرائيل من الهجرة إلى بلدان أخرى. واليوم لا يسمح للمهاجرين الجدد بمغادرة إسرائيل إلى مكان آخر خلال السنوات الخمسة الأولى من وصولهم إلاّ إذا دفعوا للحكومة كافة مصاريف النقل ونفقات المعيشة التي تقدر بحوالي ٦ آلاف دولار للشخص الواحد أو ٢٤ ألف دولار للعائلة المكونة من أربعة أشخاص. ولا يعطى اليهودي السوفياتي جواز سفر خلال السنة الأولى من إقامته في إسرائيل.[٧٢].

في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠م، نشرت صحيفة هآرتس مقالة بعنوان «بنك سري تقريباً» الذي نجد ملخصاً له فيما يلي:

«تعتبر تكلفة الانتقال والإقامة خلال السفر ومنحة الاستيطان للمساعدة في نفقات المعيشة خلال السنة الأولى من الوصول إلى إسرائيل قرضاً ساري المفعول، ويتحول هذا القرض للمهاجر إلى منحة إذا لم يغادر خلال السنوات الخمس الأولى من وصوله. وإذا رغب المهاجر بالتوجه إلى بلد آخر خلال هذه الفترة، فإن عليه دفع هذه الأموال كاملة إلى الحكومة. وكمؤسسة تابعة للوكالة اليهودية، يعمل «بنك التشجيع» كبنك للمهاجرين، يزودهم بالقروض

ويتصرف كمحصل ديون. ويوضح المدير العام لبنك التشجيع موشيه هوروفيتس بأن الحكومة الإسرائيلية لا تسمح للبنوك التجارية بتولي شؤون المهاجرين لأن متابعتهم من خلال مؤسسة الوكالة اليهودية «أكثر سهولة وأقل كلفة»، فعند إصدار جواز سفر في وزارة الداخلية، يتم التحقق من الاسم في قائمة المدينين لبنك التشجيع. والمهاجر الذي يعتبر مديناً بالمال للحكومة عليه أن يجد كفيلًا قبل أن يسمح له بمغادرة إسرائيل لأي سبب، وذلك خلال السنوات الخمس الأولى من وصوله. ولا يدرك المهاجرون من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي بأن نفقات السفر والمعيشة تعطى لهم كقرض ساري المفعول يجب سداده إلّا إذا استمروا في البقاء في إسرائيل لمدة خمسة أعوام. أمّا المهاجرون في الدول التي تعمل فيها الوكالة اليهودية بشكل طبيعي، فيوقعون على اتفاقية لإعادة القرض في حال مغادرتهم خلال السنوات الخمس الأولى من وصولهم إلى إسرائيل.
وعلق بنجامين عليفسكي المدير العام لدائرة تحصيل الديون في البنك: «انها تساعد على منع الهجرة، لقد كان هناك العديد من الحالات لمهاجرين كانوا ينوون الهجرة، وعندما رأوا أن عليهم دفع الكثير من الأموال، غيروا رأيهم».

وقد سعى المسؤولون الإسرائيليون لتشجيع مزيد من اليهود السوفيات للهجرة إلى إسرائيل، وذلك بمحاولة تهدئة المخاوف المتعلقة بأزمة السكن والتوظيف، وكذلك بالمشاكل المحيطة بالاستيطان في الأراضي المحتلة. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ـ على

سبيل المثال ـ زار آرئيل شارون وزير الإسكان ورئيس لجنة الهجرة الكنيست اليهودي الرئيسي في موسكو ووعد الحشد المتجمع بتوفير مزيد من مساكن الإقامة للمهاجرين، وقال: إن فرص العمل متوفرة بكثرة في إسرائيل. وصرح شارون بأن السلام في المنطقة يعتمد على بقاء إسرائيل قوية، وأن حجم الهجرة سيقوي الدولة. واختتم قوله: «إننا ننتظركم في إسرائيل»(٧٣).

٢:٣ تشجيع الاستيطان في الأراضي المحتلة:

عندما بدأت هجرة اليهود السوفيات الضخمة، كانت السلطة في إسرائيل في يد الحكومة الائتلافية بين الليكود والعمل التي يرأسها إسحاق شامير. وفي بداية شهر يونيو/حزيران ١٩٨٩م، صرح وزير الإسكان اللاحق ديفيد ليفي (ليكود) بأنه يجب توطين جزء كبير من موجة المهاجرين الجدد المتوقعة في مستوطنات الضفة الغربية. وخلال زيارته لمستوطنة معلة ليفون الواقعة بين رام الله ونابلس أعلن ليفي خطته الداعية إلى قيام كل عائلة مستوطنة في الضفة الغربية بتبني عائلة من المهاجرين الجدد، وأضاف أن خطته يمكنها مضاعفة عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة.(٧٤)

وفي بداية عام ١٩٩٠م، أطلق رئيس الوزراء شامير عدداً من التصريحات العلنية، قدم فيها أسباباً جديدة لاستمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة: «إن إسرائيل تحتاج الأراضي المحتلة لاستيعاب المهاجرين الجدد».

ـ استغلال الهجرة للمحافظة على الوضع الراهن:

في ١٤ كانون الثاني/يناير، قارن شامير هجرة اليهود السوفيات الضخمة بالمعجزات التي أنقذت الشعب اليهودي دائماً، وأضاف: «إن هجرة كبيرة تتطلب إسرائيل كبيرة أيضاً». وقال شامير: «إن تدفق المهاجرين جعل من الضروري التمسك بالأراضي المحتلة لأننا نحتاج مساحة لإسكان الجميع»[٧٥].

واستمر شامير في كلمته موجهاً كلامه لأعضاء حزب الليكود، متحدياً بشكل واضح آراء حزب العمل حول انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بسبب «المشكلة الديمغرافية» وأعلن: «في الوقت الذي كان بعضنا يقول ان الزمن لا يعمل لصالحنا، جاء الزمن إلينا بهذه الهجرة، وحلّ كل شيء.. خلال خمسة أعوام سيتغير كل شيء.. كل شيء سيكون أكبر وأقوى»[٧٦]. وفسر معظم الحاضرين كلمة شامير بأنها تعني أن رئيس الوزراء يصور هجرة اليهود السوفيات على أنها الحل لمشكلة إسرائيل الديمغرافية فيما يتعلق بالأراضي المحتلة.[٧٧]

وبعد أسبوع واحد، وخلال زيارته لمستوطنة النبي يعقوب في الناحية الفلسطينية لبيت حنينا في القدس الشرقية، كرر شامير قوله: «نحتاج إلى أرض كبيرة وقوية لشعب كبير وقوي». وأعلن في مؤتمر صحفي بعد زيارته لمرافق استيعاب المهاجرين في القدس: «هذه بلدنا، والكل يعرف وجهة نظري بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هي أجزاء من إسرائيل، وفيما يتعلق بحق المهاجرين بالاستيطان هناك

فهذا يعود إليهم». وعندما أضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي قائلاً: إن عدداً من المهاجرين عبروا عن اهتمامهم بالاستيطان في الأراضي المحتلة أكـد: «إذا رغب أي فرد بالذهاب إلى آرئيل (مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية) فما عليه إلاّ أن يقوم بذلك..».[٧٨]

في تعليق على تصريحات شامير التي أطلقها في كانون الثاني/ يناير، والتي نشرت في صحيفة الجيروزليم بوست، كتب سكرتير الوزارة السابق لحكومة بيغن إيريه ناعور «أن الحلقة التي أشار إليها رئيس الوزراء بين الهجرة السوفياتية ومستقبل الأراضي المحتلة لها مدلولين، فمن جهة يعتبر التمسك بالأراضي المحتلة شرطاً سابقاً لاستيعاب ناجح للهجرة الضخمة، ومن جهة أخرى، فإن التمسك بالأراضي المحتلة للأبد هو نتيجة محتملة للاستيعاب الناجح للهجرة المتدفقة». وفي نفس اليوم، أوضحت افتتاحية صحيفة الجيروزليم بوست التي تناولت تصريح شامير المذكور أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أظهر مرة أخرى أن «موضوع الأراضي المحتلة قد استأثرت به إسرائيل ولمصلحتها». وأضافت الافتتاحية بأن الاختلاف في هذه المناسبة هو أن شامير هذه المرة «لم يربط موضوع الأراضي المحتلة بالضرورة التاريخية ولا بالضرورة الأمنية، ولكن بضرورة استيعاب أعداد هائلة من المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي». واختتمت الافتتاحية قولها: إن رئيس الوزراء الإسرائيلي «لم يختر أفضل من هذا المسمار» في نعش السلام.

الجروزليم بوست، ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠م

ولا يتفق المسؤولون والمحللون الإسرائيليون جميعاً مع الادعاء القائل بأن إسرائيل تحتاج الضفة الغربية وقطاع غزة لاستيعاب القادمين الجدد، فقد قال زعيم حزب العمل شمعون بيريز على سبيل المثال: إن هناك مساحة كافية داخل حدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧م لاستيعاب المهاجرين الجدد.

وفي مقالة بعنوان «الوقت ليس في صالح الفلسطينيين» كتب يوسف غويل أحد محرري الجروزليم بوست: «إن الحقائق الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية كنقيض للايديولوجية ستجعل من استيطان المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة أمراً محتوماً». وقال غويل: «إن الزيادة السكانية في وسط إسرائيل مع محدودية المصادر المتوفرة لاستيعاب المهاجرين ستخلق ضغطاً هائلاً لتوطين عدد كبير من الإسرائيليين في الأراضي المحتلة». (٧٩)

وفي الصحيفة نفسها نشرت رسالة من إسرائيلي يعيش في بئر السبع، وهي مدينة في النقب ترفض أقوال غويل. فقد لاحظت الرسالة أن منطقة تل أبيب ليست إسرائيل، تماماً كما أن لندن ليست إنجلترا، ونيويورك ليست الولايات المتحدة، وان المسؤولين الإسرائيليين لم يعودوا يؤكدون على ضرورة تشجيع المهاجرين الجدد على الاستيطان في المدن الجديدة في جنوبي وشمالي إسرائيل ليساعدوا في تنمية هذه المناطق. (٨٠)

واستقر معظم المهاجرين خلال العقود الأخيرة من منطقة تل

أبيب، مما يساهم في زيادة التركز السكاني غير المتكافىء في منطقة السهل الساحلي. وغالباً ما يعتبر المسؤولون الإسرائيليون هذا أمراً غير مرغوب فيه سواء على الصعيد الاقتصادي أو في حالة الحرب.

أما دانيال دورون مدير المركز المستقل للتقدم الاجتماعي والاقتصادي وهو مركز أبحاث مستقل مركزه تل أبيب فإنه يلفت الانتباه إلى أن سياسة الحكومة المعلنة كانت تعمد دائماً إلى توزيع السكان داخل إسرائيل. وأثار التساؤل حول الحكمة في عدم تنمية المناطق الشمالية والجنوبية لإسرائيل لتحقيق هذاالهدف، وقال: إن سياسات الإسكان والتنمية الحكومية غير المناسبة تسببت بهجرة العديد من سكان المدن الإسرائيلية في الشمال والجنوب إلى الخارج. ويقال انه لو خصصت الحكومة الإسرائيلية أموالاً أكثر لتنمية مدن النقب والجليل داخل الخط الأخضر بدلاً من إنفاقها على المستوطنات في الأراضي المحتلة، فإن هذه المناطق ستصبح أماكن تجذب المهاجرين الجدد ليسكنوا فيها.(٨١)

وفي شباط/فبراير ١٩٩٠م، أعلن بيريز وزير الاستيعاب أن نسبة ٥٦٪ من المهاجرين السوفيات الجدد استوطنوا في وسط البلاد (تل أبيب)، و ٢٩٪ استوطنوا في حيفا وشمال إسرائيل و ١٠٪ في القدس، و ٥٪ في منطقة بئر السبع والجنوب. وبعد ذلك لفت النظر إلى أن حوالي ١٠٠ ألف شخص تركوا المدن خلال السنوات الخمسة الماضية قبل أن يؤكد على أن توطين المهاجرين في المدن التنموية كان حاسماً لإعادة إسكان هذه المناطق.(٨٣)

في الوقت نفسه، لفت مراقبون فلسطينيون الأنظار إلى احتمال أن يساهم التدفق الهائل للمهاجرين بشكل تدريجي بخلخلة أساسيات موقف حزب العمل الداعمة لانسحاب جزئي في ضوء «المشكلة الديمغرافية». يقول البروفيسور سري نسيبة (جامعة بير زيت): «إن الحافز الديمغرافي، رغم كل شيء هو حافز حزب العمل الوحيد للانسحاب، وقلة الحافز تعني قلة الاهتمام بالعملية السلمية». ويلاحظ نسيبة: «أنه بغض النظر عن استيطان المهاجرين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة: بالتأكيد فإن تدفقهم بأعداد كبيرة داخل الخط الأخضر سيخلق كافة الضغوط الداخلية التي ستقوي أيدي من في إسرائيل من الذين يدعون للاستيطان في الأراضي المحتلة..».[٨٤]

من جهة أخرى، فقد عرف أن المنظمات الاستيطانية مثل غوش إيمونيم تضغط على الحكومة الإسرائيلية لتوطين المهاجرين الجدد في الضفة الغربية وقطاع غزة لكي تزيد من عدد المستوطنين.[٨٢].

خيار المهاجرين:

في ردهم على الاحتجاجات المستمرة بشأن توطين المهاجرين الجدد في الضفة الغربية وغزة، كرر المسؤولون الإسرائيليون قولهم ان اليهود السوفيات لا يوجهون إلى الأراضي المحتلة وأن المهاجرين الجدد كباقي المواطنين الإسرائيليين لهم الحرية لاختيار مكان عيشهم.

وسط الضجة التي خلفتها تصريحات شامير في كانون الثاني /يناير، أبلغ آفي بازنر مستشار شامير الإعلامي الصحفيين الإسرائيليين بأن الاحتجاجات التي أطلقتها وكالة الأنباء السوفياتية «تاس» ضد توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة كانت «كلها مبنية على سوء فهم»، واستمر بازنر بقوله: «ليس لدى إسرائيل سياسة لتوطين المهاجرين في الأراضي المحتلة. فكل المهاجرين لهم حرية الذهاب والعيش في أي مكان، وكل فرد له أولوياته، لا أحد موجِّه». (٨٥)

وبدون شك، فإن بازنر كان محقاً في توكيد دعواه بأن اليهودي السوفياتي غير موجه، أي أنهم لم يتلقوا تعليمات بالانتقال إلى المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. مهما يكن الأمر، فإن المواطنين الإسرائيليين، باستيطانهم في الأراضي المحتلة تصرفوا بتوافق تام مع الايديولوجية الرسمية التي بدعواها أن لإسرائيل الحق في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد أوجدت الإمكانيات للاستيطان هناك. إضافة إلى هذا، فأي جدل حول ما إذا كان المهاجرون في الأراضي المحتلة قد تم توطينهم هناك، أو أنهم اختاروا الاستيطان هناك لا يمس حقيقة الموضوع، أي حقيقة أن المستوطنات قد أُقيمت وأن إقامتها ما زالت مستمرة رغم أن هذا يعتبر خرقاً للقانون الدولي، وأنه يتم على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين.

وفي افتتاحية لصحيفة الجيروزليم بوست، ترد فيها على قرار ضد

توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة، اتخذ في اجتماع عقده المجلس الاستشاري للعلاقات القومية الأميركية للجالية اليهودية تقول: «لو منع المهاجرون من العيش في مستوطنات في الضفة الغربية لكان معنى هذا أن الحكومة الإسرائيلية لا تنكر عليهم فقط حرية اختيار مكان إقامتهم وهو من حقوق الإنسان الأساسية، ولكنها وبوضعها تقييدات على الأماكن التي على اليهود العيش فيها، فإنها عندئذ لا تكون أكثر من مقلد للممارسات العنيفة للمجتمعات المعادية للسامية»[٨٦]. وأشارت الافتتاحية السابقة إلى المادة (١٣ : ١) من إعلان حقوق الإنسان التي تؤكد أن للفرد حق الانتقال داخل حدود بلده، وبقوله هذا يتجاهل الكاتب عن عمد حقيقة أن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست أجزاء من دولة إسرائيل، وأنها أراضٍ محتلة. واحتج أحد أعضاء المؤتمر بدوره على الافتتاحية قائلاً: في حالة الضفة الغربية الموضوع هو حق الدولة في توجيه مهاجريها إلى مناطق لا تخضع لسيادتها.[٨٧]

ورغم استمرار تصاعد الجدل الدولي حول موضوع الاستيطان، بقيت حرية الاختيار تمثل جدلاً إسرائيلياً مضاداً. فعندما اعترضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على توطين المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة أكّد رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير بأن إعطاء أي نوع من الضمانات بأن المهاجرين لن يستوطنوا في الأراضي المحتلة سيقيد «حرية الاختيار» للمهاجرين الذين يرغبون في العيش في المستوطنات.[٨٨]. وأبلغ شامير أن «حكومتنا تسمح لمواطنيها

وقدماء محاربيها ومهاجريها بحرية الاستيطان في أي مكان من أرض إسرائيل» . [٨٩]وأكّد للصناعيين : «انه لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي يمكنهما إجبار إسرائيل على فرض قيود على أماكن توطين المهاجرين» .

وبمناقشتها «حرية الاختيار» نيابة عن المهاجرين السوفيات ، فإن الحكومة الإسرائيلية التي تظهر نفسها كمدافعة عن حقوق الإنسان إنما تنكر مسؤوليتها عن تشجيع الاستيطان الإسرائيلي للأراضي المحتلة على حساب السكان الفلسطينيين. في الواقع، فإن أزمة السكن في إسرائيل ـ على سبيل المثال ـ قيدت بشدة الخيارات التي كان للمهاجرين الجدد حرية اتخاذها. وكما أشارت المصادر الصحفية طوال العام، فإن المهاجرين الجدد الذين استوطنوا في الأراضي المحتلة بالإضافة إلى تلقيهم منحاً حكومية ، استفادوا من الدعم الحكومي للإسكان، ومن توفر فرص العمل لكل الإسرائيليين الذين ينتقلون إلى المستوطنات داخل الخط الأخضر. [٩٠]

والحوافز المادية التي تعرض على المستوطنين الجدد مع تفاقم الأزمة السكنية والوضع الوظيفي في إسرائيل إنما شجعت المهاجرين الجدد على الإقامة في المستوطنات في الأراضي المحتلة . ففي بداية شباط/فبراير ١٩٩٠م قدمت تسع جماعات معارضة من أحزاب الوسط واليسار في الكنيست اقتراحات لحجب الثقة فيما يتعلق بسياسة الاستيعاب متهمة الحكومة بأنها تستغل الهجرة من الاتحاد السوفياتي لتبرير استيطان الأراضي المحتلة . [٩١]

واستمرت السلطات الإسرائيلية بتقديم «حرية الاختيار» كأنها قضية مبدئية مجردة، في حين يجب اعتبارها في الحقيقة نقيضاً لخلفية معيشة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وحقوقهم الشرعية. وبهذا المفهوم، فإن اختيار أي مكان للإقامة في أي مستوطنة في الأراضي المحتلة من المواطنين الإسرائيليين كان على الدوام متعارضاً مع حقوق الشعب الفلسطيني الذي حرمته عملية إنشاء المستوطنات من مصادر بلاده الطبيعية.

مع ذلك، ومنذ بداية الجدل الحالي، استغلت السلطات الإسرائيلية «حرية الاختيار» كمسألة تلبي احتياجاتها بدلاً من اعتبارها حقاً غير قابل للتقسيم، وينطبق على أي شخص. وحسب التفسير الإسرائيلي، فإن مواطني إسرائيل غير اليهود ـ على سبيل المثال ـ لا يتمتعون بحق الانتقال إلى المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وحرية الاختيار هنا لا تنطبق على فلسطينيي الأراضي المحتلة الذين ترفض طلباتهم للم الشمل مع عائلاتهم.

في مقابلة أجرتها صحيفة دافار اليومية الناطقة بالعبرية في شباط/ فبراير ١٩٩٠م مع عمدة مستوطنة «آرئيل» رون نحمان، أعلن أن الوحدات الإنشائية تقوم ببناء ٢٥٠ وحدة سكنية في «آرئيل»، بينما تمت الموافقة على بناء ٨٠٠ وحدة أخرى في بداية شباط/ فبراير. وأشارت «دافار»: «تم توفير الأموال طبعاً من قِبَل ديفيد ليفي ووزارة الإسكان، وارئيل شارون ووزارة الصناعة والتجارة. أمّا أماكن العمل

فقد تبرع بها بسخاء. ولا عجب أن يأتي المهاجرون وسيأتون إلى الشقق في «آرئيـل» «بإرادتهم المستقلة وبدون استخدام للقوة» (كما يقول رون نحمان): لن تجبرهم أية قوة مهما كانت على الذهاب إلى مدن فيها الفقر والبطالة مثل أوفاكيم أو هاتسور (داخل إسرائيل)».

دافار ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٠م

مع بداية شبـاط/فبـراير ١٩٩٠م، كان هنـاك ٥٠ عائلة يهودية سوفياتية مهـاجـرة جديدة تعيش في آرئيل، أكبر مستوطنة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)، وعدد سكانها ٨٠٠٠ نسمة، وقد بنيت هذه المستوطنة على أراض تمت مصادرتها من أراضي قرية بديا الفلسطينية في منطقة نابلس. وعلى جدار فصل لتعليم اللغة العبرية للمهـاجـرين الجـدد علقت سلسلة من الصـور من لينينغراد وأنحاء مختلفة من إسرائيل، وانتهاءً بلقطات لمستوطنة آرئيل.

أحـد القادمين الجدد ويدعى غريغوريان كاتزمان، عامل طلاء يبلغ من العمر ٥٩ عاماً هاجر من بيلوروسيا في أواخر عام ١٩٨٩م أبلغ الصحفيين عن طريق متـرجـم: «لـم أكن أعلم شيئـاً عن آرئيل قبـل المجيء إلى هنا، الشيء الوحيد الذي سمعته هو أنها لم تكن داخل حدود إسـرائيل، ولكن هذا لـم يزعجني، وأهم شيء هو أنني لست مضطراً لدفع مبلغ كبير من المال للحصول على الشقة. إن السياسة لا تهمني»[٩٢]

«بمقدار ما يستوطن المهاجرون في القدس الشرقية أو في الأراضي المحتلة فإنهم سيشكلون عوائق إضافية أمام التسوية التاريخية المقترحة بين الشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل، والقائمة على أساس وجود دولتين. وفي الوقت الذي لا تزال فيه التفاصيل غير محلولة، يعتقد أن الخطوط العريضة لمثل هذه التسوية هي إنشاء دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وتعيش بسلام مع دولة إسرائيل بحيث يتقيد الحلم الصهيوني. وإسكان وتوطين اليهود في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧م يجعل من هذا النوع من التسوية أكثر صعوبة وغير قابل للتحقيق...».

محام فلسطيني وأحد مؤسسي منظمة الحق لحقوق الإنسان

جوناثان، كتَّاب، الشرق الأوسط الدولي ٣٠/آذار/مارس ١٩٩٠م، ص١٦

في آذار/مارس ١٩٩٠م، انهارت الحكومة الائتلافية بين العمل والليكود، وحلت محلها إدارة بالنيابة يرأسها شامير إلى حين تشكيل حكومة جديدة. وخلال فترة الشهور الثلاثة اللاحقة من حكومة الإنابة، بدأت أعمال البناء في مستوطنتي دوغيت وبيعات صادح في قطاع غزة، وفي مستوطنة آلون في الضفة الغربية، وتم افتتاح مستوطنتين في نابلس (قبر يوسف)، وفي القدس الشرقية (بيسغات زئيف الشرقية)، وقطعت خطط عمل لبناء مستوطنتين في شمال نابلس شوطاً كبيراً، وأعلن أن ثلاث قواعد لجيش الناحال ستتحول إلى مستوطنات مدنية، وفي البلدة القديمة من القدس الشرقية احتل مستوطنون نزل القديس

جون في المنطقة المسيحية. وتشكل مستوطنة (حاتسي شومرون) التي خطط لإقامتها في شمالي نابلس واحدة من ثماني مستوطنات جديدة تم الاتفاق بشأنها في بداية الاتفاقية الائتلافية بين حزبي الليكود والعمل (انظر الملحق - ٤). وقبيل انهيار الحكومة الائتلافية تم إنشاء مستوطنة أخرى جديدة «آفني حيفيتز» قرب مدينة طولكرم الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي أيضاً أقيمت بموجب اتفاقية ١٩٨٨م بين الليكود والعمل. (٩٣)

حسب القانون الدولي: لا يسمح لقوة محتلة بتغيير البنية الديمغرافية (السكانية) للمنطقة المحتلة، وقد دان القرار الدولي ٤٦٥ الذي ووفق عليه بالإجماع في آذار/مارس ١٩٨٠م المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها غير شرعية بما فيها المستوطنات المبنية في القدس الشرقية، ودعا القرار إلى إزالتها. وتعارض السياسة الرسمية للحكومة الأميركية منذ عام ١٩٦٧م بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

أولويات الحكومة الجديدة:

في حزيران/يونيو ١٩٩٠م، نجح شامير بتشكيل حكومة ليكودية، هي الأكثر يمينية في التاريخ السياسي الإسرائيلي. إن الأولويات المعلنة للحكومة الجديدة كانت تسريع الهجرة من الاتحاد السوفياتي، وتأمين عملية استيعاب ملائمة للمهاجرين الجدد. وأعلنت الوثيقة السياسية للحكومة أن «الحق الأبدي للشعب اليهودي

في أرض إسرائيل أمر غير قابل للنقاش»، ومن بين أهداف الحكومة الجديدة «العمل على تقوية الاستيطان وتوسيعه وتنميته»[٩٤]:

عبر الزعماء الفلسطينيون في الأراضي المحتلة مباشرة عن قلقهم من كل التصريحات السياسية للحكومة الجديدة، وبشكل خاص تعيين العديد من السياسيين الإسرائيليين في مراكز حكومية حساسة. وكان من المتوقع أن يقوم وزير الإسكان الجديد آرثيل شارون بزيادة النشاط الاستيطاني بشكل كبير في الأراضي المحتلة. وبينما كان وزيراً للزراعة في الحكومة اليمينية السابقة بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، لعب شارون دوراً حاسماً في إقامة عشرات المستوطنات في الأراضي المحتلة. وبالإضافة إلى حقيبة وزارة الإسكان، أصبح شارون رئيساً للجنة الاستيعاب الوزارية، وهو المركز الذي يعطيه تأثيراً كبيراً على سياسة الحكومة بخصوص الهجرة. ومن التعيينات التي زادت من قلق الفلسطينيين حول سياسة الحكومة المستقبلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اختيار رافائيل إيتان لوزارة الزراعة. وباعتباره الزعيم الحالي لحزب تسوميت والذي يؤيد علناً عملية «الترانسفير» للفلسطينيين، كان من المتوقع أن يقوم إيتان بزيادة مصادرة الأراضي وزيادة السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه في الأراضي المحتلة.[٩٥]

وبعد حوالي أسبوعين من تشكيل الحكومة الجديدة، أطلق المسؤولون فيها سلسلة من التصريحات المهدئة التي قصد منها بشكل واضح تهدئة الرأي العالمي، وجاءت التصريحات، وأبرزها تلك التي

أطلقهـا وزير الإسكـان أرئيل شارون، بعـد أن عبر كل من الاتحاد السـوفياتي والـولايات المتحـدة عن استمـرار استيائهمـا من الجدل المتعلق بتوطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة. وهدد الرئيس السوفياتي بشكل خاص وللمرة الأولى منذ اندلاع الجدل بالحد من الهجـرة إلى إسـرائيل ما لم يتلق التـأكيدات بأنـه لن يتم توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة.

وفي ٢٥ حزيران/يونيو، كرر شارون النفي الإسـرائيلي من أنه ليس هنـاك سياسـة توطين للمهاجرين في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وأعلن شارون: «لن يستوطن المهاجرون خلف الخط الأخضر على كل حال»، إلاّ أنه أكمل حديثه بالتأكيد على أن سياسة الحكومة لم تتغير، وقال: «إن الحكومة الجديدة لم تتغير قيد أنملة». وأضـاف شارون: «إن الحكـومـة تعـرف الأهمية الاستـراتيجية للمستوطنات في الضفة الغربية وغوش قطيـف (جماعة استيطانية في قطاع غزة). ستستمر هذه السياسة ولكنها لن ترتبط بالاستيعاب»[٩٦]. وأعلن شارون في منـاسبـة أخرى أن السياسة بالنسبة للمهاجرين لا تعني أن الناس الآخرين لا يمكنهم الاستيطان في أي مكان، وشدد على أن عملية الإنشاء ستستمر بتوافق معْ السياسة الحكومية في كافة أنحاء أرض إسرائيل.[٩٧]

حولت تصـريحـات شامير بأن المهـاجـرين لن «يستوطنوا» في الأراضي المحتلة الأنظار مرة أخرى عن المسألة الحقيقية، أي مسألة

وجود هذه المستوطنات، وحقيقة أن مستوطنات جديدة ما زالت تقام. هذه الحقائق جعلت الأمر في الحقيقة لا علاقة له بمسألة إذا كانوا مهاجرين جدد أو «ناس آخرين»، أي المواطنين الإسرائيليين الآخرين، الذين يختارون الانتقال إلى تلك المستوطنات. بعيداً عن ذلك، لم تكن حكومة شارون بمركز يؤهلها منع المهاجرين الجدد الذين يتساوون بالوضع مع المواطنين الإسرائيليين، من الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي كل الأحوال، ما لم تلغ الحكومة دعمها للإسكان والتوظيف والخدمات عن المستوطنات، فإن السياسة الرسمية يجب أن تعتبر مؤيدة لاستيطان الأراضي المحتلة، فالتصريحات العلنية بالرغم من ذلك مناقضة للواقع. وقد علق المحامي الفلسطيني جوناثان كتّاب: «إعلان الحكومة الإسرائيلية أنها لا توجه المهاجرين الجدد إلى الأراضي المحتلة غير موثوق، طالما أنه في الوضع الحالي لا يمكن توفير السكن ولا العمل للمهاجرين الجدد إلّا بدعم حكومي كبير، ويتوفر هذا الدعم في الضفة الغربية والقدس الشرقية أكثر بكثير منه في إسرائيل نفسها»[٩٨].

وطبقاً لوكالة الأنباء الفرنسية: تكلف الشقة الواحدة في مستوطنة آرئيل ٥٥ ألف دولار، تدفع الحكومة الإسرائيلية ٩٠٪ منها كرهن، وفي تل أبيب تبلغ كلفة شقة مماثلة ١٢٠ ألف دولار تدفع الحكومة ٧٥٪ منها كرهن. إن أي إسرائيلي يقرر بناء منزله بنفسه ودون متعهدين سيدفع ثمناً أقل.[٩٩]

وحقيقة ان جماعات المستوطنين في إسرائيل لا تواجه وعد شارون بعاصفة من الاحتجاج، تؤكد بأن الموضوع لم يؤخذ بجدية. وأشارت مقالة لوكالة رويتر إلى أنه وعلى الرغم من تصريحات الحكومة الإسرائيلية فإن مؤيدي الحكومة اليمينية كانوا مقتنعين بأن شيئاً لم يتغير. وأضافت المقالة مشيرة إلى ميرون بنفستي: «إن أفضل طريقة لقياس التصريحات الحكومية الرسمية هو مشاهدة ما إذا انزعج المستوطنون، ولكنهم لم ينزعجوا، لم يصرخوا لأنهم يعرفون أنها لا تعني شيئاً. لماذا؟ لأن الاسم الآخر لاستيطان الأراضي المحتلة أصبح الآن (التوسع)».[١٠٠]

وطبقاً لرئيس مجلس استيطان منطقة ساحل غزة، فقد كانت أعمال البناء في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م مستمرة في ما لا يقل عن خمس مستوطنات مختلفة في القطاع. وذكرت الأنباء تقارير عن بناء مساكن جديدة في عدد من المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها عفرات قرب بيت لحم، حيث أبلغ مستشار مجلس المستوطنات بن إيليشا وكالة الأنباء الفرنسية أن ١٥٠ وحدة سكنية تبنى في الوقت الحاضر في مستوطنة عفرات، وأن ١٥٠٠-٢٠٠٠ وحدة أخرى ستبنى خلال السنتين القادمتين. وفي نفس الوقت، هناك خطط بلدية القدس المعدة لما يزيد عن ٤٠ ألف وحدة سكنية جديدة سيتم بناؤها في مستوطنات القدس الشرقية خلال العامين القادمين (انظر الملحق - ٥).

وقدم عضو الكنيست ديدي تسوكر من حركة حقوق المواطنين

البرهان على موقف الحكومة المؤيد للاستيطان عندما أظهر للمراسلين الصحفيين المتجمهرين خارج الكنيست خريطة جدارية باللغة الروسية تم توزيعها على مراكز الاستيعاب المتعاملة مع المهاجرين اليهود السوفيات. وكغيرها من الخرائط الإسرائيلية الرسمية، فقد أزيل الخط الأخضر الذي يفصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن إسرائيل بحيث لا يظهر فرق بين المدن الإسرائيلية داخل الحدود قبل عام ١٩٦٧م والمستوطنات المبنية في الأراضي المحتلة بعد ذلك التاريخ. وعلى الجزء الخلفي للخريطة، كانت هناك معلومات حول المستوطنات الإسرائيلية المختلفة، وقائمة بأسماء وهواتف مسؤولي الاستيطان القادرين على مساعدة اليهود السوفيات على الاستيطان في الضفة الغربية ومستوطنات قطاع غزة. وأبلغ تسوكر الصحفيين بحقيقة أن مسؤولي وزارة الاستيعاب علقوا مثل هذه الخرائط في بعض مراكز الاستيعاب مكذباً الادعاءات الحكومية بأن المهاجرين لم يتلقوا التشجيع للاستيطان في الأراضي المحتلة. (١٠)

ومن بين ١١ موقعاً التي تم إبرازها على الجزء الخلفي للخريطة، فإن بئر السبع وحيفا فقط داخل الخط الأخضر، ومن بين التسعة الباقية خمسة لمستوطنات في الضفة الغربية، وواحد في «القدس الكبرى» (الشرقية والغربية)، توصف على أنها «عاصمة إسرائيل»، واثنان في مرتفعات الجولان المحتلة. وطبقاً للنص المذكور على الجزء الخلفي للخريطة، فإن المستوطنات بنيت «على أرض حررت عام ١٩٦٧م»، ويتضمن الجزء الخلفي من الخريطة كذلك موقع كل مستوطنة، وعدد

السكان والعائلات وفرص العمل المتوفرة، والمباني والمرافق التعليمية، والنوادي الاجتماعية، وقد ذكر كل ذلك بالتفصيل، كما تتضمن التضاريس المحيطة بالمستوطنات ومواقعها المناسبة التي «تبعد مسافة ساعة بالسيارة عن تل أبيب، ونصف ساعة عن القدس».

وفي رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء شامير ووزير الاستيعاب إسحاق بيريز، لفت عضو الكنيست تسوكر الانتباه إلى أن (امانا) المنظمة الاستيطانية التابعة لغوش إيمونيم والتي مولت إصدار الخريطة، هي حركة استيطانية رسمية تمولها الدولة الإسرائيلية. كتب تسوكر: «تعمل امانا كوكالة رسمية لسياسة إسرائيل الاستيطانية».

شهد الطلب على المساكن في المستوطنات زيادة مفاجئة خلال صيف ١٩٩٠م، حيث بدأ يطغى أثر زيادة الإيجار المفاجئة وارتفاع أثمان البيوت في إسرائيل، وفي تموز/يوليو ١٩٩٠م، وبعد حوالي شهرين من ظهور خيام في مواقع مختلفة من البلاد، بدا أن الطلب على المساكن في المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة قد وصل لمرحلة لا يمكن تلبيته. وتحدثت التقارير في الصحف العبرية عن مستوطنات تطرد المتقدمين بطلبات جديدة لعدم توفر وحدات سكنية. (١٠٣)

وقد أظهرت دراسة قامت بها صحيفة هآرتس في صيف ١٩٩٠م أن ٨٨ ألف مستوطن يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع عدد قدّر بحوالي ٧٠ ألف مستوطن عام ١٩٨٨م. وتنبأت نفس الدراسة المستندة على مقابلات مع رؤساء مجالس المستوطنات

وسكرتارية المستوطنات ومتعهدي البناء أن يرتفع عدد المستوطنين إلى ٩٥ ألف مستوطن بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م.[١٠٤]

٣ : ٣ قضية القدس الشرقية:

في محاولة لتهدئة الجدل الدولي المتعلق بتوطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة، أكد المسؤولون في عدة مناسبات بأن جزءاً صغيراً فقط من المهاجرين الجدد الذين وصلوا إلى إسرائيل قد استوطنوا في الأراضي المحتلة. ففي نهاية شباط/فبراير ١٩٩٠م ـ على سبيل المثال ـ صرحت وزارة الاستيعاب الإسرائيلية بأن نسبة ١ ـ ٢٪ فقط من بين ١٣ ألف يهودي سوفياتي وصلوا إلى إسرائيل عام ١٩٨٩م استوطنوا في الأراضي المحتلة.[١٠٥] وادّعى مسؤولون إسرائيليون بأن هذا الجزء من اليهود السوفيات الذين اختاروا الاستيطان عبر الخط الأخضر كان من الصغر بحيث يعتبر تافهاً. لهذا قالوا انه ليس من الضروري أن تضمن إسرائيل ألّا يستوطن المهاجرون في الأراضي المحتلة.[١٠٦]

علق مصدر حكومي عندما سمع تهديد الرئيس السوفياتي بالحد من الهجرة إذا ما استمرت إسرائيل برفض تقديم ضمانة بعدم استيطان المهاجرين في الأراضي المحتلة: «إذا علم غورباتشوف بأن عدداً قليلاً من اليهود سيتوجهون إلى الأراضي المحتلة، فهو لن يأخذ هذا بالحسبان».

الجيروزليم بوست، ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٠م

على كل حال، وكما أدركت الإدارة الأميركية مؤخراً، فإن الأرقام الرسمية الإسرائيلية لا تعامل القدس الشرقية كجزء من الأراضي المحتلة، لذلك فهي متفقة مع الرأي الإسرائيلي الرسمي بأن القدس الشرقية هي جزء من إسرائيل، فالأرقام الإسرائيلية عن عدد المهاجرين الجدد الذين استوطنوا وراء الخط الأخضر وفي مناطق احتلت عام ١٩٦٧م، لا تتضمن أولئك الذين استوطنوا في القدس الشرقية العربية.

وفي أواخر شباط/فبراير ١٩٩٠م، صرح وزير الاستيعاب بيريز بأن ١٠٪ من المهاجرين السوفيات الجدد الواصلين إلى إسرائيل قد استوطنوا في القدس[١٠٧]. وأكّد رئيس بلدية القدس الإسرائيلي تيدي كوليك مؤخراً في اجتماع مع الرئيس الأمريكي جورج بوش بأنه يتوقع أن يستوطن ١٠ ـ ١٢٪ من اليهود السوفيات في القدس، لأن تلك هي تقريباً نسبة سكان القدس إلى سكان إسرائيل في الوقت الحاضر[١٠٨]. وبينما تشير مثل هذه المعلومات الرسمية إلى القدس الشرقية المحتلة كجزء من مدينة القدس، فإن وثائق وزارة الداخلة الأمريكية أظهرت في بداية شهر آذار/مارس بأن ما يقدر بـ ١٠٪ من كل المهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل قد انتقلوا إلى مساكن بنيت في القدس التي احتلتها إسرائيل خلال حرب عام ١٩٦٧م (القدس الشرقية).[١٠٩]

في بداية شهر حزيران/يونيو ١٩٩٠م، صرح بيريز بأن من بين ما يقارب الـ ٤٠ ألف مهاجر سوفياتي الذين وصلوا في الشهور الخمسة

الأولى من عام ١٩٩٠م فإن ١٩٢ شخصاً منهم فقط استوطنوا في الأراضي المحتلة. وأضاف في نفس الوقت أن ١٠٪ من القادمين الجدد يعيشون في القدس[١١٠].

ووفقاً للصحيفة اليومية الناطقة بالعبرية «هآرتس»، فمن بين الـ ٥٣٧٥ مهاجراً جديداً الذين استوطنوا في القدس بين كانون الثاني/يناير، وتموز/يوليو ١٩٩٠م تم توطين معظمهم في مستوطنات عبر الخط الأخضر، بما فيهم - على سبيل المثال - ٥٥٧ مهاجراً جديداً في غيلو، و٤٥٢ في النبي يعقوب، و٥٤١ في راموت. وهناك ما نسبته ٨١٪ من عدد المهاجرين الجدد المذكور وهو ٥٣٧٥ من اليهود السوفيات.[١١١]

جدول - ٣ -

عدد العائلات اليهودية السوفياتية المستوطنة في القدس الشرقية بين شهري كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م وآذار/مارس ١٩٩٠م طبقاً للسجلات الرسمية:

غيلو	*٣٥٠ عائلة*	
راموت	*٢٥٠ عائلة*	*استوطنت ٧٢ عائلة سوفياتية*
النبي يعقوب	*٢٥٠ عائلة*	*في القدس الغربية خلال نفس الفترة.*
تالبيوت الشرقية	*٠٥٠ عائلة*	
المجموع	*٩٠٠ عائلة*	

المصدر: اقتباس عن عزمي بشارة هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل في عهد البيريسترويكا، «باسيا»، القدس الشرقية، ١٩٩٠م، ص: ٢٤ - ٢٥.

في منتصف آذار/مارس ١٩٩٠م وضع وزير الإسكان ديفيد ليفي حجر الأساس لمستوطنة إسرائيلية جديدة بيسغات زئيف (بيسغات زئيف وبيسغات زئيف الشرقية الموحدة) لتصبح أكبر منطقة سكنية في إسرائيل.[١١٢] وفي بداية تموز/يوليو ١٩٩٠م، اقترح رئيس بلدية القدس كوليك إنشاء ٤٠ ألف منزل جديد في القدس الشرقية، بحيث يقع معظمها وراء الخط الأخضر. ويتوقع أن تغير الزيادة الحادة في الإنشاءات الإسرائيلية في القدس الشرقية التوازن الديمغرافي - السكاني - في القدس. فقد تم تجهيز تفاصيل الإنشاءات وخطط المشروعات، ومن المتوقع أن يبدأ البناء مع نهاية العام ١٩٩٠م (انظر الملحق - ٥)[١١٣]. وفي الوقت الحاضر، يعيش في القدس الشرقية عدد من الإسرائيليين يقارب عدد الفلسطينيين.

٣ : ٤ الرقابة :

مع بداية شهر آذار/مارس ١٩٩٠م كان على كافة التقارير الإخبارية المتعلقة بالهجرة اليهودية السوفياتية الخضوع للرقابة العسكرية قبل نشرها. وقال مسؤولون إسرائيليون ان هذا الأمر وضع من أجل حماية اليهود السوفيات في أماكن العبور، ولوقف الانتقاد الدولي لإسرائيل بشأن موضوع الهجرة[١١٢]. قبل ذلك بأسبوعين أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير وزراء الحكومة خلال اجتماعها أن «يكبحوا» تصريحاتهم بشأن الهجرة، لأن وسائل الإعلام العربية تستغل ملاحظات المسؤولين لشن حملة ضد هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل.[١١٥]

«أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن كل المواد المتعلقة بهجرة اليهود السوفيات يجب أن تخضع للرقابة قبل نشرها».

بيان الجيش الإسرائيلي، ١ آذار/ مارس ١٩٩٠م
صحيفة الجيروزليم بوست، ٤ آذار/ مارس ١٩٩٠م

أثار قرار المراقبة النقد الحاد من بعض جهات المؤسسة الإسرائيلية، وحيث ان كافة قنوات عبور اليهود السوفيات أصبحت معروفة وتغطيها وكالات الأنباء المحلية والعالمية، فإن الادعاء بأن القصد من الرقابة هو حماية أمن المهاجرين في أماكن العبور يبدو صعب التصديق. علاوة على ذلك، فإن المعلومات حول عدد المهاجرين الجدد الذين يصلون إلى إسرائيل والطرق التي يستخدمونها، استمر نشرها في الصحف الإسرائيلية على الرغم من الرقابة طوال العام، مما أسهم في تجريد المبررات الحكومية من كثير من مصداقيتها.

وأثار هؤلاء الإسرائيليون الذين انتقدوا قيود الرقابة علناً تساؤلات عن الدافع الحقيقي للإجراءات الجديدة، فقد قال موشيه نغبي، المعلق ومؤلف كتاب «حول حرية الصحافة في إسرائيل» أن التقييد كان محاولة لكبت النقاش المشروع المتعلقْ بأولويات إسرائيل مثل ما إذا كان يجب إنفاق مزيد من الأموال على تنمية وتطوير المدن أو على استيعاب المهاجرين الجدد، وأثر توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة على عملية السلام. وأكد نغبي: «هذه قضية واضحة، ومن حق الناس أن يعرفوا». وحذّر من أنه سيكون لقانون الرقابة تأثير سلبي

على صورة إسرائيل في الخارج، لأنها ستجعل الرأي العالمي يتساءل عمّا تخفيه إسرائيل. وشاركه عضو الكنيست يوسي ساريد من حركة حقوق المواطنين نفس الرأي، وقال بأنه سيكون للرقابة تأثير ضار على الرأي العام العالمي. وعندما دافع وزير البيئة الإسرائيلي روني ميلر عن الرقابة على خلفية أن «مجموعات عربية» قد هددت المهاجرين القادمين في مراكز العبور، اتهم ساريد بأن الحكومة تحاول فعلاً إخفاء توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة من خلال إصدارها أمر الرقابة.

وتؤكد الطريقة التي عالجت فيها الحكومة الإسرائيلية موضوع توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة المثير للجدل هذا الرأي. ولا تعطي العديد من البيانات الرسمية - في أحسن الأحوال - إلاّ صورة غير مكتملة للمواضيع المترتبة عليه. فالكثافة التي تم فيها استيطان المهاجرين الجدد في الضفة الغربية وقطاع غزة وتورط الحكومة، تم التقليل من شأنهما على الدوام من قبل أعضاء الحكومة. وانه لأمر معقول الافتراض بأن الموقف يعكس قلق إسرائيل بشأن الرأي العام العالمي، وهو رد على النقد الواسع لسياستها الاستيطانية، خاصة في ضوء حقيقة أن إسرائيل تعتمد بشكل كبير على المساعدات الأجنبية، والمساعدات الأميركية بشكل خاص. إن فرض الرقابة على مواضيع تتعلق بهجرة اليهود السوفيات ستظهر بالتالي وأنها تحريض حكومي قصد منه منع نشر المعلومات التي قد تزيد من النقد، وقد يعرض الدعم الأمريكي لإسرائيل للخطر.

٣ : ٥ بالمقارنة: لم الشمل للفلسطينيين:

بينمـــا يصـــل آلاف اليهـــود السـوفيات إلى إسـرائيل، يحـرم الفلسـطينيون من حق العـودة إلى وطنهم ولـم شملهم مع عائـلاتهم هناك. وطبقاً لما يقوله وزير الدفاع السابق رابين، فإن من بين ٨٨٤٢٩ فلسطينياً تقدموا للحصول على لم شمل عائلاتهم بين عامي ١٩٦٧م و١٩٨٧م حصل ١٣٥٠٩ منهم فقط على الإذن بذلك.

ووفقاً لما يقوله عضو الكنيست الإسرائيلي ديدي تسوكر من حركة حقـوق المـواطنين، فقد أُبعد إلى الأردن أكثر من ٢٥٠ امرأة وطفل فلسـطيني من الضفة وقطاع غزة في الفترة بين شهري نيسان/إبريل ١٩٨٩م وشبـاط/فبراير ١٩٩٠م وحدها لأنهم لم يحصلوا على إذن بالإقـامـة. وفسـرت صحيفة الواشنطن بوست الزيادة في هذه الفترة بقـولها: «إنها سياسة فظة قديمة غير معلنة ومعتّم عليها بشكل كبير وبواسطتها بدأت إسرائيل بعملية طرد منظمة للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية ممن يستوفون شروط الإقامة»[١٢٠] (بدأ تنفيذ هذا الطرد بالإضافة إلى إبعاد ٥٨ فلسطينياً لأسباب «أمنية» بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧م).

ليس هنـاك أفضـل من موضـوع المـواطنة كمثال على المعايير المزدوجة التي تطبقها السلطات الإسرائيلية على اليهود والفلسطينيين على التوالي. فبينما يمنح المهاجرون اليهود السوفيات إلى إسرائيل (أو المهـاجـرون اليهود من أي بلد آخر) الجنسية الإسرائيلية فوراً،

تعامِلُ إسرائيل الفلسطينيين الذين ولدوا في الضفة الغربية وقطاع غزة كمقيمين، والهوية هي دليل الإقامة التي تسلمها السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين البالغين. ومنذ بداية الاحتلال، قيدت إسرائيل عدد الفلسطينيين المؤهلين للإقامة في الأراضي المحتلة.

وهكذا، وحتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٧م تعرّف الأنظمة العسكرية الإسرائيلية المقيم في الأراضي المحتلة بأنه الشخص الذي أُحصي ضمن الإحصاء العام سنة ١٩٦٧م، أو الطفل المولود في الأراضي المحتلة والمسجل في بطاقة الهوية للوالد المقيم. وبناء عليه، فإن الفلسطينيين الذين لم يتواجدوا في الأراضي المحتلة نتيجة الاعتداءات العسكرية في أيلول ١٩٦٧م عندما أُجري الإحصاء العام أو كانوا متغيبين لأنهم ـ على سبيل المثال ـ كانوا يتعلمون في الخارج أو يزورون أقاربهم لم يحصلوا على إقامات(١٢١). ويقدر بنفستي أنه منذ اندلاع حرب ١٩٦٧م (الحرب العربية الإسرائيلية) في حزيران/يونيو وحتى أيلول/سبتمبر من نفس العام، غادر حوالي ٢٠٠ ألف فلسطيني الضفة الغربية، بالإضافة إلى أولئك الذين كانوا في الخارج عندما بدأت الحرب.(١٢٢)

وتشير جانيت أبو لغد إلى أن عدد الفلسطينيين الذين تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ما قبل اندلاع الحرب وحتى أيلول/سبتمبر ١٩٦٧م حوالي ٣٢٥ ألفاً(١٢٣). وهناك أيضاً فلسطينيون كانوا موجودين في الأراضي المحتلة خلال إحصاء ١٩٦٧م، ولكن لم يتم إحصاؤهم في ذلك الوقت لأسباب بيروقراطية.

وحتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٧م، بقي القانون العسكري الإسرائيلي يعرف المقيم في الاراضي المحتلة بأنه الطفل المولود هناك والمسجل في بطاقة الهوية للوالد المقيم. ويقيد الأمر العسكري رقم ١٢٠٨، والذي تمت الموافقة عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧م، هذا النص باشتراط أن الطفل الفلسطيني المولود منذ ذلك التاريخ فصاعداً يمكن تسجيله في بطاقة هوية الأم فقط. لذلك، فإذا لم تحصل الأم على بطاقة هوية إسرائيلية، أي إذا لم تعرّف كمقيمة، فلن يمنح الطفل إقامة أيضاً ـ حتى لو ولد الطفل في الأراضي المحتلة، وحتى لو كان الوالد مقيماً هناك.[١٢٤]

والفلسطينيون من الأراضي المحتلة الذين حققوا هذين المطلبين واعتبروا مقيمين قد يفقدون وضع المقيم إذا منحوا إقامة في دولة أخرى. وطبقاً للسلطات الإسرائيلية: «إذا استقروا في الخارج، أو إذا تجاوز وجودهم هناك فترة زمنية محددة»[١٢٥]. ويجب أن يحصل أي فلسطيني من قطاع غزة أو الضفة الغربية يرغب بالسفر إلى الخارج على وثيقة مرور إسرائيلية، وهي وثيقة سفر صالحة لمدة عام فقط، ويمكن تجديدها مرتين من السفارة الإسرائيلية في الخارج، ولكن على الفلسطيني أن يعود إلى الأراضي المحتلة خلال ٣ أعوام لكي لا يفقد وضع إقامته. أمّا الذين يريدون عبور الحدود إلى الأردن أو مصر فعليهم أن يتقدموا للحصول على وثائق مختلفة تكون سارية المفعول لغاية ٣ سنوات وقابلة للتجديد لمرة واحدة. والحد الأقصى الذي يمكن للشخص أن يبقى خلاله في الخارج حتى لا يتعرض لفقدان الإقامة هو ستة أعوام.

أمّا الفلسطينيون الذين لا تنطبق عليهم شروط الحصول على الإقامة، أو الذين فقدوها، فيتعرضون لمخاطرة كبيرة إذا عادوا إلى الأراضي المحتلة وتجاوزوا فترة تأشيرة الزيارة وهي ثلاثة أشهر. وفي شباط/فبراير ١٩٨٧م، قدّر المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف أن هناك حوالي ٢٠٠ ألف فلسطيني حالياً يعيشون في الأراضي المحتلة بدون حقوق الإقامة، وهم معرضون لمخاطر جمة في ظل القوانين الإسرائيلية[١٢٦]. والطريقة الوحيدة ليقيموا في الأراضي المحتلة بشكل مشروع هي الحصول على إقامة بواسطة التقدم بطلب للحصول على إذن لم شمل العائلة.

مثل هذه الطلبات، على أي حال، لها فرص نجاح ضئيلة. ووفقاً لبنفستي: «مهما تكن الظروف، لا يوجد احتمال للذكور بين سن السادسة عشرة والستين بالعودة إلى الأراضي المحتلة»[١٢٧]. وبالمقارنة مع الأرقام التي أوردتها وزارة الدفاع سابقاً، فإن الإحصاءات التي نشرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر تذكر رقماً أعلى لطلبات لم شمل العائلات الفلسطينية التي تم رفضها، حيث تظهر أنه من بين ١٤٠ ألف طلب للم الشمل تم تقديمها في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٧م و ١٩٨٧م، تمت الموافقة فقط على ألف طلب[١٢٨]. وفي وقت مبكر من عام ١٩٩٠م، أكدت مصادر وزارة الدفاع الإسرائيلية بأنه تمت الموافقة على «عدد محدود» من الطلبات خلال السنوات القليلة الماضية. أضف إلى ذلك أن السلطات الإسرائيلية أوقفت تعداد الفلسطينيين الذين ما زالوا يتقدمون للحصول على أذونات الإقامة[١٢٩].

ولم تُخْفِ الحكومة الإسرائيلية موقفها من لم شمل العائلات الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وفي إحدى القضايا في محكمة العدل العليا الإسرائيلية، أوضحت الحكومة أنها تعامل لَمّ شمل العائلات الفلسطينية على أنه امتياز، وليس حقاً طبيبعياً، وتعامل الحالات على آنها في الأساس «استثناء» إنساني، أو لأنها تعتبر ان من صلاحيات السلطات العسكرية الإسرائيلية أن تمنح الإذن.[130] وفي قضية أخرى، أعلنت الحكومة الإسرائيلية مع الإشارة إلى طلبات لَمّ الشمل أن «الحد الأدنى المحتمل فقط» من الأذونات سيتم منحه[131]. وخلال استعراض للسياسة الإسرائيلية بشأن لَمّ شمل العائلات الفلسطينية، استنتجت الحكومة الأميركية في التقرير الوطني حول ممارسات حقوق الإنسان ١٩٨٩م:

> ***«لا تمنح أذونات لَمّ الشمل إلّا على أسس مقيدة، ولا يسمح للمتزوجين من (فلسطينيات) من الأراضي المحتلة في العادة الإقامة هناك. وغالباً ما يحرم الأزواج والأقارب والأطفال من الحصول على إذن الإقامة بعد هجرة رب العمل. ويعترف المسؤولون بأن لَمّ شمل العائلات الفلسطينية محدود، وذلك لأسباب ديمغرافية وسياسية. والقيود على الإقامة والعودة ولَمّ شمل العائلات لا تنطبق على اليهود سواء كانوا أو لم يكونوا مواطنين إسرائيليين.»***

وتتهم مقالة نشرتها مؤخراً منظمة الحق تتعلق بحق لَمّ الشمل بأن السياسات الإسرائيلية تخرق المادة ١٦ من إعلان حقوق الإنسان

١٩٤٨م، وأنها وضعت بحيث تخفض عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[١٣٣]. وقد حقق مركز معلومات حقوق الإنسان الفلسطيني في ٨١ حالة طرد لغير المقيمين بين شهرا أيار/مايو ونهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩م، وجميعهم من منطقة رام الله، واتضح أنه من بين هذه الحالات، هناك أربعة رجال و ٧٧ امرأة تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والثانية والسبعين. وأن ٦٦ منهم كانوا قد تقدموا بطلبات لمّ الشمل، ولكنها رفضت.[١٣٤]

وكان معظم الـ (٢٥٠) فلسطينياً الذين طردوا بين نيسان/إبريل ١٩٨٩م و شباط/فبراير ١٩٩٠م من النساء (وأطفالهن) قد ولدن في الضفة الغربية وغادرنها مؤخراً إلى الأردن أو دول الخليج، وتزوجن بعد ذلك من أبناء عمومتهن من نفس مدنهم أو قراهم الأصلية في الأراضي المحتلة، ودخلن إلى الضفة الغربية بأذونات زيارة مؤقتة مدتها شهر واحد فقط، ويمكن تجديدها مرتين. وكُنَّ يجبرن على المغادرة كل ثلاثة أشهر، والبقاء خارج الأراضي المحتلة ما لا يقل عن ثلاثة أشهر، ثم يحاولن بعدها العودة مرة ثانية بإذن زيارة آخر.[١٣٥].

ـ طرد الفلسطينيين «غير المقيمين» كما وصفه الصحفي الإسرائيلي يائيل غفيرتز:

يرتب الجيش عملية إيقاظ محدودة في الفجر، يتجمع الرجال في مكان واحد، يحاصرون المنزل ويطلب النقيب يوسف أو موريس من خلال مكبر الصوت من المرأة أن تخرج هي وأطفالها من المنزل.

يمنحونها ملة ١٠ دقائق كحد أقصى، الأطفال ما زالوا بملابس النوم، لا يوجد وقت أمامهم ليأكلوا أو يشربوا، يأخلون مَنْ لم يتم تسجيلهم في بطاقة هوية والدهم، وأي شخص مسجل قد يبقى تحت رحمة السلطات، يجبرونهم على دفع أجرة التاكسي إلى الجسر، يدفعون مبلغاً من المال (٩٦ ديناراً أردنياً أو يزيد) لقاء عبور الجسر، العبور إلى الشتات الأردني على الجانب الآخر، وكثير منهم يتركون دون أموال، أو أقارب أو أحد المعارف مع الأطفال والرضع ولعدة أيام» .

حداشوت، ٨ كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٩م

ويضيف مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيليم»: ان الزوج غالباً لا يدرك ما يحدث لزوجته، لأنه محتجز مع بقية الرجال، وعلى الجسر تمزق وثائق الأطفال الذين لهم آباء مقيمون، ويمنع هؤلاء الأطفال من أن يصبحوا مقيمين في المستقبل، وعند طرد النساء، يَعِدوهن بالسماح لهن بزيارة عائلاتهن ثانية خلال ثلاة أشهر، ولكن إمّا أن يرفض طلبهن بالزيارة أو يمنعن من عبور الجسر.

بتسيليم، التقرير السنوي ١٩٨٩م، ص: ١٠٢

وفي حزيران/يونيو ١٩٩٠م، اعترضت جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل في محكمة العدل العليا الإسرائيلية على قرار الإدارة المدنية بحرمان أذونات لمّ الشمل لـ ٢٥٠ امرأة وطفل فلسطيني طردوا

بين شهـر نيسـان/إبريل ١٩٨٩م وشهر شباط/فبراير ١٩٩٠م. وفي ردهـا على استئنـاف الجمعية، صرحت الحكومة العسكرية أن غير المقيمين من نساء وأطفال الرجال الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة سيسمح لهم بدخول الأراضي المحتلة بأذونات زيارة لمدة ستة أشهر بدلاً من ثلاثة أشهر، وسيتم تجديدها آلياً مع نهاية المدة، وسيطبق هذا الإجراء إلاّ إذا حالت دونه «أساب أمنية».

وقد سمح للنساء الأربع اللواتي طردن من منطقة رام الله بعد ذلك بدخـول الضفـة الغـربية. وحتى الآن يبقى التغيّر المزعوم قراراً غير رسمي، حيث لم تتم المصادقة عليه رسمياً. وحتى إذا تم هذا، فإن السياسة الجديدة ستوقف إلى حد ما مأساة العائلات الممزقة، ولكنها لن تواجه مبادىء التمييز الأساسية التي تقرر السياسة الإسرائيلية حول لمّ شمل العائلات الفلسطينية. إن التغيير الذي تزعم الحكومة أنها تخطط لتقديمه يمكن دائماً أن يتم تعديله أو سحبه من قبل حكومة أخرى في ظل ظروف مختلفة. وبالنسبة للفلسطينيين فإنهم حتى لو ولدوا أو ولد آباؤهم في الأراضي المحتلة، فإن حق الإقامة والعيش هنـاك لم يكن أبـداً حقـاً طبيعياً، ولكنـه امتياز تهبـه أو تسحبه دولة إسـرائيل. وبمعنى آخـر، ففي ظل القانون الإسرائيلي، يصبح حق الإقـامـة والعيش للمهـاجر اليهودي السوفياتي في نابلس في الضفة الغـربية أمراً طبيعياً، أما بالنسبة للفلسطيني المولود في نابلس، فلا يمكن أن تؤخذ كأمر طبيعي.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٣ :

١ - لكل فرد الحق بحرية الحركة والإقامة داخل حدود أي دولة .

٢ - لكل فرد الحق بمغادرة أي دولة بما فيها وطنه والعودة إليه .

٤ : وجهات نظر دولية :

٤ : ١ العالم العربي :

إثر تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير المتعلقة بالهجرة والاستيطان في الأراضي المحتلة، احتجت مختلف الدول العربية على أن الحكومة الإسرائيلية تنوي استغلال الهجرة كذريعة لإحكام قبضتها على الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال زيادة الاستيطان في الأراضي المتنازع عليها.

وصوّر المسؤولون الإسرائيليون وبعض وسائل الإعلام الدول العربية بصورة من يستغل موضوع المستوطنات في الأراضي المحتلة لإخفاء معارضته لأي هجرة إلى إسرائيل. فقد صرح مساعد رفيع المستوى لرئيس الوزراء الإسرائيلي شامير في رده على الانتقاد الدولي بشأن توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة بأن «الدول العربية تستغل الموضوع بشكل مخزٍ، وذلك بتصعيدهم الهجوم كذريعة لحربهم ضد كافة أشكال الهجرة». (١٣٦)

وقال نائب وزير الخارجية بنيامين نيتنياهو أن الهدف من «الحملة

المنظمة» التي تقوم بها الدول العربية مجتمعة هو وقف هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل. وفي رده على احتجاج مسؤول سوفياتي رفيع المستوى على سياسة إسرائيل الاستيطانية، ادعى نيتنياهو أن الدول العربية تروج بشكل متعمد لفكرة أن السياسة الإسرائيلية تقوم على توجيه المهاجرين إلى الأراضي المحتلة كوسيلة لإخفاء معارضتهم لأي شكل من أشكال الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. وقال نيتنياهو: «هذه الحملة العربية ضد الهجرة اليهودية تلازم إسرائيل عبر تاريخها». [١٣٧].

> ***«إن الإشارة إلى المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ما هو إلّا ذريعة. إن تقوية إسرائيل بهذا الشكل هو الذي يحاربه الزعماء العرب.***
>
> رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير
>
> الجيروزليم بوست ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠م

ومصر، الدولة العربية الوحيدة التي تقيم سلاماً مع إسرائيل بشكل رسمي، اعترضت بشدة على توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة. وفي بداية شباط/فبراير، حذّر الرئيس المصري حسني مبارك الرئيس الأميركي جورج بوش، والرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف من أن السماح لليهود السوفيات بالاستيطان في الأراضي المحتلة ستكون له تبعات خطيرة على إمكانية التفاوض السلمي بين إسرائيل والأطراف العربية المختلفة، وكذلك على الاستقرار في

الشرق الأوسط. وبالإشارة إلى المزاعم الإسرائيلية القائلة ان الدول العربية تعارض الهجرة إلى إسرائيل بشكل عام، أكّد المسؤولون المصريون مراراً أن مصر تعترف بالهجرة إلى إسرائيل طبقاً للمواثيق الدولية وحقوق الإنسان، ولكنها تعارض توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى إنشاء مستوطنات جديدة فيها.[١٣٨] وبعد مناقشة موضوع هجرة اليهود السوفيات مع مبارك، خلص زعيم حزب العمل الإسرائيلي بيريز إلى أن الرئيس المصري كان «ضد توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة ما لم يتم الاتفاق على إيجاد حل (للفلسطينيين)».[١٣٩]

وفي أوائل شهر أيار/مايو أبلغ مبارك مجلس الاشتراكية الدولية المنعقد في القاهرة إن استيطان المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة «يهدد عملية السلام» و «يدخل المنطقة إلى حافة مواجهة دموية جديدة». وفي مناقشته المفصلة لوجهة نظره، حذّر مبارك من أن توطين عدد كبير من الإسرائيليين في الأراضي المحتلة قد يؤدي إلى حرب أهلية بين المستوطنين والفلسطينيين، وأنه «إذا حاولت إسرائيل تحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين فإن الأمور ستتعقد كثيراً».[١٤٠]

ومنذ بداية الجدل، عبّر العاهل الأردني، الملك حسين، تكراراً عن قلقه من أن فلسطينيي الأراضي المحتلة قد يطردون إلى مملكته، ويتم استبدالهم بمهاجرين إسرائيليين جدد. ومثل هذا العمل سيهدد

عرشه.[١٤١] إن تعيين حكومة جديدة يقودها الليكود زاد مخاوفه من أن تستخدم الهجرة كذريعة لطرد الفلسطينيين.[١٤٢] وقد ارتكزت سياسة حزب الليكود المتعلقة بمستقبل الأراضي المحتلة على الإيمان بأن الأراضي يجب عدم التخلي عنها، بينما تعتبر أوساط واسعة في الليكود تؤيد الضم، الأردن الذي تعيش فيه جالية فلسطينية كبيرة هو «وطن» للفلسطينيين.

وأكّد بروس مادي وايزمن، المختص بالسياسات الداخلية العربية في جامعة تل أبيب: «إن كابوس الحسين الأسوأ هو أنه سيكون هناك تدفق نحو الضفة الشرقية. وأولئك الذين يأخذون الليكود وشارون على محمل الجد يعتقدون أن إسرائيل ستخلق ديناميكية يجبر بواسطتها الفلسطينيون على الخروج من أراضيهم».[١٤٣] إن التهديد الذي أدركه الأردن والذي تمثله الهجرة كان عاملاً مهماً في دفع الملك إلى تحالف وثيق مع بغداد.[١٤٤]

وفي نهاية كانون الثاني/يناير، أبلغ وزير الخارجية الأردني مروان القاسم قلقه البالغ إلى السفير السوفياتي في عمان، طالباً أن يسمح لليهود السوفيات اختيار هدفهم النهائي عند وصولهم إلى أوروبا، وذلك طبقاً للقانون الدولي، وحث الولايات المتحدة على إلغاء الإعفاء الضريبي عن المنح الخاصة إلى إسرائيل كوسيلة لعدم تشجيع إقامة مستوطنات جديدة.

وفي أوائل شباط/فبراير، ذهب الملك الحسين إلى بغداد لعقد

محادثات مع صدام حسين حول موضوع هجرة اليهود السوفيات، قبل أن يتوجه إلى زيارة العواصم الأوروبية للحصول على دعم للضغط على إسرائيل لكي لا توطن المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة. ويعتبر الحسين أن الهجرة تثير مخاطر ليس على مملكته فحسب، ولكن على إمكانية السلام في المنطقة ككل. وفي اجتماع لمجلس التعاون العربي (يضم مصر والأردن والعراق واليمن) عقد في عمان، أبلغ الحسين الدول الأعضاء أن هجرة اليهود السوفيات لا تهدد الأردن فحسب، وإنما الأمن القومي العربي، وانها تشكل عائقاً أمام السلام. (١٤٥)

وفي الوقت نفسه، وفي رد على تصريحات شامير (كانون الثاني/يناير) اجتمع قادة منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) في تونس في نهاية شهر كانون الثاني/يناير لصياغة رد عليها، وأعلن سليمان النجاب عضو اللجنة التنفيذية في المؤتمر الختامي أن منظمة التحرير الفلسطينية قررت أن تطلب من الاتحاد السوفياتي الحصول على ضمانات ثابتة من إسرائيل بعدم توطين المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والاستمرار بتأخير الرحلات المباشرة، وإعادة الطلب من المحطات الأوروبية التي تسمح بعبور المهاجرين اليهود السوفيات بإعطائهم حق اختيار أهدافهم النهائية، وتسهيل عودة اليهود السوفيات إلى الاتحاد السوفياتي، والضغط على الحكومة الأميركية للتأكد من أن المساعدة الأميركية لن تستخدم في توطين اليهود الإسرائيليين في الأراضي المحتلة. ولزيادة عدد اليهود السوفيات

المسموح لهم بالاستقرار في الولايات المتحدة. واختتم النجاب: «وفي النهاية فإن الضمانة الوحيدة بأن المهاجرين لن يستوطنوا في الأراضي المحتلة هي الانسحاب الإسرائيلي والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة». (١٤٦)

واشتكى مسؤولون فلسطينيون كذلك من أن وسائل الإعلام السوفياتية لم تقم بتغطية كافية للانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة، قائلين ان الاقتراب أكثر من أخبار الأراضي المحتلة سيعطي المهاجرين اليهود السوفيات المحتملين فكرة أفضل عن الظروف في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربما يخدم بعدم تشجيعهم على الاستيطان هناك. (١٤٧)

«نحن لا نعترض على إعطاء الروس مختلف القوميات - بما فيها اليهود - حرية السفر. ولكننا نعترض على إمكانية إجبارهم على الذهاب إلى مكان واحد فقط. نلتمس من الروس والأميركيين أن يتركوا لليهود أمر تحديد المكان الذي يريدون الذهاب إليه. نعترض على إجبارهم على القدوم إلى إسرائيل فقط، وعلى استيطانهم في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية. ولكننا لا نعترض على توطينهم في مكان آخر، شريطة أن يكون وصولهم إلى هنا بكامل حريتهم»

فيصل الحسيني

في مقابلة مع حداشوت

٢٤ كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٩م

ومع نهاية كانون الثاني /يناير ١٩٩٠م دعت بعض الأقطار العربية إلى عقد قمة عربية طارئة لمناقشة هجرة اليهود السوفيات و «التوسع الإسرائيلي». [١٤٨] وتأخر عقدها إلى أواخر شهر أيار/مايو، وذكرت التقارير أن سبب التأخير هو أن دول مجلس التعاون الخليجي تشعر أن الخلافات العربية ـ العربية (التوتر بين سوريا والعراق في المقام الأول) يجب أن يتم حلها قبل عقد القمة. [١٤٩]

وعقدت القمة العربية التاسعة عشرة أخيراً في بغداد في نهاية شهر أيار/مايو. ورفض الرئيس السوري الأسد حضور القمة، لأن خصمه صدام حسين استضافها، وكانت قضية هجرة اليهود السوفيات على رأس جدول أعمال القمة التي تناولت مواضيع أخرى تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، خاصة المخاوف العراقية من هجوم إسرائيلي على مواقع أسلحتها غير التقليدية. وجاء في البيان الختامي للقمة أن النيّة الإسرائيلية تتجه لاستخدام الهجرة لتؤدي إلى «هجرة الشعب الفلسطيني من وطنه، وتوسيع الاحتلال الإسرائيلي ليصبح احتلالاً دائماً من خلال النشاطات الاستيطانية المكثفة».

وأكّدت القمة العربية ان توطين المهاجرين الجدد في الضفة الغربية وقطاع غزة يشكل خرقاً لحقوق الإنسان الفلسطيني، وان الاستمرار فيه يعتبر خرقاً لمعاهدة جنيف الرابعة. ولفتت القرارات الأنظار إلى عدم شرعية المستوطنات وكررت نداءها لإزالتها. ودعت القمة المجتمع الدولي لتشكيل لجنة خاصة لمراقبة النشاط

الاستيطاني الإسرائيلي وعدم المساهمة بتمويل أو تسهيل إنشاء مستوطنات جديدة، أو توسيع المستوطنات الموجودة أصلاً بكل طريقة ممكنة. وألقى أحد القرارات بالمسؤولية الأساسية عن هذا الوضع على الولايات المتحدة، لأنها الدولة التي تزود إسرائيل بالمصادر العسكرية والمساعدات المالية والدعم السياسي، والتي بدونها فإن إسرائيل لن تكون قادرة على مواصلة هذه السياسة.(١٥٠)

وحذّرت قرارات القمة من أن الدول الأعضاء قد تعيد النظر في علاقاتها مع الدول الأخرى في ضوء مواقفها من حقوق الشعب الفلسطيني والهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، إلّا أن القرارات الصادرة لم تتضمن تهديداً واضحاً بفرض عقوبات ضد الدول التي تساعد الهجرة إلى إسرائيل دون التأكد من أن المهاجرين الجدد لن يتم توطينهم في الأراضي المحتلة. وبدلاً من ذلك، اتفق أعضاء الجامعة العربية على الاجتماع خلال شهرين لمناقشة العلاقات الاقتصادية والسياسية، بما فيها إمكانية تطبيق المقاطعة ضد الدول التي تسهل الهجرة إلى إسرائيل دون اعتبار لأثرها على عملية السلام. ومع اندلاع أزمة الخليج التي أعقبت الغزو العراقي للكويت، لم يعقد اجتماع آخر.

وأشار المعلق الإسرائيلي دان أفيدان إلى أن القلق المتصاعد، وهو ما حفز إلى عقد القمة العربية، يتمثل في أن الهجرة الضخمة ستلغي أي احتمال بالوصول إلى تسوية سلمية مع إسرائيل حول

الأراضي المحتلة، وأنها قد تؤدي إلى انهيار نظام الملك الحسين إذا طرد الفلسطينيون إلى الأردن، وأن التوسعية الإسرائيلية قد تمتد في النهاية كثيراً إلى ما وراء الضفة الغربية وقطاع غزة. وأوضح أفيدان أنه من هذا المنطلق جاء وصف الجامعة العربية للهجرة الضخمة بأنها «تهديد خطير للأمن العربي الشامل». (١٥١)

«كررت الدول الاثنتا عشرة الأوربية رأيها بأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية بموجب القانون الدولي، وأنها قلقة بشدة من احتمال أن يتم توطين المهاجرين إلى إسرائيل في الأراضي المحتلة. وان الدعوة المتزايدة في الأيام الحالية لزيادة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وغزة لا تؤدي إلّا إلى زيادة هذا القلق. إن الدول الاثنتي عشرة تستنكر السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. والتصريحات الإسرائيلية بهذا الخصوص لا تساعد على توفير مناخ الثقة الضروري للتقدم المطلوب بشكل عاجل لعملية السلام. إن الدول الاثنتي عشرة تناشد الحكومة الإسرائيلية عدم تعريض إمكانية إيجاد سلام في المنطقة للخطر سواء بالسماح أو بتشجيع المهاجرين اليهود على الاستيطان في الأراضي المحتلة.

بيان مؤتمر وزراء السوق الأوربية
دبلن، ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٠
نشرته القنصلية الفرنسية العامة في القدس
٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٠م

٤ : ٢ الاتحاد السوفياتي :

قبل التغيرات في السياسات السوفياتية تحت حكم غورباتشوف، ربطت السياسة الخارجية السوفياتية استئناف العلاقات الرسمية مع إسرائيل بالمشاركة الإسرائيلية في مؤتمر دولي كوسيلة للوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي. وكان الاتحاد السوفياتي أول دولة تعترف بدولة إسرائيل بعد إنشائها عام ١٩٤٨م. إلاّ أنه بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧م، ورفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة، قطع الاتحاد السوفياتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل. وتحت حكم غورباتشوف، بدا أن السياسة السوفياتية تتجه نحو إعادة العلاقات معها. وبحلول عام ١٩٩٠م أصبح لكل من البلدين بعثات قنصلية في موسكو وتل أبيب على التوالي. وبينما لم يتحقق الاستئناف الكامل للعلاقات بين البلدين، لم يعد واضحاً ما إذا كان مثل هذا التوجه سيبقى مشروطاً بمؤتمر سلام دولي لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي كانون أول/ديسمبر ١٩٨٩م، وقعت الخطوط الجوية الوطنية الإسرائيلية (العال) اتفاقية مع الخطوط الجوية السوفياتية (الايرفلوت) لإعادة الرحلات المباشرة بين موسكو وتل أبيب خلال الشهر التالي. إلاّ أن وزارة الخارجية السوفياتية أخّرت تطبيق الاتفاقية التجارية جزئياً كاحتجاج على ملاحظات شامير بشأن الهجرة والاستيطان في الأراضي المحتلة.[١٥٢]

وطبقاً لصحيفة الجيروزليم بوست، صرح جورجي مارتيروسوف المسؤول الأول في البعثة القنصلية السوفياتية في إسرائيل، بأن فرص تطبيق اتفاقية الرحلات المباشرة كانت «صفراً» بسبب التصريحات الإسرائيلية المؤكدة المعيقة لأي احتمال لدفع هذه العملية إلى الأمام. وتضمنت التصريحات تعليقات رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير في ١٤ كانون ثاني/يناير بأن إسرائيل «كبرى» مطلوبة لاستيعاب موجة المهاجرين الجدد.[١٥٣] وفي اليوم التالي، وقع المسؤولون السوفيات والإسرائيليون مذكرة تتعلق بمشاريع عملية اقتصادية مشتركة بين البلدين، تتضمن التفاهم في مجال الاتصالات والسياحة والنقل.[١٥٤]

وتعرضت الحكومة السوفياتية للضغط من جانب الإدارة الأميركية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل دون ربطها مع التسوية السلمية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٠م صرح الرئيس بوش بأن تطبيع العلاقات الدبلوماسية السوفياتية مع إسرائيل بما فيها تطبيق الرحلات الجوية المباشرة، سيسهل عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي الشهر نفسه، وقع كافة شيوخ الولايات المتحدة (١٠٠ شيخ) على رسالة موجهة إلى الرئيس غورباتشوف يطلبون منه أن يقوم بتصرف عاجل لبدء الرحلات المباشرة.[١٥٥] ومهما يكن الأمر، فإن الاتحاد السوفياتي رفض الطلب الأميركي، وفي نهاية شهر شباط/فبراير، قال وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر بأن الاتحاد السوفياتي سيكون أكثر استعداداً للسماح بالرحلات المباشرة إذا توقفت إسرائيل عن بناء

المستوطنات، ومنعت المهاجرين من الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة.[١٥٦]

وفي نفس الوقت، كان الاتحاد السوفياتي تحت ضغط متزايد من الدول العربية لربط الهجرة إلى إسرائيل مع تأكيدات إسرائيلية بأن المهاجرين الجدد لن يستوطنوا في الأراضي المحتلة. وأكد مسؤولون سوفيات على موقفهم بشأن توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وصرح أيضاً أن الاتحاد السوفياتي ليس لديه النيّة للحد من الهجرة التي يقولون انها الآن تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجادل المسؤولون بأن النقد يجب أن يوجه إلى الحكومة الإسرائيلية التي كانت تخرق القانون الدولي وحقوق الإنسان بسياستها المستمرة بتوطين المهاجرين في الأراضي العربية المحتلة.[١٥٧]

وفي ١٥ آذار/مارس، دانَ السفير السوفياتي في الولايات المتحدة استيطان اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة في مجلس الأمن الدولي، ولكنه أعاد القول ان بلاده لن تحد من الهجرة اليهودية. وأضاف ان التوتر بشأن الموضوع يمكن تخفيفه بأن توقف الولايات المتحدة قيودها على هجرة السوفيات إليها.[١٥٨]

وفي الأول من حزيران/يونيو التقى الرئيس السوفياتي غورباتشوف والرئيس الأميركي بوش في واشنطن للتوقيع على اتفاقيات تعاون مختلفة، ومن ضمنها واحدة تتعلق بالتجارة بين البلدين. ومع هذا،

استمرت الإدارة الأميركية بمنع إضافة الاتحاد السوفياتي إلى قائمة الدول ذات الأفضلية في التعاون التجاري، أساساً لأن الحكومة السوفياتية لم تضف الحرية رسمياً على حق هجرة المواطنين السوفيات، والقانون المقترح الذي يضمن حرية الهجرة تمت صياغته، ولكن لم تتم الموافقة عليه من قبل مجلس السوفيات الأعلى.

وخلال مؤتمر صحفي عقد بنهاية قمة العملاقين في ٣ حزيران/يونيو، ألمح غورباتشوف إلى أنه قد تم الوصول إلى تفاهم تقوم الولايات المتحدة بموجبه بدعم الاتحاد السوفياتي في الحد من الهجرة إلى إسرائيل إذا استمرت الحكومة الإسرائيلية برفض تقديم الضمانة بعدم توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة. وخلقت تلميحات غورباتشوف ضجة في واشنطن، سارع على أثرها وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر إلى نفي أن الولايات المتحدة ربطت الموضوعين بالطريقة التي اقترحها الزعيم السوفياتي.[١٥٩]

فضلاً عن ذلك، حذّر بيكر وزير الخارجية السوفياتي إدوارد شيفاردنادزه من أنّ إقدام الحكومة السوفياتية على الحد من الهجرة ستكون له «تبعات خطيرة جداً»، وفهم هذا على أنّه يعني أن الولايات المتحدة ستستمر بمنع الأفضلية التجارية عن الاتحاد السوفياتي. وحيث ان الولايات المتحدة ما زالت تصر على ربط موضوع الأفضلية التجارية مع التشريع السوفياتي المتوقع الذي يضمن حرية الهجرة، ولم يكن هناك شعور في أن غورباتشوف سيطبق فعلاً تهديده بإعادة

النظر بالاسس التي بموجبها صدرت تأشيرات الخروج لليهود السوفيات.[١٦٠]

شهدت بداية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م أول اجتماع رسمي في موسكـو بين الزعيم السوفياتي ووزراء إسرائيليين منذ قطع العلاقات بينهمـا عام ١٩٦٧م. فقـد عقـد وزير المـالية الإسـرائيلي اسحاق موداعي، ووزير العلوم يوفـال نثمان محادثات مع الرئيس السوفياتي غورباتشوف لزيادة التعاون الاقتصادي والعلمي بين البلدين. وطبقاً لبعض التقارير، ألمح غورباتشوف إلى أن إسرائيل، وبسبب علاقاتها التجـارية الخـاصـة مع كل من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة يمكنها أن تستخدم كقناة بين الاتحاد السوفياتي والأسواق الأميركية والأوروبية.[١٦١]

وفي نهـاية أيلول/سبتمبر اتفق وزيرا خارجية البلدين على رفع العلاقات إلى مستوى الروابط القنصلية الرسمية. والاتفاق على كل حال، ما زال دون مستوى إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. وأبلغ وزير النقل الإسرائيلي موشيه كاتساف الصحافة بأن الاتحاد السوفياتي قد وافق أيضاً على بدء الرحلات الجوية المباشرة مع نهاية شهر تشرين أول/أكتـوبـر وبـدون شروط مسبقة. واعترف شيفاردنادزه بأنه تمت مناقشة الأمر مع ليفي، ولكنه رفض القول إذا ما حسم الموضوع أم لا.[١٦٢]

اقترح بشير البرغوثي، رئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية المقدسية الفلسطينية «الطليعة»، تشكيل لجنة دولية، تضم الاتحاد السوفياتي وأعضاء مجلس الأمن الدولي الآخرين، لمراقبة الضمانات بعدم توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة.

«إذا استطاعت الولايات المتحدة وضع شروط على اتفاقياتها التجارية مع الاتحاد السوفياتي لدرجة السماح للمواطنين السوفيات بالهجرة إذا ما رغبوا في ذلك، فلماذا لا يستطيع الاتحاد السوفياتي مقابل الشروط الأميركية أن يصر على الضمانات التي تمنع المهاجرين (إلى إسرائيل) من الاستيطان في الأراضي المحتلة. إذا ربط الاتحاد السوفياتي استئناف العلاقات الدبلوماسية بإحراز تقدم نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة، فلماذا إذن لا يضمّنها قضية الهجرة، وذلك لمنع توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة، وبهذه الطريقة يقدم وسيلة لتسريع الجهود نحو عقد مؤتمر للسلام وتسوية سلمية عادلة».

الاتحاد، ٣٠ شباط/ فبراير ١٩٩٠م

٤ : ٣ الولايات المتحدة الأميركية :

عندما بدأ الجدل حول هجرة اليهود السوفيات في أوائل ١٩٩٠م، كانت الحكومة الإسرائيلية قد طلبت معونات مالية من الولايات المتحدة للمساعدة بإسكان المهاجرين الجدد القادمين إلى إسرائيل. بالإضافة إلى المساعدات الأميركية السنوية المخصصة إلى إسرائيل، فقد طلبت الحكومة الإسرائيلية ٤٠٠ مليون دولار كقروض حكومية

أميركية مدعومة من الوكالات الأميركية لبرامج التنمية الدولية. وشروط القروض المقترحة لإسرائيل، مثل المساعدات الأميركية بشكل عام، كانت ميسرة إلى حد بعيد، فوفرت دعماً أميركياً لقروض بنكية تجارية بفائدة منخفضة وبفترة سماح مدتها ١٠ سنوات.

وفي الأول من أيار/مايو ١٩٩٠م أبلغ الشيخ روبرت دول مجلس الشيوخ الأميركي بأن الحكومة الأميركية تزود إسرائيل بحوالي ٤ بليون دولار كمساعدة سنوية، وليس ٣,٥ بليون دولار كما كانت العادة. ويضم الرقم الذي قدمه دول فوائد جانبية بالإضافة إلى المساعدة المباشرة. وألقى الضوء على حقيقة أنه حتى إذا لم تنفق المساعدة الأميركية بما فيها قرض الإسكان المقترح على توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة، فإنها أطلقت أمام الحكومة الإسرائيلية المساعدات الأخرى لتجد طريقها إلى المستوطنات. وأوضح دول أن المساعدة الأميركية بمعنى آخر هي مساعدة منقولة.

في أواخر ١٩٨٩م طلبت إسرائيل ٤٠٠ مليون دولار أضافية بضمانة قروض إسكانية من الحكومة الأميركية على رأس المساعدات الأميركية السنوية المخصصة. وفي كلمة أُلقيت أمام مجلس الشيوخ الأميركي في الأول من أيار/مايو ١٩٩٠م أشار الشيخ روبرت دول (جمهوري) إلى أن قرض «الإسكان» يشمل أيضاً البنية التحتية كالطرق والمرافق الصحية ومواقف السيارات، وحتى الخدمات الاستشارية. ويمكن استخدام الأموال للإسكان الراقي حيث ان الفاتورة الجديدة تنازلت عن الشرط السابق بتخصيص المساعدات

لاستخدامها في إسكان المحتاجين وأضاف دول موضحاً: «قد أشير إلى أنني في زيارتي الأخيرة إلى إسرائيل زرت مستوطنة جديدة قرب بيت لحم، وشاهدت هناك المساكن الجديدة، وقد تم تجهيزها للمستوطنين بدعم حكومي إسرائيلي. وكان هناك نحو مئة منزل أو أكثر تم الانتهاء من بنائها، و٣٠ ـ ٤٠ منزلاً آخر قيد البناء، ولم تكن أكواخاً، بل كانت تبدو كأنها مجهزة بشكل أفضل من شارع السفارات في (واشنطن دي سي)، والآن ولكي أكون واضحاً: فالمنازل التي شاهدتها لم تكن مخصصة للمهاجرين الجدد. إن ضماناتنا ستسمح لإسرائيل باقتراض مبلغ ٤٠٠ مليون دولار. وتلك الأموال ستذهب إلى الخزينة الإسرائيلية. إن أسلوبنا يتطلب أن تستخدم الأموال ـ الحزمة الخاصة من النقود ـ فقط لإسكان المهاجرين الجدد. ولكن ماذا يمنع إسرائيل من أخذ ٤٠٠ مليون دولار من أموالها التي ستستخدمها في برنامجها الإسكاني، وستستخدمها الآن لغرض آخر؟ إن مبلغ ٤٠٠ مليون دولار الواردة تحت برنامج «ضمان القرض» سيوفر ٤٠٠ مليون دولار لاستخدامها لغرض آخر في أي مكان».

مقتطفات من بيان الشيخ دول في مجلس الشيوخ الأميركي، أيار/ مايو ١٩٩٠م، نشر في الواشنطن ريبورت أون ميدل إيست أفيرز، حزيران/ يونيو ١٩٩٠م، الصفحات ١٦ ـ ١٧.

كان موقف الحكومة الأميركية الرسمي خلال فترة رئاسة كارتر (٧٦ ـ ١٩٨٠م) هو أن المستوطنات الإسرائيلية «غير شرعية»، حسب القانون الدولي. وعندما استلم ريغان الرئاسة (٨٠ ـ ١٩٨٩م) خففت هذه الصيغة بحيث أصبحت المستوطنات «عوائق أمام السلام» دون الإشارة إلى عدم مشروعيتها. وفي مناسبة واحدة فقط صرح ريغان أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة غير شرعية.

وفي حكم الرئيس بوش، استمرت وزارة الخارجية الأميركية بالإشارة إلى المستوطنات على أنها «عوائق أمام السلام»، ولكنها سارعت إلى انتقاد تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير بشأن «إسرائيل الكبرى» وتوطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة. فقد أعلنت الناطقة باسم الخارجية الأميركية مارغريت توتوايلر في ردها على تصريحات شامير في ١٤ كانون الثاني/يناير: «لا نعتقد أن بناء مزيد من المستوطنات أو زيادة عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة سيعزز قضية السلام». ومضت توتوايلر إلى تذكير المراسلين المتواجدين بأن المساعدات الأميركية مقصورة على (إسرائيل داخل الخط الأخضر)، وعبرت عن أمل الإدارة الأميركية الحالية بأن المساعدات الأميركية الإضافية لن تؤدي بالحكومة الإسرائيلية لإنفاق الأموال عبر الخط الأخضر. وأشار أحد المراسلين في المؤتمر الصحفي إلى أنه على الرغم من الاحتجاجات الأميركية السابقة فإن إسرائيل بقيت تواصل نفس السياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة.[١٦٣]

«ستكـون تلك جائزة ساخرة وغير عادلة لكل جهودنا إذا كانت حريتهم ستكون على حساب حقوق ومنازل ووطن الشعب بالأراضي المحتلة».

رئيسة الوزراء البريطانيــة مارغريت تاتشر فـي كلمة موجهة إلى مجلس النواب اليهود البريطانيين، الذي استذكرت فيه حقيقة ان «شعوباً كثيرة» عملت جهدها لضمان حق اليهود السوفيات بالهجرة.

الجيروزليم بوست، ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٠م

في كانون ثاني /يناير ١٩٩٠م صرح مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخـارجية الأميركية لم يذكـر اسمه، ويعرف بأنه أعلى صانع للسياسـة الخاصة بالشرق الأوسط بأن من غير المحتمل أن تحصل إسـرائيل على المسـاعـدات الإضـافية التي تحتـاجها لاستيعـاب المهـاجرين إذا استمرت بتوطين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأثار التصريح رداً غاضباً من الحكومة الإسرائيلية. فقد أكّـد النـاطق باسم مكتب رئيس الـوزراء الإسرائيلي شامير: «يعرف الأميركيون جيداً أنه لا يمكن الضغط علينا». وأبلغ نائب رئيس الوزراء شمعون بيريز الصحفيين أن مثل هذا التهديد لم يترك «تأثيراً عليه». (١٦٤)

أمّـا نائب وزير الخـارجية الإسـرائيلي نيتنياهـو العائد من زيارة لواشنـطن في نهاية شهر شباط/فبراير فقد عبر عن قلقه من أن إدارة بوش كانت تستغل موضوع هجرة اليهود السوفيات كشكل من أشكال الضغط لإجبـار الحكـومـة الإسـرائيلية على تقـديم تنازلات لعملية

السلام.[١٦٥] ومع الوقت لوحظ أن الحكومة الإسرائيلية تحاول إحباط جهود الوساطة الأميركية من أجل البدء بمحادثات سلام إسرائيلية فلسطينية كخطوة نحو التوصل إلى حل بشأن الأراضي المحتلة. وبدأت الولايات المتحدة بوضوح تفقد صبرها من إخفاق الحكومة الإسرائيلية بالرد على مطالب الحكومة الأميركية بشأن عملية السلام. وعلاوة على ذلك، فقد علم أن استياء المسؤولين الأميركيين قد استمر في التصاعد من النفي الإسرائيلي الرسمي أن الحكومة ليس لديها سياسة لتوجيه المهاجرين إلى الأراضي المحتلة لأنها كانت مستمرة بتقديم مساعدات اقتصادية للإسرائيليين الذين استوطنوا وراء الخط الأخضر.[١٦٦]

ـ ربط المساعدات الأميركية بالاستيطان:

في الأول من آذار/مارس أبلغ وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر بدعم كامل من الرئيس بوش على ما يبدو لجنة من لجان الكونغرس أن ضمانات القروض المخصصة لمساعدة إسرائيل بإسكان المهاجرين الجدد يجب أن يربط بتجميد كافة النشاطات الاستيطانية من قبل الحكومة الإسرائيلية. وأكد بيكر أن الإدارة الأميركية تريد تأكيدات صارمة بعدم تورط إسرائيل بأي نشاطات استيطانية جديدة أو إضافية، ولفت الانتباه كذلك إلى حقيقة أنه طالما أن المساعدات منقولة، فإن قروضاً إضافية لاستيعاب المهاجرين يمكنها أن تصرف لبناء المستوطنات.[١٦٧] إن ربط المساعدات الأميركية بتجميد النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية يسجل ابتعاداً ذا مغزى عن السياسة السابقة التي كانت تكتفي بالطلب من الحكومة

الإسرائيلية أن تتعهد بعدم إنفاق المساعدات الأميركية عبر الخط الأخضر.

«عندما تتحدث عن الحصول على ضمانات لبناء إسكان، فإنني لا أعتقد أن من غير المنطقي أن نطلب بعض التأكيدات بأن هذه الأموال لن تستخدم لإنشاء مستوطنات أو توسعة المستوطنات القديمة في الأراضي المحتلة».

وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر،
الجيروزليم بوست، ٢ آذار/ مارس ١٩٩٠م

أثارت ملاحظات بيكر ضجة في الحكومة الإسرائيلية، وكشفت عما كان سيصبح الصدع الرئيسي بين واشنطن والحكومة الإسرائيلية. ورفض شامير الربط المقترح بين المساعدات الإضافية وتجميد النشاطات الاستيطانية كلية، ووصفه بأنه «غير ضروري» ودعا الإدارة الأميركية لتغيير قرارها. وفي ردها على تعليقات شامير كررت وزارة الخارجية الأميركية موقفها الأصلي على لسان الناطقة باسم الخارجية مارغريت توتوايلر: «إننا نعتبرها (المستوطنات) معوقات للسلام. وهكذا أوجدنا فرقاً واضحاً بين استيعاب اليهود السوفيات في إسرائيل وتوطينهم في الأراضي المحتلة». وأضافت: «أن الولايات المتحدة ستقدم القرض إذا تمكنت من الحصول على تأكيدات بخصوص النشاط الاستيطاني». [١٧٠]

ورد شامير: «ليس هناك مستوطنات في القدس الشرقية، والقدس

ليست موضوعاً للتفاوض. ولن نشارك بأي عمل يكون فيه وضع القدس كعاصمة لإسرائيل موضوع بحث». وأضاف رئيس الوزراء الإسرائيلي: «سياستنا هي إحضار أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود السوفيات إلى القدس وفي أسرع وقت ممكن»[١٧١]. وأصرّ زعيم حزب العمل شمعون بيريز كذلك على أن المستقبل السياسي للقدس ليس موضوعاً للمناقشة. وأعلن بعد يوم واحد من تصريح شامير: «ان القدس هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي وستبقى كذلك»[١٧٢].

وأضاف الناشطون في حركة السلام الإسرائيلية أصواتهم إلى النقد المتصاعد للموقف الذي اتخذته الإدارة الأميركية بشأن القدس الشرقية. فقادة حركة السلام الآن، وحركة حقوق المواطن، وحزب مبام، أكّدوا أن «المناطق اليهودية» من القدس الشرقية هي أجزاء شرعية من إسرائيل يجب أن تفتح أمام استيطان المهاجرين السوفيات الجدد أو أي يهود آخرين. وعلّق عضو الكنيست يائير تسابان قائلاً: ان المستوطنين المتواجدين في القدس الشرقية يشكلون حقائق، سواء أعجبهم (الولايات المتحدة) أم لا. وصرح زعيم حركة السلام الآن تسلاي ريشيف بأن حركة «السلام الآن» لا تجد أن هناك مشكلة بتوطين اليهود في المناطق اليهودية من القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه كرر عمدة بلدية القدس تيدي كوليك صيغة شامير: «ليس هناك مستوطنات في القدس الشرقية»[١٧٣].

وفي ١٢ آذار/مارس، ظهر أن الخارجية الأميركية تذعن

للاحتجاجات الإسرائيلية. فقد أعلنت توتوايلر في واشنطن «إننا نعرف أنــه موضــوع حســاس، فقــد أوضحنــا أن القــدس يجب ألّا تقسم ثانية»[١٧٤]. وفي اليوم التـالي، أرسل الرئيس بوش رسالة إلى تيدي كوليك يؤكد فيها أن ثوابت الموقف الأميركي هو قدس غير مجزأة، وقال بوش في رسالته: «القدس يجب أن لا تعود ثانية مدينة مجزأة». هذه سياسة الولايات المتحدة كانت ولا زالت، وهي سياستي، فجهودنا في عملية السلام لم تكن تعزز بأي شكل تقسيم القدس.[١٧٥]

وبينما تبقى هذه الملاحظات متفقة مع المقترحات الدولية التي تظهر القدس كمدينة تسكنها قوميات وجماعات دينية مختلفة، يسجل التصريح نقلة إلى أكثر من مجرد صيغة استرضاء للرفض الإسرائيلي لتأييد أي محادثات سلام تتضمن وضع القدس.

وصفت تصريحات بوش حول القدس الشرقية مؤخراً بأنها تدفع شامير لمــوقف أكثـر رفضـاً فيما يتعلق بشروط المقترحات الأميركية لإجراء حوار سلام إسرائيلي فلسطيني، مما ساعد بالتالي على انهيار حكومة العمل ـ الليكود في ١٥ آذار/مارس. على أي حال، أكد بوش مؤخـراً بأنه لا يأسف على تصريحاته في ٣ آذار/مارس. وفي رسالة موجهـة إلى شامير في نهـاية أيار/مايو ١٩٩٠م، أشار بوش إلى أن الولايات المتحدة ستعارض إسرائيل حتى في الأمم المتحدة إذا لم توقف إسـرائيل التوسع في المستوطنات في الأراضي المحتلة، وقد جاءت الـرسالة في أعقاب تأكيد الحكومة الإسرائيلية الجديدة على

توسيع الاستيطان. وفي رده على رسالة بوش بعد حوالي أسبوعين رفض شامير الشروط الأميركية لإجراء محادثات سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.[١٧٦]

وعاد موضوع المستوطنات الإسرائيلية والمساعدات الأميركية إلى البروز عندما عقد وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر اجتماعه الأول مع وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد ديفيد ليفي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م، وربط مرة ثانية موضوع المستوطنات الإسرائيلية بالمساعدة الأميركية لإسكان المهاجرين الجدد. وقد وافق الكونغرس الأميركي في فصل الربيع على الطلب الإسرائيلي لقرض الإسكان البالغ ٤٠٠ مليون دولار، ولكن لم يصادق عليه الرئيس الأميركي بعد.

خلال الاجتماع، أبلغ بيكر ليفي بأن الإدارة الأميركية تطلب تجميد كافة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية. وقد شدد بشكل خاص على وقف التوسع في المستوطنات الموجودة أصلاً، بالإضافة إلى إنهاء المساعدات الاقتصادية المقدمة من الحكومة الإسرائيلية والتي تجتذب الإسرائيليين للإقامة في المستوطنات. إضافة إلى ذلك، أوضحت الإدارة الأميركية بأنها لم تعد تعتقد بأن الوعود الشفوية بأن الحكومة الإسرائيلية لن تنفق المساعدات الأميركية عبر الخط الأخضر كافية، وبدلاً من ذلك طلبت من إسرائيل إعداد تقارير عن الأموال التي أُنفقت على المستوطنات. وقد استغرق الحديث عن المساعدات الأميركية والمتسوطنات الإسرائيلية ثلثي وقت المحادثات بين بيكر وليفي.[١٧٧]

وفي الثاني من تشرين أول/أكتوبر، وافقت إدارة بوش على تحويل قيمة القرض إلى إسرائيل مشترطة قيام الحكومة الإسرائيلية باستخدام الأموال في «المناطق التي كانت تديرها الإدارة الإسرائيلية قبل الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧م» أي «استثناء القدس الشرقية»، وأن تقدم تقارير سنوية بالإنفاق الإسرائيلي على المستوطنات كشكل من أشكال التحقق بأن قرض الـ ٤٠٠ مليون دولار لن يحرر مبلغاً مساوياً للنشاط الاستيطاني.[١٧٨]

وفي ١٠ تشرين أول/أكتوبر نشرت وزارة الخارجية الأميركية الرسالة التي وجهها ليفي إلى بيكر رداً على الموافقة النهائية للإدارة الأميركية على قرض الإسكان، وقد نشر النص بعد أن ادعى المسؤولون الحكوميون الإسرائيليون بأنه لم يتم التعهد بوقف بناء المستوطنات والمساكن للمهاجرين في القدس الشرقية.

وفي رسالته المؤرخة ٢ تشرين أول/أكتوبر، قال ليفي: «كما قلت في اجتماعنا، أستطيع التأكيد بأن سياسة الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بمسألة استيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفياتي متفقة مع تصريحات رئيس الوزراء شامير في رسالته إلى الرئيس بوش بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٠م، أعني أن سياسة حكومة إسرائيل هي عدم توجيه أو توطين اليهود السوفيات وراء الخط الأخضر. وأنها تتفق مع التأكيدات التقليدية التي قدمتها حكومة إسرائيل في اتفاقيات مساعدتنا واستخدام قرض الإسكان سيكون محصوراً في المناطق الجغرافية التي كانت تحت إدارة حكومة إسرائيل قبل الخامس من حزيران/يونيو

١٩٦٧م. وأريد أن أؤكد أيضاً عدم وجود مساعدات خاصة لتشجيع المهاجرين اليهود السوفيات على الاستيطان وراء الخط الأخضر، ولا نخطط لتقديم مثل هذه المساعدات في المستقبل...»[١٧٩].

واعترف مساعد لليفي مؤخراً بأن المسألة تشكل «خطأ خطيراً في السياسة»، لأن اختيار الكلمات تتضمن موافقة إسرائيلية على عدم توطين مهاجرين في القدس الشرقية بالإضافة إلى بقية الأراضي المحتلة، بينما في الحقيقة، بكلمات صحيفة الجيروزليم بوست، فإن لدى الحكومة الإسرائيلية «خططاً ثابتة» لتوطين اليهود السوفيات في القدس الشرقية «بالآلاف».[١٨٠]

في الوقت نفسه، تصرف عمدة القدس كوليك بفزع لما بدا معادلاً للتعهد بعدم توطين المهاجرين الجدد في القدس الشرقية. وأكد كوليك أن القدس كانت «مدينة واحدة» مشيراً إلى أن هناك خططاً ومشاريع بلدية جاهزة لإنشاء ١٢ ألف وحدة سكنية «بشكل عاجل» لليهود السوفيات في القدس الشرقية. ولفت كوليك الأنظار كذلك إلى مشاريع وزارة الإسكان التي هندسها شارون لبناء مساكن لخمسة آلاف مهاجر سوفياتي في القدس كل سنة من السنوات الثماني القادمة، ومعظمها عبر الخط الأخضر.[١٨١]

«لم تكن القدس الشرقية تحت السيطرة الإسرائيلية قبل الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، ولا أفهم لماذا لا يبدو هذا».

وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر يتحدث لصحفيين في

واشنطن في ١٦ تشرين أول/ أكتوبر بشأن استمرار الإنشاء الإسرائيلي في القدس الشرقية، والتعهد بعدم إنفاق قرض الإسكان عبر الخط الأخضر في ١٦ تشرين أول/ أكتوبر١٩٩٠ .

الجيروزليم بوست

١٧ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٠م

لاحظ وزير ليكودي بارز أن هناك «مشكلتين خطيرتين» في رسالة ليفي: أولاً أن الرسالة وعدت بشكل مضلل بأن إسرائيل لن توطن اليهود السوفيات عبر الخط الأخضر، وبضمنها القدس الشرقية، وثانياً أن الحكومة الإسرائيلية «يجب الآن أن تقدم تقريراً إلى الإدارة بكافة أشكال النشاط الاستيطاني . . بما فيها (بناء) الأحياء الجديدة في المستوطنات الموجودة، وليس إنشاء مستوطنات جديدة فحسب، وهذا يؤدي إلى ضغط أميركي كبير في المستقبل. . .».[١٨٢]

وفي غضون أقل من أسبوع من تأكيد ليفي بأن السياسة الإسرائيلية ليست «لتوجيه أو توطين اليهود السوفيات وراء الخط الأخضر»، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير أن حكومته ستكمل بناء المنازل في القدس الشرقية وتوطين المهاجرين الجدد هناك. وجاء التأكيد في كلمة ألقيت أمام المئات من أعضاء الحزب الديني القومي الذي احتشد لتمييز افتتاح التجمع اليهودي «يشيفا» الجديد في القدس الشرقية بمنطقة الطور.[١٨٣] وفي الأسبوع التالي، شوهد وزير الإسكان شارون يعلن بأنه «لا يوجد هناك خط أخضر في القدس، والالتزام الوحيد الذي قطعته الحكومة على نفسها هو ألا تبادر بتوطين

اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة، فهي لم تتعهد أبداً بأي التزام تجاه القدس. وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة وأنا شخصياً أوضحنا في كل فرصة ومناسبة بأننا سنعمل كل شيء من أجل توطين اليهود في القدس». [(١٨٤)]

واقتطفت صحيفة الجيروزليم بوست عن مصدر «غير رسمي» آخر تقليله من أهمية ما تضمنته رسالة ليفي فعلاً، مؤكداً بالدليل «الآن يستطيع الطرفان ادعاء الغموض، حيث تستطيع إسرائيل أن تؤكد أن المساكن الجديدة في القدس الشرقية هي لكل الإسرائيليين، وليست للمهاجرين السوفيات فحسب». [(١٨٥)] وفي الواقع فإن من الممكن تفسير عدة فقرات من المسألة على أنها غامضة: فتأكيد ليفي بأن سياسة الحكومة «ليست توجيه أو توطين اليهود السوفيات وراء الخط الأخضر» متفقة تماماً مع الجدل الرسمي على أن الاستيطان هو مسألة «حرية فردية في الاختيار»، ويمكن لليفي كذلك الادعاء أنه كان محقاً بإشارته إلى هذه «الحوافز الخاصة» التي تشجع الاستيطان وراء الخط الأخضر، ففي النهاية تلك الحوافز الخاصة متوفرة لكل الإسرائيليين وليس لليهود السوفيات بشكل خاص.

وعلى مثل هذه التفسيرات للرسالة، تستطيع الحكومة الإسرائيلية الادعاء بأنها لبت المطالب الأميركية بينما تواصل سياستها الاستيطانية في الوقت نفسه. وقد فسر وزير الخارجية الأميركي بيكر، وكذلك كوليك وعدد من أعضاء الليكود أيضاً، رسالة ليفي على أنها التزام من

جانب الحكومة الإسرائيلية بأن المهاجرين اليهود السوفيات لن ينتهوا إلى العيش في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي نهاية شهر تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م، كان بيكر ما يزال مستمراً في تأخير تطبيق برنامج قرض الإسكان لأنه بقي متشككاً من موقف الحكومة الإسرائيلية.(١٨٦)

إن الخلاف بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية بشأن توطين المهاجرين الجدد بقي دون حل. علاوة على ذلك، كان من المتوقع أن تستمر إسرائيل بمحاولتها بواسطة مناقشات مضللة بشأن دلالات الألفاظ في ذر الرمال في وجه نقادها، وصرف الانتباه عن الأهداف الحقيقية لسياستها.

«في التاسع عشر من تشرين أول/أكتوبر، قدم روبرت دول لمجلس الشيوخ الأميركي تعديلًا مقترحاً لمشروع برنامج المساعدات الأميركية لعام ١٩٩٠م طلبتها إدارة بوش لتقديمها مفصلة للكونغرس «بشأن النشاط الاستيطاني (الإسرائيلي) في كل الأراضي المحتلة». وقد نص القرار على أن إسرائيل «سمحت لتشجيع زيادة توطين المهاجرين اليهود السوفيات في القدس الشرقية» مما تعارض مع التأكيدات التي قدمها ليفي في رسالته المؤرخة في الثاني من تشرين أول/أكتوبر. وعند تقديمه للمشروع المقترح، أوضح دول بأن التقارير بشأن كافة النشاطات الاستيطانية كانت ضرورية حيث «قابلية الدولارات للتحويل تجعل كل المساعدات الأميركية إلى إسرائيل

وثيقة الصلة بالموضوع». وقد رفض المشروع بتسعين صوتاً مقابل ثمانية.

الجيروزليم بوست

٢١ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٠م

وضع مكتب خدمة أبحاث الكونغرس قائمة بـ ٤٣ قانوناً خاصاً تم سنها على مدى سنوات منفردة لمصلحة إسرائيل، تكلف دافع الضرائب الأميركي ملايين الدولارات.

الشرق الأوسط الدولي

٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٠م

٥: المستوطنات الإسرائيلية واحتمالات السلام:

بعد تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير في كانون الثاني/يناير، والتي يربط فيها الهجرة بزيادة الاستيطان الإسرائيلي للأراضي المحتلة، وجّه الزعماء الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة نداءً للمجتمع الدولي لمنع الحكومة الإسرائيلية من توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الضفة والقطاع. ودعت مذكرة وقعها ٢٦ شخصية فلسطينية بارزة الحكومات الأجنبية لاتخاذ خطوات عملية لضمان عدم توطين أي مهاجر إلى إسرائيل في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتحدثت المذكرة عن قيام إسرائيل «بخلق حقائق» واستخدام موضوع هجرة اليهود السوفيات لتسويغ العدوان

الإسرائيلي والتوسع الإقليمي والتصلب الذي ستكون له حتماً تأثيرات مدمرة على السلام في المنطقة.[١٨٧]

في وجه الانتقاد الدولي، أنكرت الحكومة الإسرائيلية أن لها سياسة لتوطين المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة، ولكنها رفضت تقديم ضمانات بأن المهاجرين لن يستوطنوا فيها من تلقاء أنفسهم. ويظهر هذا التقرير في الوقت نفسه استمرار الدعم الحكومي الإسرائيلي لتشجيع الإسرائيليين، وبضمنهم المهاجرون الجدد على الانتقال عبر الخط الأخضر والاستفادة من الإسكان الرخيص، وتوفر فرص العمل في المستوطنات.

ومع مضي أيام السنة، بنيت مستوطنات جديدة، ووسعت المستوطنات الموجودة، وقد رأى فلسطينيو الأراضي المحتلة زيادة النشاط الاستيطاني كدلائل ثابتة على الإصرار الإسرائيلي على دوام احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً لتعزيز قبضتها على القدس الشرقية. وبرأيهم فإن زيادة التصلب الإسرائيلي فيما يتعلق بالتدفق الهائل للمهاجرين على البلاد سيؤدي إلى إعاقة لا حدود لها للتسوية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين.[١٨٨]

إن المستوطنات الإسرائيلية تشكل خرقاً للقانون الدولي، الذي يحرم النقل الجماعي للمدنيين إلى الأراضي المحتلة.[١٨٩] ويوجد إجماع في المجتمع الدولي على أن سياسة إسرائيل الاستيطانية تشكل عائقاً سياسياً رئيسياً لمحادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ولم

يمنع أي من هذه العوامل ـ على أي حال ـ إسرائيل من خلق حقائق على الأرض بتوطين عشرات الآلاف من مواطنيها في الأراضي المحتلة. ويلقي هذا التقرير ضوءاً قوياً على المدى الذي تذهب إليه إسرائيل باستغلال الهجرة الضخمة الحالية لليهود السوفيات لزيادة سياستها الاستيطانية.

وفي وجه هذا الصلف المتجاهل للقانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، انهمكت الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٠م بإعداد مسودة قرار يدين توطين اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وورد أن الولايات المتحدة كانت تنسق مع الدول العربية للوصول إلى قرار تؤيده. وكان مشروع القرار الأصلي يتهم إسرائيل بخرق معاهدة جنيف الرابعة التي تحرم النقل الجماعي للمدنيين إلى أراضٍ محتلة. ويؤكد القرار (قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٦٥، ١٩٨٠م) الذي يصف المستوطنات بأنها «غير شرعية» ويدعو إلى تفكيكها، بالإضافة إلى الإعلان عن الحاجة إلى «حماية دولية» للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.[١٩٠]

وبعد مقتل سبعة فلسطينيين على يد مسلح إسرائيلي في عيون قارة «ريشون ليتسيون» في ٢٠ أيار/مايو، وقيام الجيش الإسرائيلي بقتل ستة آخرين بإطلاق الرصاص عليهم، دُعي مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة لمناقشة اقتراح بإرسال قوة مراقبين دولية تابعة للأمم

المتحدة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة لمراقبة النشاطات الإسرائيلية فيها، وتقديم حماية دولية للشعب الفلسطيني. وحتى عندما تم تخفيف لهجة الاقتراح إلى الدعوة لإرسال بعثة تحقيق بسيطة برعاية مجلس الأمن الدولي(١٩١) اعترضت الولايات المتحدة على القرار.

وفي الثامن من تشرين أول/أكتوبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ١٧ فلسطينياً بأسلحة آلية في المسجد الأقصى بالمدينة القديمة من القدس الشرقية. ومرة أخرى، بحثت الدول العربية تقديم قرار لمجلس الأمن الدولي يمكنه أن يؤدي لحماية دولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. في النهاية، صدر قرار يرحب بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال مبعوثين خاصين للتحقيق بالحادث، ويطلب من المبعوثين إعداد تقارير وتقديمها لمجلس الأمن، ورفضت الحكومة الإسرائيلية ـ على أي حال ـ إرسال بعثة التحقيق المقررة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة. وأوضح مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى أن إسرائيل لن تتعاون مع البعثة التي تخشى أن تكون جادة بسعيها لتقويض سلطتنا على العاصمة.(١٩٢)

وفي نفس اليوم الذي رفضت فيه إسرائيل التعاون مع أي بعثة لتقصي الحقائق، أعلنت الحكومة الإسرائيلية تأسيس مستوطنة جديدة في القدس الشرقية. ومن المقرر أن يعيش في المستوطنة «حار حوما» ٢٥ ألف إسرائيلي، وستقام على جبل أبو غنيم بين القرية الفلسطينية أم طوبى، وهي الآن جزء من بلدية القدس الإسرائيلية وبلدة بيت

ساحور قرب بيت لحم في الضفة الغربية. وعلق أحد مؤيدي السلام الإسرائيليين: «إن بناء مستوطنة يهودية أخرى على جبل أبو غنيم في القدس الكبرى هو من حيث إعاقته للسلام في نفس درجة بناء المستوطنات في أي مكان آخر عبر الخط الأخضر». [١٩٣]

إن التخطيط لإنشاء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية، وتوقيت الإعلان عنها، أبرزت مرة أخرى تجاهلاً إسرائيلياً للرأي العام العالمي وعدم مبالاته بحقوق الشعب الفلسطيني. وقد أظهرنا في الصفحات السابقة أن النقد الواسع الذي يوجهه المجتمع الدولي لم يتجاوز في أحسن الأحوال إجبار إسرائيل على تنزيل الستار على سياسة الحكومة الاستيطانية. وإذا أُريد التغلب على إسرائيل لتبدل فعلاً من سياستها في الأراضي المحتلة، فإن دوراً حاسماً سيقع حتماً على الولايات المتحدة. إن قضية قرض الإسكان (٤٠٠ مليون دولار) تظهر أن الولايات المتحدة هي في موقف يمكنها من خلاله فرض تغيير على سياسة الحكومة الإسرائيلية. وفي الماضي ـ على أي حال ـ قصرت الولايات المتحدة تأثيرها على انتقاد السياسة الإسرائيلية بينما كانت تقوم في نفس الوقت بتقديم الوسائل التي تساعد إسرائيل على تطبيق نفس السياسة. وقد اتضح كذلك أنه بالنظر إلى جهود إسرائيل المتواصلة بتحويل الانتباه عن سياستها الاستيطانية، فإن كانت الولايات المتحدة جادة بشأن الشروط التي وضعتها لمنح إسرائيل المساعدة المالية سيكون عليها إنشاء آلية لمراقبة إذعان إسرائيل الفعلي لمثل هذه الشروط.

بعد الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠م، تحول التركيز الدولي إلى حد كبير عن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وعن الموضوع المتعلق بهجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل. وعموماً فقد لاحظ بعض المراقبين بأن اهتمام المجتمع الدولي بدعم وتأييد القانون الدولي فيما يتعلق بقضية الكويت قد تؤدي إلى نتائج إيجابية للشرق الأوسط كله إذا لم يتم تركيز هذه الجهود حصراً على أزمة الخليج، ولكن تم توسيعها لتشمل مواضيع أخرى من ضمنها استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة.

الموضوع الرئيسي الذي أبرزته الهجرة الضخمة إلى إسرائيل هو إمكانية تطبيق القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان على مستوى العالم. وقد لاحظ الفلسطينيون بأن سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي المحتلة تهزأ بالقانون الدولي بصورة فاضحة منذ ٢٣ عاماً بدون عقاب أو تهديد بالمقاطعة، بالرغم من حقيقة أن هناك إجماعاً كاملاً في المجتمع الدولي حول معنى معاهدة جنيف الرابعة، وإذا ما أوجد تعاون القوى العظمى وأزمة الخليج عهداً جديداً تلعب من خلاله الأمم المتحدة دوراً أكثر فاعلية في تأييد ودعم القانون الدولي في الشؤون العالمية، فهناك أمل في أن يواجه أخيراً استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع عزة وقمع حقوق الإنسان والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني من قبل المجتمع الدولي حتى يتم إحلال السلام في الشرق الأوسط.

مذكرة فلسطينية

في كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م، أصدرت ٣١ شخصية فلسطينية سياسية بارزة من الأراضي المحتلة مذكرة تدعو القناصل العاملين الأجانب في القدس لتطبيق ما يلي:

١ ـ إصدار تصريح واضح لا لبس فيه والتقرير بخطوات عملية تتضمن ألاّ يتم توطين أي مهاجر لإسرائيل في الأراضي المحتلة، أي غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

٢ ـ القيام بخطوات عملية لحث إسرائيل على مواجهة موضوع الفلسطينيين تحت الاحتلال وفي الشتات قبل أن يتم تنفيذ أي تغيير على الوضع الديمغرافي (السكاني) الراهن.

٣ ـ عدم التلاعب بقضية هجرة اليهود السوفيات لغايات سياسية إسرائيلية، وتحديداً كوسيلة لتقويض عملية السلام.

٤ ـ منع إسرائيل من خلق تغييرات ديمغرافية «سكانية» وسياسية وجغرافية، قد تهدد الاستقرار في المنطقة كلها.

٥ ـ رفع القيود غير الضرورية حول استيعاب الهجرة السوفياتية في الغرب، وذلك وفقاً لاتفاقية هلسنكي.

٦ ـ منع إسرائيل من الاستمرار بسياستها من ظلم وخرق حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، وإقناعها بالإمساك عن اتخاذ أي إجراء من شأنه مفاقمة الوضع بشكل أكبر.

المصدر: الطليعة

٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م

ملحق - ١ -

بناءً على خطة آلون، قام حزب العمل بوضع سياسته الاستيطانية في حزيران ١٩٦٧م، والتي شددت على حاجة إسرائيل لاستيطان وادي الأردن، الصحراء اليهودية، ومنطقة القدس، ودعمت هذه الخطة فيما بعد بعدد من المشاريع التي طالبت بتوسيع الاستيطان ليشمل المرتفعات الواقعة شمال رام الله، ومنطقة جنوب بيت لحم. ولا زالت خطة آلون تشكل الركيزة لحزب العمل القائلة بوجود «مناطق» قابلة للتفاوض، وهي السياسة التي خاض هذا الحزب الانتخابات في ظلها في العام ١٩٨٨م[١٩٤]. ومن خلال مقولة «وجود أراض قابلة للتفاوض» ستقوم إسرائيل بضم بعض مناطق الضفة الغربية بينما سيتم وضع باقي المناطق تحت الحكم الأردني.

في عام ١٩٧٨م، قامت حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية بتسليم مشروع استيطاني مكثف إلى حكومة الليكود التي كانت تسلمت السلطة في إسرائيل. كان هذا المشروع قد وضع بحيث يقسم مراكز التجمعات الفلسطينية إلى مناطق معزولة، وذلك بأن تقيم سلسلتين من المستوطنات قاسمة بذلك الضفة الغربية إلى نصفين. بحلول عام ١٩٧٧م كان قد تم إنشاء سبع مستوطنات خارج النطاق الأصلي لخطة آلون، خمس من هذه المستوطنات كانت قد أقيمت تحدياً لقرارات حكومة التكتل الرسمية، وبدعم كامل من زعيم حزب العمل شمعون بيريز الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة

الائتلاف بزعامة حزب العمل. وقد أرسى مشروع حركة غوش إيمونيم الأساس لمشروع «دروبلس» الذي تم تطبيقه من خلال المنظمة الصهيونية العالمية خلال سنوات حكم الليكود. وكان هدف هذا المشروع هو «تقليل خطر إقامة دولة عربية أخرى في المنطقة»، وذلك بنشر المستوطنات إلى أقصى حد لها في مناطق الضفة الغربية.[١٩٥]

أما آرئيل شارون وزير الدفاع في الفترة ٨١ ـ ١٩٨٣م، فقد تقدم بمشروع استيطاني حدد من خلاله ما نسبته ٧٥٪ من الضفة الغربية على أنها «مناطق مهمة لأمن إسرائيل»، على أن يتم ضم هذه المستوطنات لإسرائيل فيما بعد، بينما تصبح النسبة المتبقية ٢٥٪ مناطق حكم ذاتي.[١٩٦] ويشكل مشروع شارون هذا أحد مشاريع إسرائيل المتعددة للحكم الذاتي، والتي من خلالها ستقوم بضم جزء من الضفة الغربية، بينما يظل الجزء المتبقي تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، بينما تكون البلديات المحلية مسؤولة عن شؤون الخدمات والتعليم والصحة والصناعة والتجارة. ويسمح هذا المشروع للسلطات العسكرية الإسرائيلية بأن تصدر الأوامر العسكرية وبأن تبقى مقاليد الأمن وشؤون الأراضي ومصادر المياه تحت يديها، أي تحويل التواجد العسكري والقواعد العسكرية، والمراكز المدنية المتقدمة إلى وجود دائم. وحسب قول أحد الباحثين الإسرائيليين، ميرون بنفستي، فإن مشاريع إسرائيل للحكم الذاتي لا تعطي الفلسطينيين من السلطة مقدار ما تمنحه جنوب أفريقيا للسود في مناطق حكمهم الذاتية «البانتو ستانات».[١٩٧]

ملحق ـ ٢ ـ

الاستثمارات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة :

أنفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حوالي ٢ بليون دولار أمريكي على إقامة المستوطنات في الأرض المحتلة ما بين العامين ٦٨ ـ ١٩٨٥م، وهي كما يلي :

٦٨ ـ ١٩٧٧	*حوالي ٧٥٠ مليون دولار أمريكي*	*حكومات التجمع بقيادة حزب العمل.*
٧٧ ـ ١٩٨٤	*حوالي ١ بليون دولار*	*حكومة الليكود.*
٨٤ ـ ١٩٨٥	*حوالي ٢٥٠ مليون دولار*	*حكومة الائتلاف (العمل والليكود)*
المجموع	*٢ بليون دولار أمريكي*	

وما هذه الأرقام إلّا مجرد تقديرات. ذلك أن المصادر الإسرائيلية لا تفصل ميزانياتها حسب المنطقة. كما أن هذه الأرقام لا تشمل كميات الإنفاق الضخمة التي قامت بها وزارة الدفاع، والتي يغطي جزء منها احتياجات المستوطنين الإسرائيليين. ومن المعلوم أن إنفاق وزارة الدفاع يصنف على أنه من أسرار الدولة.[١٩٨] وتجدر الملاحظة أن الإنفاق على المستوطنات في العام ١٩٨٥م من قبل الحكومة الائتلافية (العمالية ـ الليكودية) قد ارتفع ليصل إلى ٣٠٪ من الرقم الكلي الخاص بعمليات البناء بشكل عام (وهو رقم يفوق ما كانت خصصته لنفس الغرض حكومة الليكود السابقة).[١٩٩]

المبالغ التي استثمرتها الحكومة الإسرائيلية في مستوطنات الضفة الغربية في ١٩٨٣م:

	مليون دولار أمريكي
عمليات بناء مباشرة قامت بها وزارة الإسكان والتعمير	٤٠,٠٠
تمويل متوسط المدى للمتعهدين	١٨,٥
مساعدات للمستوطنين (منح ورهونات)	٢٣,٥
تطوير الطرق	٤٥,٥
تطوير شبكة المياه	٥,٥
شراء الأراضي	١,٥
قسم المنظمة الصهيونية العالمية للاستيطان	٤٠,٥
وزارة الصناعة والتجارة	٢٦,٠٠
الاتصالات	١٠,٥
المجموع	٢٢١,٥

الأرقام الواردة أعلاه مأخوذة من بيانات مكتب المراقب العام للإنفاق الواردة في كتاب ميرون بنفستي «دليل الضفة الغربية» مشروع بيانات الضفة الغربية ـ القدس، ١٩٨٦م، ١٢٣ صفحة.

ملحق ـ ٣ـ

ـ الأجهزة الإسرائيلية الحكومية وغير الحكومية المساهمة في برامج الاستيطان:

ما لم تجر الإشارة إلى خلاف ذلك فإن القائمة التالية بالأجهزة الحكومية وغير الحكومية المساهمة في عمليات تخطيط وتمويل وبناء المستوطنات، هي تلخيص مأخوذ من كتاب ميرون بنيفستي «دليل الضفة الغربية».

ـ اللجنة الوزارية للاستيطان:

هي اللجنة التي تنسق النشاطات ما بين أجهزة الوزارات المختلفة وما بين الأجهزة غير الحكومية المساهمة بعمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة. وتتكون هذه اللجنة من سبعة من وزراء الحكومة ومن سبعة مسؤولين من المنظمة الصهيونية العالمية. وهذه اللجنة مخولة بصلاحية مطلقة للاستيطان في أي من مناطق الضفة الغربية، أي أن قراراتها تعتبر قرارات حكومية ما لم يعترض أي من الوزراء أثناء اجتماع مجلس الوزراء. ويترأس هذه اللجنة وزير الزراعة. وبناءً على ما يتم طرحه للنقاش، فإن ممثلين من الأجهزة الرسمية مثل قوات الدفاع الإسرائيلية؛ والوكالة اليهودية والمنظمات الاستيطانية يحضرون هذه الاجتماعات، ويقومون بالإبلاغ عن خطط إقامة هذه المستوطنات وإقامتها.

وتتضمن القرارات الرئيسة التي تتخذها هذه اللجنة الموافقة على تطوير خطط الاستيطان اليهودي، التساهل في شروط تأجير الأراضي الحكومية، والموافقة على السماح للمساهمين في عمليات التطوير الخاصة ببناء مستوطنات في الأراضي المحتلة. (دليل الضفة الغربية، ص١٤٧).

- وزارة الإسكان والتعمير:

وهي الجهاز الرئيسي المسؤول عن البناء وعن البنية التحتية في المناطق المحتلة. وتساهم هذه الوزارة في وضع برامج التخطيط الاستيطاني كتحديد مواقع المستوطنات، وتنميتها وتطوير بنيتها التحتية: الطرقات، المياه، والكهرباء والمجاري، وبناء المؤسسات العامة، والتمويل المؤقت، والشراء الإجباري لبعض الوحدات السكنية في المستوطنات، وبوضع خطط «ابنِ منزلك بنفسك»، وبتقديم الدعم المادي لإنشاء المؤسسات العامة والمراكز التجارية من خلال شركة شيكون أو بيتواح (دليل الضفة الغربية، ص١٥١).

- وزارة الزراعة:

وهي التي تساهم مباشرة في عمليات الاستيطان من خلال:

أ - سلطة الأراضي الإسرائيلية.

ب - وميكوروت وهي شركة المياه الوطنية الإسرائيلية.

ج - وسلطة المحميات الطبيعية، ومن خلال قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية. (دليل الضفة الغربية، ص١٥١).

ـ الوزارات الأخرى:

تتضمن قائمة الوزارات الأخرى المساهمة في عمليات الاستيطان في المناطق المحتلة كلاً من وزارة الدفاع (من خلال قوات الدفاع الإسرائيلية والإدارة المدنية)، ووزارة الصناعة والتجارة (وهي المسؤولة عن المناطق الصناعية وعن المشاريع التجارية)، ووزارة الداخلية (من خلال مجلس الاستيطان الإقليمي)، ووزارة العدل (باتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الأراضي)، ووزارة الطاقة (من خلال مؤسسة الكهرباء)، كما تتضمن وزارات الصحة، والاتصالات والتربية والثقافة، (وذلك من خلال الخدمات).

ـ الوكالة اليهودية:

وهي التي تعمل في المناطق المحتلة كغطاء للمنظمة الصهيونية العالمية، وذلك كي تتجنب الإشكالات السياسية والقانونية الناجمة عن الاستثمار في الأراضي المحتلة، حيث ان هذه النشاطات تستثنى من الضرائب باعتبارها جزء من أموال منظمة النداء اليهودي المتحد بموجب المواد الخاصة بمؤسسة الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة. (دليل الضفة الغربية، ص٢٢٥).

ـ المنظمة الصهيونية العالمية (WZO):

وهي التي تقوم بتوفير الغطاء لأعمال الوكالة اليهودية في المناطق المحتلة. فمن خلال هذه المنظمة، قامت الوكالة اليهودية بإرسال

مبلغ نصف بليون دولار أمريكي من أجل الاستيطان منذ عام ١٩٧٧م (دافار، ٢٣ شباط ١٩٩٠م).

ـ الصندوق القومي اليهودي:

يقوم بأعمال مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم يقوم بإعدادها من أجل بناء المستوطنات والطرقات والأحراج. ويقوم الصندوق أيضاً ببناء الطرقات كمتعهد من الباطن للحكومة. وقد قام هذا الصندوق باستثمار مبلغ ١,٤ مليون دولار أمريكي في الضفة الغربية وحدها عام ١٩٨٤م (دليل الضفة الغربية، ص١٣٤).

ـ الهستدروت:

يقوم الهستدروت (اتحاد العمال الإسرائيلي) بالمساهمة في أعمال بناء المستوطنات، وفي عام ١٩٨٣م قاطعت شركة «هيفرات هاؤرديم» التي يمتلكها الهستدروت أعمال بناء المستوطنات رسمياً، إلّا أنها في السنة السابقة كانت قد نفذت ٢٠٪ من مجموع ٣٠ ألف مشروع جديد في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية).
الجيروزليم بوست، ٥ كانون ثاني ١٩٨٣م

ـ الحركات الاستيطانية:

لقد تحولت حركة غوش إيمونيم بشكل خاص إلى ذراع استيطان (الأمر الواقع)، أو «رأس الحربة» لسياسة الاستيطان الحكومية الإسرائيلية.

رجا شحادة، قانون المحتل: إسرائيل والضفة
الغربية، الحق، رام الله ١٩٨٦م، ص١٨

تأسست حركة غوش إيمونيم والتي تعني «جماعة الأمناء» في عام ١٩٧٤م كفرع للحزب القومي الديني، والذي يعتنق مبدأ إعتاق اليهود من خلال الاستيطان في «أرض إسرائيل» التوراتية. وهناك حركة «أمانا» التي تعتبر الذراع الاستيطانية لحركة غوش إيمونيم التي يتم تمويلها بإسراف من قبل الحكومة، ومن خلال ميزانيتها، ومن قِبَل صندوق المنظمة الصهيونية العالمية (دليل الضفة الغربية، ص٦/١٢٦).

- حركة الاستيطان الخاص:

وقد سمح لهؤلاء بالمساهمة في تأسيس المستوطنات منذ ١٩٨٢م، وهم الذين يقومون ببناء المستوطنات فيما تقوم الحكومة الإسرائيلية بتزويدها بالبنية التحتية وإمكانيات الاستثمار والرهن وتقديم الحافز المادي. وتقوم وزارة الإسكان والتعمير بموجب خطة «ابنِ منزلكَ بنفسك» بتحديد القسائم التي يقوم عليها البناء. وتعتبر المساعدات الحكومية التي تقدمها من أجل البناء في الضفة الغربية أعلى بكثير من تلك التي تقدم للبناء داخل الخط الأخضر. وتقوم وزارة الإسكان بإمداد خطط تطوير المستوطنات بالمرافق الأساسية وبالمعونات الإضافية التي تمنحها على شكل قروض ذات فوائد منخفضة لتعاونيات الإنشاءات. (دليل الضفة الغربية، ص١٥).

ـ أور ـ سبا:

وهي واحدة من الشركات الخاصة التي تبني البيوت والمجمعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي فرع للشركة الأم التي أسستها حركة غوش إيمونيم الاستيطانية «امانا»، ويشترك في الإشراف عليها «سامار ياوماتيح بنيامين» ومجلس منطقة «غوش اتزيون».

(بنفستي، تقرير ١٩٨٦م، التطورات الديمغرافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية، مشروع بيانات الضفة الغربية ـ القدس، ١٩٨٦م، ص٥٩).

ملحق - ٤ -

- المستوطنات الإسرائيلية التي أُنشئت أثناء قيادة الليكود للحكومة الانتقالية (آذار - حزيران ١٩٩٠م):

- قطاع غزة:

١ - «دوجيت»، قرب مخيم جباليا للاجئين: بدأ البناء فيها في ١٨ نيسان، وبوضع بيوت متنقلة في الموقع في ٢٣ نيسان/إبريل. وكان من المتوقع أن تسكنها أول عشر عائلات في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٠م[٢٠٠].

٢ - «بياتساديه»، قرب مخيم رفح للاجئين: أعلن مسؤولو الاستيطان الإسرائيلي عن خطة لإنشاء مستوطنة جديدة قرب الحدود المصرية. وفي بداية تموز/يوليو، كان قد تم الانتهاء من بناء ٢٦ فيلا، حيث كان من المتوقع أن يقوم المستوطنون الذين كانوا يسكنون بيوتاً متنقلة، بعدئذ بانتقال للإقامة فيها في منتصف آب/أغسطس[٢٠١].

- الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية:

١ - آلون: تقع على بعد ١٥ كلم شرقي القدس، وقد وضعت البيوت المتنقلة في هذا الموقع في ٢٥ نيسان/إبريل.[٢٠٢]

٢ - قبر يوسف Joseph's Tomb ، نابلس: كشف عضو الكنيست من

حركة حقوق المواطن ديدي تسوكر النقاب عن خطط لوزارة الدفاع لإقامة أحياء سكنية لطلاب اليشيفا الذين يدرسون هناك. وقد تم الاستيلاء على هذا القبر من «الوقف الإسلامي» في ١٩٨٢م، ومنذ ذلك التاريخ بدأ المستوطنون القادمون من المستوطنات المحيطة بنابلس بالدراسة هناك خلال النهار، وتحت حراسة الجيش. وفي الثالث من أيار/مايو حضر سياسيون يمينيون بارزون احتفال وضع حجر الأساس لمستوطنة في ذلك الموقع.(٢٠٣)

كما كشف ديدي تسوكر عضو الكنيست عن خطط لوزارة الدفاع لتطوير الأحياء السكنية للمستوطنين في الخليل.(٢٠٤)

كما قام مايكل ديكيل، مستشار شامير لشؤون الاستيطان بوضع مشاريع لمستوطنتين جديدتين هما: «هاتسي شومرون» و «ريحان هي» على أن يتم بناؤهما شمالي نابلس. وتعتبر هاتسي شومرون واحدة من ثماني مستوطنات ووفق على إنشائها أثناء حكومة التحالف بين العمال والليكود السابقة. وفي بداية أيار/مايو ١٩٩٠م أعلنت الحكومة عن خطط لتحويل عدد من قواعد الناحال العسكرية في الضفة الغربية إلى مستوطنات مدنية متكاملة، وتتضمن هذه الخطط أيضاً تمهيد الطريق أمام إقامة مستوطنات ستكون مدنية منذ البدء. أمّا «ناحال إيليشا» في منطقة أريحا و «ناحال غيفاوت» Gevaot في منطقة بيت لحم، فمن المتوقع أن تصبحا مدنيتين خلال الأشهر القليلة

القادمة. أمّا بخصوص «ناحال إيشكلوت» Eshkolot ، فمن المفترض أن تسلم للمدنيين خلال الصيف. (٢٠٥)

- شرقي القدس:

في ٢٣ كانـون الثاني ١٩٩٠م، أعلن نائب محافظ القدس أن مجلس المدينة قد أقرّ خططاً لبناء ٢٢٠٠ شقة شمالي القدس. وأقر أيضاً توفير مزيد من الأراضي (من أجل هذا الغرض) من مناطق متعددة بما فيها المناطق المجاورة لغيلو، وهي مستوطنة إسرائيلية قريبة من بيت لحم. وفي ١٢ شبـاط/فبـراير، قام وزير التعليم إسحق نافون بزيارة مدرسة في غيلو يتعلم فيها أطفال المهاجرين اليهود السوفيات. (٢٠٦)

وفي منتصف آذار/مـارس افتتـح نائب رئيس الـوزراء ووزير الإسكـان ديفيد ليفي (الليكود) المستوطنة الجديدة «بيسغات زئيف الشـرقـية» في بيت حنيـنـا، وهـي ضاحية من ضواحي القـدس الشرقية. (٢٠٧) ويخطط المسؤولون الإسرائيليون لجعل منطقة بيسغات زئيف واحدة من أضخم المناطق السكنية في إسرائيل. (٢٠٨)

وفي ١٢ نيسان/إبريل، انتقل ١٥٠ مستوطناً يهودياً للسكن في نزل القديس يوحنا الواقع في الحي المسيحي من المدينة القديمة. وقامت البطريركية الأرثوذكسية اليونانية التي تعود إليها الملكية بمواجهة هؤلاء عن طريق المحاكم العسكرية. وحتى كتابة هذا التقرير، لا زال

٢٠ مستوطناً يقيمون في هذه البناية بعد أن حكمت محكمة القدس القضائية بأنه يمكنهم البقاء فيها كممثلين لشركة العقارات البنمية التي اشترت عقد التأجير من الساكن السابق. وقد أدت نتائج التحقيقات في هذه القضية التي اتضح خلالها أن وزارة الإسكان والتعمير قد وفرت مبلغ ٣,٦ مليون دولار أمريكي لعملية الشراء إلى حدوث موجة عالمية من الاحتجاجات. وقد تبين أن المستوطنين الذين قاموا باحتلال هذا النزل هم أعضاء في ييشوف عطريت كوهين التي تملك سجلاً حافلاً في عمليات الاستيلاء على مواقع داخل الجزء المسلم من المدينة القديمة.[٢٠٩] ولا زالت عطريت كوهين تتلقى أموالاً من وزارة الشؤون الدينية من أجل شراء ممتلكات في الجزء المسلم من المدينة.

ملحق ـ ٥ ـ

ـ أمثلة للتوسع الاستيطاني في تموز/ يوليو ١٩٩٠م:

بحلول حزيران ١٩٩٠م كانت المستوطنات التالية إمّا قيد التنفيذ، أو قيد التخطيط:

ـ القدس الشرقية:

حسب أقوال أحد موظفي بلدية القدس، فإنه بحلول تموز/يوليو ١٩٩٠م ستكون الإجراءات التنفيذية الأولية قد اكتملت لبناء ٨٠٠٠ ـ ٩٠٠٠ منزل، على أن يكون البدء العملي في إقامة هذه المستوطنات في نهاية العام الحالي.

وتذهب تقديرات وزارة الاستيعاب إلى أن ٨٥٠٠ وحدة سكنية جاهزة سيتم بناؤها في كل من النبي يعقوب وغيلو وبيسغات زئيف. كما أن وزارة الإسكان كانت قد وافقت على مخططات لبلدية القدس لإقامة ٤٠,٠٠٠ منزل جديد لليهود في شعفاط. وتنوي البلدية أيضاً أن تضيف ١٠٠٠ منزل جديد إلى راموت، و ٨٠٠ إلى التلة الفرنسية، وعدة مئات إلى راموت إيشكول، وفي السياق نفسه خططت الحكومة لإقامة ١٧٠٠ وحدة سكنية فقط في منطقة القدس الغربية.[٢١١]

ـ قطاع غزة:

حسب أقوال رئيس «المجلس الإقليمي لساحل غزة» زفي هندل، الأستاذ الدكتور

فإن أعمال التوسع في مستوطناتٍ قد بدأ في أول تموز/يوليو ١٩٩٠م ليصل مجموع هذه البيوت الجديدة إلى ١٠٣ على النحو التالي:

النبي ديكاليم	قرب مخيم خان يونس للاجئين	٦٠ منزلاً
ايلي سينامي	قرب بيت لاهية	١٣ منزلاً
جاديد	قرب مخيم خان يونس للاجئين	١٠ منازل
انزامونا	قرب رفح/مخيم رفح للاجئين	١٠ منازل
جاني تيل	قرب مخيم خان يونس للاجئين	١٠ منازل
		١٠٣ بيوت

وهي جميعها قيد التنفيذ.[٢١٢]

ـ الضفة الغربية:

حسب أحد المتحدثين باسم حركة حقوق المواطن، فقد بدأت الأعمال لبناء مزيد من المنازل على الأقل في خمس من مستوطنات الضفة الغربية وذلك بين كانون الثاني/يناير و أيار/مايو، وقد كانت على النحو التالي:

بيطار	*القريبة من القدس*	٣٠٥ منازل
عفرات	*القريبة من بيت لحم*	١٠٠ منزل
اريبل	*القريبة من نابلس*	١٠٠ منزل
ألفي مينشه	*القريبة من قلقيلية*	٥٢ منزلاً
معالي أدومين	*القريبة من القدس*	٢٦ منزلاً
		٥٨٥ منزلاً
		قيد البناء[٢١٣]

١ ـ «الحق، أمة تحت الحصار، تقرير الحق السنوي حول حقوق الإنســان في الأراضي الفلســطينيــة المحتلة ١٩٨٩م، رام الله، ١٩٩٠م، ص١٢٦».

ما بين الثلاثينات والخمسينات، كانت قوانين الحد من السفر للخارج تهدف إلى المحافظة على القوة الاقتصادية والعسكرية، وإلى منع حدوث أعمال «تخريب» داخلي من خلال الاتصال مع عناصر معادية للنظام. إلّا أنه في الستينات أصبحت هذه السياسة أكثر تسامحاً، مما أدى بالتالي في السبعينات إلى أن يكون خروج اليهـود السـوفيات أكثـر سهولة، ورغم ذلك، فقد كانت كوابح الهجرة كثيرة، مثل: ثمن تأشيرة الخروج والتخلي الإجباري عن الجنسية السوفياتية عند المغادرة، وموافقة الأهل، وكان إذا تقدم أي من النخبـة المثقفـة بطلب تأشيرة سفـر، فإنه غالباً ما يفقد وظيفتـه، مما يضطره للعمل كعامل حتى الانتهاء من إجراءات معاملته. وقد كانت هذه الإجراءات طويلة، وتتضمن تحقيقات حول المتقدم بالطلب حول ما إذا كانت له إمكانية الاطلاع على أسرار الدولة. فقد كانت طلبات العسكريين وذوي الاختصاصات العلمية تواجه بالرفض. وقد أدى انهيار الانفراج الدولي وانبعاث الحرب الباردة في نهاية السبعينات إلى فرض مزيد من القيود على الهجـرة، وفـرض إجراءات أكثر قسوة على المنشقين السوفيات الموالين للغرب.

ولمزيد من المعلومات عن سياسات الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الخاصة بالهجرة، انظر (زيمانسكي، ألبرت: حقوق الإنسان في الاتحاد السوفياتي، منشورات زد، لندن، ١٩٨٤م، خاصة الفصول: «المنطق التاريخي لكوابح السفر والهجرة» و «تحليلات مقارنة» صفحات ١٣ ـ ٢٩، وصفحة ٢٦٨.

٢ ـ ظهرت مسودة قرار حول قانون الهجرة تؤكد على «ان كل مواطن سوفياتي له الحق بأن يغادر ويعود إلى البلاد»، ولكن كان لا بد من مناقشة هذا القرار في «مجلس السوفيات الأعلى». في ضوء ما لاحظه أحد المراقبين من أن حرية السفر لم تطبق على جميع المواطنين السوفيات (باستثناء اليهود) رغم أن القانون ينص على أنه «عندما يصبح بإمكان جميع المواطنين السوفيات الهجرة، عندئذ فقط، يسمح (لليهود السوفيات) بالهجرة، وذلك كنتاج لسياسة الجلاسنوست السوفياتية».

انظر: بشارة، عزمي: هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل خلال عصر البيريسترويكا، القدس الشرقية، ١٩٩٠م، ص١٨.

٣ ـ تعديل جاكسون على قانون الإصلاح التجاري ١٩٧٢م: في لاكير، والتر، وباري روبين: كتيب حقوق الإنسان، المكتبة الأمريكية الجديدة، نيويورك، ١٩٧٩م، ص٢٧٩.

٤ ـ التماس أندريه شارانسكي، اليهودي السوفياتي المنشق الذائع الصيت إلى الكونغرس الأمريكي بألا ينسى المواطنين السوفيات الذين ـ مثل اليهود ـ يرغبون بالهجرة من الاتحاد السوفياتي:

«رسالة مفتوحة إلى كونغرس الولايات المتحدة ١٩٧٤م».
المصدر السابق ص ٢٨.
٥ ـ لمزيد من المعلومات عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية وعن حقوق الإنسان بما فيها التعريف الخاص باللاجئين، انظر: لجنة المحامين الخاصة بحقوق الإنسان، تقرير وتوصيات حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية وحقوق الإنسان، كانون أول/يناير ١٩٨٨م، نيويورك ١٩٨٨م.
٦ ـ هنتر، جين: «لم لا يجب الذهاب إلى إسرائيل؟»، في الشرق الأوسط الدولي ٢٢، أيلول ١٩٨٩م، ص١٤».
٧ ـ تقرير الشرق الأوسط، أيار/مايو ـ آب/أغسطس ١٩٩٠م، ص٤٦.
٨ ـ زيمانسكي، ص٩٨.
٩ ـ تقرير واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط، تموز/يوليو، ١٩٨٨م ص٢٣.
١٠ ـ جيروزليم بوست، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠م.
١١ ـ جيروزليم بوست، ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.
١٢ ـ المصدر نفسه.
١٣ ـ هنتر.
١٤ ـ بيت هالاهمي، بينجامين: «وقعت معجزة في موسكو وواشنطن» في تقرير الشرق الأوسط، أيار/مايو ـ آب/أغسطس ١٩٩٠م،

١٥ ـ مذكور في هنتر.

١٦ ـ جيروزليم بوست، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م.

١٧ ـ جيروزليم بوست، ٢١ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.

١٨ ـ جيروزليم بوست، ٢١ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.

١٩ ـ جيروزليم بوست، ٢ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.

٢٠ ـ جيروزليم بوست، ٢٥ كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م.

٢١ ـ في شباط ١٩٩٠م، كان كبار مسؤولي الهجرة الإسرائيليين قد توقعوا بأن ٧٥٠,٠٠٠ يهودي سيغادرون الاتحاد السوفياتي خلال العقد القادم، وهو رقم يمثل ثلث اليهود السوفيات. (انظر الجيروزليم بوست، ٢١ شباط ١٩٩٠م). وفي حزيران/يونيو، وافقت الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية على برنامج لاستيعاب ١٦٠,٠٠٠ مهاجر سنوياً طوال السنوات الثلاث التالية، وبتكلفة ٢,٣ بليون دولار أمريكي، وكان على الوكالة اليهودية أن تدفع ٣٦٢ مليون دولار أمريكي من المبلغ (انظر الجيروزليم بوست، ٢٧ حزيران ١٩٩٠م). في آب ١٩٩٠م، كان رئيس الوزراء شامير يتوقع بأن يكون عدد المهاجرين اليهود الذين سيصلون إسرائيل في عام ٢٠٠٠م حوالي المليون مهاجر. (انظر الجيروزليم بوست، ٢٨ آب ١٩٩٠م).

٢٢ ـ جيروزليم بوست، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م.

٢٣ ـ قام عدد من العائلات التي لا مأوى لها بنصب الخيام في العديد من الأماكن مثل باحة الكنيست، والحدائق العامة، والعديد من

الأماكن الأخرى كاحتجاج على وضعهم، وقد أخبر أحد مسؤولي وزارة الإسكان الذين لا مأوى لهم في القدس بأن الحلول الطويلة المـدى لمشكلة الإسكـان لن تتحقق لسنـوات طوال. (انـظر الجيروزليم بوست، ١٧ تمـوز ١٩٩٠م). وفي منتصف تموز، أعلن مسؤولون إسرائيليون عن خطط يرسل المهاجرون السوفيات بموجبها إلى الفنادق وإلى بيوت الضيافة، وذلك لفقدان البديل. (انظر الجيروزليم بوست، ١٦ تموز/يوليو ١٩٩٠م).

٢٤ ـ في تمـوز/يوليو، توقـع بيريز بأن يكـون هنـاك ١٠٠٠٠٠ من العاطلين عن العمل إضافة إلى ١٥٠٠٠٠ إسرائيلي عاطل عن العمل. وأضاف بيريز قائلاً «بأنه مقارنة بمشكلة الإسكان، فإن المنافسة الحتمية على الوظيفة ستصبح أكثر عنفاً وشراسة وحدة». (انـظر الجيروزليم بوست، ٢٠ تموز ١٩٩٠م). وكان بيريز قد صرح في بداية العـام بأن ٢٦٪ فقط من المهـاجرين السوفيات خلال عام ١٩٨٩م قد وجدوا وظائف لهم. (انظر دافار، ٢٦ آذار ١٩٩٠م، ترجمـة إسـرائيل شاهـاك). وقد توقفت نسبة البطالة بعدئذ عند ٩٪. وحسب دراسة اقتصادية قام بها بنك هابوعاليم، فإن على إسـرائيل أن تزيد من نسبـة الـوظـائف الموجودة بنحو ١,٥٪ كي تتجنب البـطالة المتصاعدة شريطة عدم ازدياد نسبة السكان. وبتدفق ١٠٠٠٠٠ مهاجر سنوياً، فإنه يجب أن تزداد نسبـة الـوظائف الجديدة لتصل إلى ٤٪، أي ٢٠٠٠٠، وظيفة وبكلفـة ٥٧٥٠٠ دولار أمريكي لكل وظيفة. (انظر الجيروزليم

بوست، ١٨ تموز ١٩٩٠م)، وبحلول صيف ١٩٩٠م، كانت نسبة البطالة قد ارتفعت لتصبح ١٠,٤٪ من مجموع القوة العاملة في إسرائيل. وحسب أقوال المدير العام لمكتب التوظيف ديفيد مينا، فإن ٣٠٪ من جميع المهاجرين الجدد الذين وصلوا إسرائيل حتى شهر آب ١٩٩٠م قد انضموا إلى صف العاطلين عن العمل، وأضاف بأن العديد من المهاجرين الجدد الذين وجدوا فرص عمل قد تم توظيفهم كعمال غير مهرة رغم المؤهلات الحرفية التي يمتلكونها. (انظر الجيروزليم بوست، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠م).

٢٥ - جيروزليم بوست، ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٠م.

٢٦ - جيروزليم بوست، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠م.

٢٧ - قوانين دولة إسرائيل، المجلد ٣٤، ٧٩ - ١٩٨٠، القدس ١٩٨٠م.

٢٨ - شحادة، رجا: قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية وغزة، معهد الدراسات الفلسطينية، واشنطن، ١٩٨٨م.

٢٩ - بنفستي، ميرون: دليل الضفة الغربية، المعجم السياسي، الجيروزليم بوست، القدس، ١٩٨٦م، ص١٢٠.

٣٠ - بنفستي، ميرون، وشلومو خياط: أطلس الضفة الغربية وغزة، مشروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٨م، ص١١٣.

٣١ - المصدر السابق، ص ٦١.

٣٢ - بنفستي، الدليل، ص١٢١.

٣٣ ـ المصدر نفسه.

٣٤ ـ بنفستي وخياط، أطلس، ص٦٣.

٣٥ ـ لمزيد من التفاصيل حول الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة، راجع هاريس، وليم ولسن: نحو الجذور: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، الجولان وغزة، سيناء، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠م، مطبعة معهد الأبحاث، تشينشتر/نيويورك/بريسبن/كوريبتو، ١٩٨٠م.

٣٦ ـ بنفستي: الدليل، ص١٦٦.

٣٧ ـ بنفستي، ميرون: تقرير ١٩٨٦، التطور الديمغرافي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي والسياسي في الضفة الغربية، مشروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٦م، ص٥٧ ـ نهاية ص٥٩.

٣٨ ـ مركز الهندسة والتخطيط، استخدامات الأراضي في المناطق الفلسطينية المحتلة، وسيلة إسرائيل للضم، رام الله، حزيران ١٩٩٠م، ص٣.

٣٩ ـ بنفستي، الدليل، ص٤٠.

٤٠ ـ بنفستي، تقرير ١٩٨٦م، ص٥٣.

٤١ ـ تقرير غير منشور، سلّم مطبوعاً لوزارة الإسكان، ورد في بنفستي، ميرون: تقرير ١٩٨٧: التطور الديمغرافي والقانوني والاجتماعي والسياسي في الضفة الغربية، مشروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٧م، ص٥٣.

٤٢ ـ المصدر السابق، ص٥٣.

٤٣ ـ هيلشر، آلموت: «العرب في مواجهة المستوطنين في قطاع غزة» (ستيرن)، وورلد برس ريفيو، كانون ثاني/يناير ١٩٨٧م، ص٥٦.

٤٤ ـ بنفستي، تقرير ١٩٨٧، ص٥٣.

٤٥ ـ على سبيل المثال، المسح الذي قامت به الصحفية الإسرائيلية ناداف شراغاي لجريدة هآرتس، أوردته وكالة رويتر للأنباء في القدس، ٢٨/حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

٤٦ ـ جيروزليم بوست، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠م.

٤٧ ـ بنفستي، تقرير ١٩٨٧م، ص٥. انظر الفصل الأول: «اتجاهات ديمغرافية» من أجل الحصول على ملخص مجد عن التقديرات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤٨ ـ رابينوفيتش، أبراهام: «استيطان القدس الشرقية»، الجيروزليم بوست، ٩ آذار ١٩٩٠م.

٤٩ ـ مطر، إبراهيم: «القدس من فلسطينية إلى إسرائيلية»، في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد رقم ٨٣، صيف ٧٨٣ ص٥٨ـ٦٣، وذلك للاطلاع على مزيد من المعلومات بخصوص مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات في شرقي القدس، وفي إطار القدس العاصمة.

٥٠ ـ على سبيل المثال، رابينوفيتش، أبراهام: «استيطان القدس الشرقية»، الجيروزليم بوست، ٩ آذار/مارس ١٩٩٠م.

٥١ ـ مقالة لوكالة رويتر للأنباء نشر في القدس، ٩ أيار/مايو ١٩٩٠م.
٥٢ ـ الجيروزليم بوست، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩م.
٥٣ ـ الجيروزليم بوست، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠م.
٥٤ ـ الجيروزليم بوست، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٠م.
٥٥ ـ الجيروزليم بوست، ١٨ تشرين أول/نوفمبر ١٩٩٠م.
٥٦ ـ الجيروزليم بوست، ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠م.
٥٧ ـ الجيروزليم بوست، ١٨ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.
٥٨ ـ الطليعة، ٢٣ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٨٩م.
٥٩ ـ تقرير الشرق الأوسط، أيار/مايو ـ آب/أغسطس ١٩٩٠م، ص٤٦.
٦٠ ـ الجيروزليم بوست، ٣١ كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م.
٦١ ـ الجيروزليم بوست، ١٩ كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م.
٦٢ ـ الجيروزليم بوست، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠م.
٦٣ ـ الجيروزليم بوست، ٤ تموز/يوليو ١٩٩٠م.
٦٤ ـ الجيروزليم بوست، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٩٠م.
٦٥ ـ الجيروزليم بوست، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠م.
٦٦ ـ الجيروزليم بوست، ٣٠ كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م.
٦٧ ـ الجيروزليم بوست، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠م.
٦٨ ـ الجيروزليم بوست، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠م.
٦٩ ـ الشرق الأوسط الدولي، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩م.
٧٠ ـ الجيروزليم بوست، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

٧١ ـ الجيروزليم بوست، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م.

٧٢ ـ «لجنة فتح الحدود»، مذكرة حول هجرة اليهود السوفيات، واشنطن/باريس، ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠م، وذلك لمزيد من المعلومات عن القيود التي تمنع اليهود السوفيات من التوقف في محطات الترانزيت أثناء ذهابهم إلى إسرائيل، وعن الأنظمة التي تعيق المهاجر الجديد من المغادرة بعد وصوله إسرائيل.

٧٣ ـ الجيروزليم بوست، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م.

٧٤ ـ الجيروزليم بوست، ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

٧٥ ـ الجيروزليم بوست، ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

٧٦ ـ المصدر السابق.

٧٧ ـ الجيروزليم بوست، ١٩ كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م.

٧٨ ـ الجيروزليم بوست، ٢٤ كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م.

٧٩ ـ الجيروزليم بوست، ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

٨٠ ـ الجيروزليم بوست، ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

٨١ ـ الجيروزليم بوست، ٢٩ كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م.

٨٢ ـ الجيروزليم بوست، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

٨٣ ـ الجيروزليم بوست، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

٨٤ ـ الجيروزليم بوست، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

٨٥ ـ الجيروزليم بوست، ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

٨٦ ـ الجيروزليم بوست، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

٨٧ ـ الجيروزليم بوست، ٧ آذار/مارس ١٩٩٠م.

٨٨ ـ الجيروزليم بوست، ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

٨٩ ـ المصدر نفسه.

٩٠ ـ مقارنة، على سبيل المثال، مقال لرويتر ورد في القدس، ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

٩١ ـ الجيروزليم بوست، ٣١ كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م.

٩٢ ـ الجيروزليم بوست، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

٩٣ ـ الجيروزليم بوست، ٧ آذار/مارس ١٩٩٠م.

٩٤ ـ الجيروزليم بوست، ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

٩٥ ـ مقارنة، على سبيل المثال: التعليقات التي أدلى بها مدير مركز الدراسات العربية فيصل الحسيني، جريدة الجيروزليم بوست، ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

٩٦ ـ الجيروزليم بوست، ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

٩٧ ـ مقارنة، الواشنطن بوست، «الإسرائيليون يضعون سياسة جديدة لليهود السوفيات»، في: الغارديان الأسبوعية، ١ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

٩٨ ـ الشرق الأوسط الدولي، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠م.

٩٩ ـ مقال لوكالة الصحافة الفرنسية نشر في القدس، ٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١٠٠ ـ مقال لوكالة رويتر نشر في القدس، ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١٠١ ـ الجيروزليم بوست، ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١٠٢ ـ تسوكر، ديدي : رسالة إلى رئيس الوزراء شامير، ووزير الاستيعاب إسحاق بيريز، ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١٠٣ ـ مقال ليديعوت أحرونوت مترجم في القدس، ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٠م.

١٠٤ ـ ورد في القدس، ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١٠٥ ـ الجيروزليم بوست، ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٠٦ ـ مقارنة، على سبيل المثال، الجيروزليم بوست، ٦ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١٠٧ ـ الجيروزليم بوست، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٠٨ ـ الجيروزليم بوست، ٤ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٠٩ ـ الجيروزليم بوست، ٦ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١١٠ ـ الجيروزليم بوست، ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١١١ ـ القدس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م.

١١٢ ـ الجيروزليم بوست، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١١٣ ـ مقال مترجم لوكالة الصحافة الفرنسية في القدس، ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٠م.

١١٤ ـ الجيروزليم بوست، ٤ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١١٥ ـ الجيروزليم بوست، ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١١٦ ـ الجيروزليم بوست، ٦ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١١٧ ـ الجيروزليم بوست، ٨ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١١٨ ـ مقارنة، القدس، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١١٩ ـ الجيروزليم بوست، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٢٠ ـ الجيروزليم بوست، ١ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٢١ ـ بيتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة، التقرير السنوي ١٩٨٩م، القدس، ص١٠١.

١٢٢ ـ مقارنة، بنفستي، الدليل، ص٨٩.

١٢٣ ـ مقارنة، أبو لغد، جانيت: «العواقب الديمغرافية للاحتلال»، في: نصير عاروري (محرر) احتلال إسرائيل لفلسطين، زد بوك لمتد، لندن، ١٩٨٤م، ص٢٦٠.

١٢٤ ـ الحق، «الحق بلم الشمل»، مسألة لم شمل العائلات في الأراضي المحتلة الفلسطينية، القانون والتطبيق، (تحت الطبع).

١٢٥ ـ بيتسيلم، المصدر نفسه.

١٢٦ ـ هآرتس، ١٠ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م، ترجمة إسرائيل شاهاك، مقارنة.

١٢٧ ـ مقارنة، بنفستي، الدليل، ص٨٩.

١٢٨ ـ بيتسيلم، المصدر نفسه، ص٨٩.

١٢٩ ـ الجيروزليم بوست، ١ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٣٠ ـ H.C. 209/86، الأطرش يواجه الإدارة المدنية، غير منشور، ذكر في H.C. 1979/90، تصريحات المدعي العام، الفقرة ١٧، بند اقتبسته الحق، الحق بلم الشمل (تحت الطبع).

١٣١ ـ H.C. 106/86 ، الصفيري يواجه الإدارة المدنية في غزة، اقتبسته الحق، الحق بلم الشمل (تحت الطبع).

١٣٢ ـ وزارة الخارجية الأميركية، التقرير الوطني حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٨٨م، مطبعة الحكومة الأميركية، واشنطن، شباط/فبراير ١٩٨٩م، ص١٣٨٤.

١٣٣ ـ مقارنة «إعادة توحيد العائلات: حملة قامت بها الحق» في: رسائل إخبارية .I.C.C.P ، رقم ٢٦، ١٥ أيلول/سبتمبر، الصفحات ١٣ وخلفها.

١٣٤ ـ بتسليم، المرجع المشار إليه، ص١٠٢.

١٣٥ ـ مقارنة، هآرتس، ١٠ تشرين أول/أكتوبر ١٩٨٩م، ترجمة إسرائيل شاهاك.

١٣٦ ـ الجيروزليم بوست، ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١٣٧ ـ الجيروزليم بوست، ١ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٣٨ ـ مقارنة، على سبيل المثال، ما اقتطفته الجيروزليم بوست عن السفير المصري في إسرائيل، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠م، وما اقتطفته نفس الصحيفة عن وزير الخارجية المصري بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠م.

١٣٩ ـ الجيروزليم بوست، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠م.

١٤٠ ـ الجيروزليم بوست، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠م.

١٤١ ـ مقارنة، على سبيل المثال، لميس اندوني «كابوس للملك»

في: الشرق الأوسط الدولي، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م، ص٥، والجيروزليم بوست، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٤٢ ـ مقارنة، على سبيل المثال، والجيروزليم بوست، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٤٣ ـ الجيروزليم بوست، ٥ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٤٤ ـ المصدر السابق.

١٤٥ ـ الجيروزليم بوست، ٥ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٤٦ ـ الجيروزليم بوست، ١ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٤٧ ـ الجيروزليم بوست، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٤٨ ـ مقارنة، غودفري جانسن «العرب يعبرون عن مخاوفهم»، الشرق الأوسط الدولي، ٢ شباط/فبراير، ص٦.

١٤٩ ـ الجيروزليم بوست، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٥٠ ـ الطليعة، ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠م.

١٥١ ـ مقارنة، دان أفيدان «مؤتمر قمة بغداد»، نيو أوت لوك، تموز/يوليو ١٩٩٠م، ص١٩ـ٢٠ لمزيد من التعليقات بشأن القمة.

١٥٢ ـ مقارنة، الجيروزليم بوست، ٧ و ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٥٣ ـ الجيروزليم بوست، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م.

١٥٤ ـ التقرير اليومي لهيئة المعلومات الإخبارية الأجنبية، ٣١ كانون ثاني/ينـاير ١٩٩٠م، ذكر في: مجلة الشرق الأوسط، المجلد ٤٤، رقم ٣، صيف ١٩٩٠م، ص٤٨٣.

١٥٥ ـ الجيروزليم بوست، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٥٦ ـ الجيروزليم بوست، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠م.

١٥٧ ـ مقارنة، على سبيل المثال، الجيروزليم بوست، ٣١ كانون ثاني/يناير ١٩٩٠م، ذكر في: مجلة الشرق الأوسط، المجلد ٤٤، رقم ٣، صيف ١٩٩٠م، ص٤٨٣.

١٥٨ ـ الواشنطن بوست، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٥٩ ـ الجيروزليم بوست، ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١٦٠ ـ المصدر السابق.

١٦١ ـ الجيروزليم بوست، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠م.

١٦٢ ـ الجيروزليم بوست، ١ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.

١٦٣ ـ الجيروزليم بوست، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م.

١٦٤ ـ الجيروزليم بوست، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م.

١٦٥ ـ الجيروزليم بوست، ١ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٦٦ ـ مقارنة، على سبيل المثال، الجيروزليم بوست، ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.

١٦٧ ـ الجيروزليم بوست، ٢ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٦٨ ـ الجيروزليم بوست، ٤ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٦٩ ـ الجيروزليم بوست، ٤ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٧٠ ـ الجيروزليم بوست، ٦ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٧١ ـ الجيروزليم بوست، ٥ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٧٢ ـ الجيروزليم بوست، ٦ آذار/مارس ١٩٩٠م.

١٧٣ ـ الجيروزليم بوست، ٧ آذار/مارس ١٩٩٠م.
١٧٤ ـ الجيروزليم بوست، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠م.
١٧٥ ـ الجيروزليم بوست، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠م.
١٧٦ ـ الجيروزليم بوست، ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٠م.
١٧٧ ـ مقارنة، «العلاقة الأميركية الإسرائيلية»، الجيروزليم بوست، ٢٨ أيلول ١٩٩٠م.
١٧٨ ـ الجيروزليم بوست، ٨ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.
١٧٩ ـ مذكور في رقم ٣: ٢٥، ٦ تشرين الثاني ١٩٩٠م.
١٨٠ ـ الجيروزليم بوست، ١٧ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.
١٨١ ـ الجيروزليم بوست، ١٢ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.
١٨٢ ـ الجيروزليم بوست، ١٧ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.
١٨٣ ـ الجيروزليم بوست، ٨ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.
١٨٤ ـ الجيروزليم بوست، ١٥ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.
١٨٥ ـ الجيروزليم بوست، ١٨ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٠م.
١٨٦ ـ مقارنة، الجيروزليم بوست، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠م.
١٨٧ ـ الطليعة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م.
١٨٨ ـ مقارنة، على سبيل المثال، فرانك كولينز، «كيف يرى الفلسطينيون هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل»، في تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط، حزيران/يونيو ١٩٩٠م، ص١٤.

١٨٩ ـ مقارنة منظمة الحق، أمة تحت الحصار، تقرير الحق السنوي حول حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: ١٩٨٩م ، رام الله، ١٩٩٠م، ص١٢٦.

١٩٠ ـ الجيروزليم بوست، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠م.

١٩١ ـ مقارنة، جولين كاغيان، «اعتراض أميركي آخر»، في: الشرق الأوسط الدولي، ٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠م، الصفحات ٩ فما فوق.

١٩٢ ـ الجيروزليم بوست، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠م.

١٩٣ ـ مقارنة، مقالة المؤيد النشط للسلام الإسرائيلي هيليل باردين «الحكمة والقدس الأخرى»، في الجيروزليم بوست، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

١٩٤ ـ بنفستي وخياط، المرجع المشار إليه صفحات ٦٣ فما فوق.

١٩٥ ـ المصدر السابق.

١٩٦ ـ المصدر السابق، ص٦٥.

١٩٧ ـ بنفستي، الدليل، ص١١.

١٩٨ ـ المصدر السابق، ص١٢٣.

١٩٩ ـ المصدر السابق، ص٥١ فما فوق.

٢٠٠ ـ الجيروزليم بوست، ٣ أيار/مايو ـ ٣ تموز/يوليو ١٩٩٠.

٢٠١ ـ الجيروزليم بوست، ١٩ نيسان/إبريل ـ ٣ تموز/يوليو ١٩٩٠م.

٢٠٢ ـ الجيروزليم بوست، ٣ أيار/مايو ١٩٩٠م.

٢٠٣ ـ الفجر ـ إنجليزي، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م.
٢٠٤ ـ الجيروزليم بوست، ٧ نيسان/إبريل ١٩٩٠م.
٢٠٥ ـ الجيروزليم بوست، ٣ أيار/مايو ١٩٩٠م.
٢٠٦ ـ الجيروزليم بوست، ٢٤ كانون ثاني/يناير ـ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠م.
٢٠٧ ـ الطليعة، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠م.
٢٠٨ ـ الجيروزليم بوست، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠م.
٢٠٩ ـ الجيروزليم بوست، ٢ أيار/مايو ١٩٩٠م.
٢١٠ ـ مقارنة، تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط، حزيران/يونيو ١٩٩٠م، ص١٠.
٢١١ ـ تقرير وكالة الأنباء الفرنسية، ترجم في القدس، ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٠م.
٢١٢ ـ الجيروزليم بوست، ٣ تموز/يوليو ١٩٩٠م.
٢١٣ ـ تقرير وكالة الأنباء الفرنسية، ترجم في القدس، ١ تموز/يوليو ١٩٩٠م.

مصادر الخرائط

* **الخريطة ١ : إسرائيل والأراضي المحتلة.**

نسخة عن خريطة لمنطقة عمليات الأونروا، وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأونروا، المركز الرئيسي، فيينا (١٩٩٠م).

* **الخريطة ٢ : المستوطنات في الضفة الغربية.**

نسخة من بنفستي، ميرون، وشلومو خياط: «المستوطنات اليهودية والعربية»، أطلس الضفة الغربية وقطاع غزة، مشروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٨م، خريطة ٢٣، ص٢٤.

* **الخريطة ٣ : المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة.**

نسخة عن الإدارة المدنية، غزة، منطقة غزة حتى عام ٢٠٠٠، نيسان/إبريل ١٩٨٧م، طبعت في بنفستي، ميرون، وشلومو خياط، أطلس الضفة الغربية وقطاع غزة، مشروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٨م، خريطة ٦١، ص١١٥.

* **الخريطة ٤ : الأراضي المصادرة في قطاع غزة**

نسخة عن الإدارة المدنية، غزة، منطقة غزة حتى عام ٢٠٠٠،

نيسـان/إبـريل ١٩٨٧م، طبعت في بنفستي، ميرون وشلومـو خياط، أطلس الضفـة الغـربية وقـطاع غزة، مشـروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٨م، خريطة ٦١، ص١١٥.

* **الخريطة ٥ : القدس ـ الشرقية والغربية.**

نسخة عن بنفستي، ميرون وشلومو خياط، أطلس الضفة الغربية وقـطاع غزة، مشـروع معلومـات الضفـة الغـربية، القـدس، ١٩٨٨م، خريطة ٥٩، ص١٠٥.

* **الخريطة ٦ : خطة آلون.**

نسخة عن ياد ـ تابينكن، إيفال (خريطة خطة آلون) إعادة طبع في بنفستي، ميرون وشلومـو خياط، أطلس الضفـة الغـربية وقطاع غزة، مشـروع معلومـات الضفـة الغـربية، القدس، ١٩٨٨م، خريطة ٥٣، ص٩٩.

* **الخريطة ٧ : خطة استيطان حزب العمل (ص٤٨).**

نسخة عن بنفستي، ميرون وشلومو خياط، أطلس الضفة الغربية وقـطاع غزة، مشـروع معلومـات الضفـة الغـربية، القـدس، ١٩٨٨م، خريطة ٥٤، ص١٠٠.

* **الخريطة ٨ : خطة شارون.**

نسخـة عن «الأراضي الحيوية لأمن إسـرائيل»، خريطة أعـدها معهـد إسـرائيل للمساحة لشارون، نسخة في بنفستي، ميرون وشلومـو خياط، أطلس الضفـة الغـربية وقـطاع غزة، مشـروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٨م، خريطة ٥٨، ص١٠٤.

المحتويات

الملاحق

تم جمع المعلومات الواردة في التقرير التالي من عدد من المصادر من بينها:

- بنفستي، ميرون، دليل الضفة الغربية، مشروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٦م.
- بنفستي، ميرون، وشلومو خياط، أطلس الضفة الغربية وقطاع غزة، مشروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٨م.
- بشارة، عزمي، هجرة اليهود السوفيات في عصر البيريسترويكا، (عربي) الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية (باسيان) القدس الشرقية.
- روي، سارا، قطاع غزة ودراسة مسحية، مشروع معلومات الضفة الغربية، القدس، ١٩٨٦م.
- شحادة، رجا، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، طبعة منقحة، مركز الدراسات الفلسطينية، واشنطن، دي. سي، ١٩٨٨م.

كما استخدمت مراجع مختارة من الصحف الإسرائيلية والعربية المقدسية (الشرقية) بالإضافة إلى مقتطفات من الدوريات الدولية الشهرية والفصلية فيما يتعلق بالشرق الأوسط.